عبدالباري طاهر:
ما قبل الكارثة

طاهر شمسان:
هؤلاء يخطفون الدولة

نكبة السد العظيم

المناضل

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 1 محرم 1429هـ الموافق 9 يناير 2008 العدد (133) | Wed. 1/1/1429 - 9 January 2008 | 50 ريالاً 16 صفحة

علي منصر: جميع الفعاليات السياسية والمدنية مدعوة للمشاركة في 13 يناير

■ عدن - شفيع العبد، فؤاد مسعد

تستعد محافظة عدن ومعها كل الجنوب للاحتفاء بالذكرى الثانية لملتقيات التصالح والتسامح والتضامن الجنوبية.

حيث تقرر إقامة مهرجان كبير بهذه المناسبة الاحد القادم الموافق 13 يناير... ويتوقع أن يتوافد ابناء الجنوب بأعداد كبيرة ليحتشدوا في ساحة الحرية بخور مكسر.

التحضيرات بدأت مبكراً، حيث عُقدت اجتماعات موسعة ومتواصلة طوال الأيام الماضية، اسفرت عن تشكيل لجنة تحضيرية اختارت سكرتارية لها برئاسة الاخ علي منصر محمد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، سكرتير أول منظمة الحزب بمحافظة عدن.

وقال "رئيس اللجنة التحضيرية للفعالية، علي منصر، إن المهرجان يأتي لتعزيز مبدأ التصالح والتسامح الذي اختاره الجنوبيون لطي صفحة الماضي وتجاوز آثاره.

منصر وهو سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة عدن، أكد لـ"نيوز يمن" أن اللجنة التحضيرية دعت جميع الفعاليات السياسية والمدنية وعموم المواطنين للمشاركة، ولم يُستثن أحد - حسب تعبيره.

وترددت أنباء عن خلافات داخل منظمي الفعالية بسبب تولي علي منصر لرئاسة اللجنة التحضيرية، واعتبروه مؤشرا إلى سيطرة المشترك على الفعالية باعتباره يعمل أيضاً رئيساً لفرع المشترك، وبالتالي استهداف الشخصيات القيادية التي بزغ نجمها إبان

التتمة في الصفحة 4

التصالح والتسامح المرغوبان

■ سامي غالب

الأحد المقبل سيكون اليمنيون على موعد مع يوم استثنائي في تاريخهم، حيث سيخرج عشرات الألوف لغرض تكريس قيمة التسامح في الذكرى الـ21 لأحداث 13 يناير التي أودت بحياة الآلاف، وفي مقدمتهم نخبة من السياسيين والمثقفين والإعلاميين والمبدعين من كل صنف.

ولئن آل تنظيم الفعالية الشعبية المقررة في عدن إلى ملتقيات التسامح حصرا، فالمحقق أنها باتت موضع اهتمام وتركيز أطراف عديدة داخل اليمن وخارجها، ولكل دوافعه وحساباته وهواجسه.

هذه المرة يتجمع المشاركون، وهم في غالبيتهم الساحقة من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، في ساحة الحرية، لا من أجل زعيم، ولا في مناسبة وطنية اعتيادية، ولا في تظاهرة احتجاجية، بل من أجل قيمة سامية، وفي سبيل الانتصار لضحايا الصراعات الدموية، الضحايا من الناس العاديين قبل الزعماء التاريخيين والآباء المؤسسين الذين قُتل أغلبهم في دورات عنف دامية.

تنتظم الفعالية الفريدة في مدينة عدن، التي كانت على الدوام الحاضنة والمشتل والمأوى والسلوى لكل اليمنيين. ولسوف يتوجب على منظمي الفعالية أن ينبذوا القيم السلبية التي أدت إلى كارثة 1986، وغيرها من الكوارث الوطنية في جنوب اليمن وشماله منذ ستينيات القرن الماضي.

التسامح قيمة إنسانية عابرة لمضارب القبائل وحدود الأوطان. إنه قيمة أخلاقية مطلقة، تكون لكل الناس أو لا تكون.

ولئن كان الوجع في الجنوب ذا خصوصية لا ينكرها إلا عديمو المسؤولية الوطنية والأخلاقية، فإن التسامح مطلب وطني يتعالى على أي نزوع باتجاه حصره في أبناء محافظات بعينها، وإلا فلن يعدو كونه أداة حشد وتعبئة داخل جماعة "المصطفين الأخيار" في مواجهة آخر يجسد الشرور كافة. بعبارة أخرى، فإن التسامح على هذا المحمل يغدو محض إعداد لجولة عنف جديدة يتخلى فيها الطرف المستضعف جراء حرب 1994 عن تفوقه الأخلاقي في

التتمة في الصفحة 4

قرارات الرئيس إدارية ووزارة الشؤون القانونية ومحامو الخيواني يحذرون من خطورة ذلك

منع قناة «الجزيرة» من تغطية جلسة علنية للدائرة الدستورية

● الخيواني (صورة من الارشيف)

عقدت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا، أمس، جلسة ثانية لمتابعة النظر في الدفع المقدم من الزميل عبدالكريم الخيواني بشأن عدم دستورية القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة.

وكانت الدائرة استمعت في جلسة سابقة إلى الدفع الذي تقدمت به هيئة الدفاع عن الخيواني، وإلى رد وزارة الشؤون القانونية.

وفي جلسة أمس استمعت المحكمة إلى ما أسماه ممثلو وزارة الشؤون القانونية بالدفع الثاني على دفع الخيواني.

ويرتكن رد الوزارة على عدم اختصاص الدائرة الدستورية بنظر دفع الخيواني، على اعتبار أن القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة قرار إداري صادر عن سلطة تنفيذية، ويطعن فيه بطريق دعوى الإلغاء.

وحضر الجلسة الزميل عبدالباري طاهر نقيب الصحفيين الأسبق، وأبو بكر السقاف الكاتب والأستاذ الجامعي، وأمل الباشا رئيسة منتدى الشقائق العربي، وعبدالعزيز الزارقة عضو الأمانة العامة في الحزب الاشتراكي، وسامي غالب رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين، وشخصيات حقوقية وإعلامية أخرى.

التتمة في الصفحة 4

نقابة هيئة التدريس اعتبرته الأكثر وحشية

تصاعد الاحتجاجات حيال اعتداء أمن الجامعة على الأخوين سبيع

● جميل سبيع

صباح السبت القادم ستكون ساحة كلية أداب جامعة صنعاء شديدة الإكتظاظ. هذه المرة بدكاترة الجامعة. لقد دعت نقابة أعضاء هيئة التدريس إلى ذلك في بيان صادر عنها يوم أمس على إثر الإعتداءات الأمنية الثلاثة والمتتابعة على الشقيقين جميل ومراد سبيع.

بات مؤكداً أن رئاسة جامعة صنعاء بعد هذه الاعتداءات الأخيرة، صارت في قبضة الأمن الشديدة، وأنها في مطلع عام غضوب.

ظهر السبت الماضي كان الطالبان بكلية الأداب جميل وشقيقه مراد يواجهان الموت بين أعقاب بنادق جامعة صنعاء.

كانت كتيبة من الأمن الجامعي المسلح تنفذ مهمتها بشراهة على جسد الأخوين. لقد نكل رجال الأمن بهما بشكل مرعب، وعجزت جموع الطلاب عن تخليصهما من بين براثن الجنود.

إنه الاعتداء الثالث لكنه الأشد. لقد حصلت الإعتداءات الثلاثة على مرأى الجميع: أساتذة، وطلاباً وطالبات. وشاركت فيه أعقاب البنادق و«المسدسات» ومختلف أنواع واحجام الهراوات والبيادات العسكرية.

في مقابلة مع «النداء» أواخر فبراير 2006 كابر خالد طميم وبشدة أن يكون للأمن أي تدخلات في خصوصيات الطلاب: «الطالب لا يعاقب عبر الأمن

التتمة في الصفحة 4

● احتجاجات طلابية ضد عسكرة الجامعة

منصة ردفان: قبر آخر للعدالة

■ "النداء" - فؤاد مسعد

في عصر الثالث عشر من أكتوبر العام الماضي شهدت مدينة الحبيلين حادثة قتل أربعة من شباب ردفان المتواجدين في منصة الاحتفال، على يد جنود الأمن المركزي، وجرح بضعة عشر آخرون. وعرفت الحادثة بـ"حادثة المنصة"، حيث كانت مديريات ردفان تتهيأ للاحتفال بالذكرى السنوية لثورة الرابع عشر من أكتوبر التي انطلقت من المكان قبل لأربعة وأربعين عاما.

وفي اليوم التالي لملمت ردفان جراحها على مضض واستقبلت جموع المحتفلين من مختلف أرجاء البلاد. ويومها استهل آلاف الحاضرين فقرات المهرجان بقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء الأربعة. وبعد ذلك تواصلت فعاليات الاعتصام المفتوح الذي اتخذ من المنصة مكانا دائما له. ومن يومها والعشرات يتوافدون على المكان معلنين تضامنهم مع أهالي الشهداء والجرحى ومطالبين بتقديم الجناة إلى العدالة. والعدالة يقول ذووها إنها تسير في مجراها الصحيح حيث تتواصل محاكمة عدد من الجنود بحضور محامي أولياء الدم.

الشهيد شفيق هيثم حسن، 26 عاما، من منطقة الجميعي/ ردفان، غادر قاعات الدراسة الجامعية نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، ودشن مشوار البحث عن فرصة عمل خارج حدود الوطن الذي عجز فيه عن توفيرها. غير أنه لم يقض في السعودية سوى شهر واحد، ليتم القبض عليه بتهمة الإقامة غير الشرعية،.قضى في السجن بضعة أشهر، وعاد مرحلا إلى اليمن، حيث يتقاضى والده المحال للتقاعد مرتبا لا يتجاوز 15 ألف ريال ويعول أسرته المكونة من خمسة أفراد.

الشاب، الذي كان متحمسا لرفع صور الشهداء في مهرجان أكتوبر، لم تمهله رصاص "الأشاوس" حتى يقوم بالمهمة التي ندب نفسه لها، بل أردته قتيلا، لتوكل المهمة إلى آخرين تولوا رفع صور الشهداء، ومن بينها صورة الشهيد الشاب شفيق هيثم. قال والده لـ"النداء" إن القضية بيد المحامي، ومن جهته لم يتواصل مع أحد، ولن يقبل سوى بالقصاص من قاتلي ولده.

محمد نصر هيثم العمري، 22 عاما، اضطر تحت ضغط الحاجة لممارسة العمل الحر، حتى يوفر لأسرته متطلبات المعيشة، خصوصا بعد ما أصيب والده بمرض لازمه دون أن تتمكن الأسرة من توفير متطلبات علاجه. وعانى محمد كثيرا وهو يرى والده طريح الفراش والمرض حتى وصل به إلى الوفاة.

محمد العمري التحق بصفوف العاطلين عن العمل وحرص على المشاركة في معظم فعاليات جمعيته وجمعية المتقاعدين الاحتجاجية.

كان يتأهب بكل نشاط لمهرجان ردفان، وكان من بين الذين يقومون بالتجهيزات والإعداد للمهرجان الكبير. لكنه، وعند عودته إلى ساحة المهرجان المقرر، تفاجأ كغيره بوجود العشرات من أفراد الأمن المركزي والقطاع العسكري يسيطرون على المنصة. صرخ في رفاقه: "لا يجوز أن ننسحب، والعار سيلحقنا وسيلحق ردفان بكاملها إن نحن تنازلنا عن حقنا في إقامة المهرجان"، وزحف معهم إلى المنصة. لكن رجال الأمن "البواسل" باشروا إطلاق النار عليهم فيما "الديشكا" الموجود على الطقم خص محمد برصاصة كانت كفيلة بنقله إلى قائمة الشهداء بعد ما اخترقت جسده.

عبدالناصر قاسم محمد حسن حمادة، 37 عاما، من قرية "آل عويطف" بمديرية حبيل جبر، تخرج في دار المعلمين بلحج سنة 1989، ثم عمل مدرسا في عدة مدارس. وفي اللحظة الحاسمة غادر عبد الناصر الحياة تحت إلحاح رصاص "الأمن"، تاركا وراءه زوجته وثمانية أطفال أكبرهم "إيفاء" الطالبة في الصف الثامن، وأصغرهم "علي" الذي لم يكمل عامه الثاني. وتضم القائمة "جمال عبد الناصر" إلى جانب: جميل، إجلال، أمواج، غالية، وابتهال.

فهمي محمد حسين الجعفري أحد الشهداء الأربعة الذين استشهدوا وهم يدافعون عن المنصة، وقد تم مواراتهم الثرى في حفل جنائزي مهيب حضره عشرات الآلاف، مطلع ديسمبر الفائت.

من جانبه أكد المحامي عارف الحالمي، أحد محامي أسر شهداء وجرحى منصة ردفان، أن القضية ما زالت أمام نيابة الاستئناف بمحافظة لحج. وقال: "الآن تسير الإجراءات بشكل غير صحيح، ومن جهتنا قاطعناها". وتساءل: "كيف أمكن اعتبار اللجنة التحضيرية كطرف متهم رغم أن الجريمة سبقت الفعالية؟ وهذا ما يعد سعيا لتمييع القضية".

وكان الفريق القانوني المكلف بمتابعة القضية قد تقدم بمذكرة للنائب العام أوضحت العراقيل التي تقف أمام سير القضية، وأهمها عدم إيداع المقبوض عليهم من المتهمين السجن المركزي، وهذا قبل فرارهم وإلقاء القبض عليهم. الفريق القانوني يقول إن النيابة لم تساعدهم في توفير الحماية النفسية للشهود، الذين تم إرهابهم والتعامل معهم كمتهمين، وكأنها تبحث بذلك عن أدلة براءة للمتهمين، وهذا يتناقض مع مهامها كمدعي بالحق العام نيابة عن المجتمع، إضافة إلى قيامها بإرهاب الجرحى، وعدم سماع أقوالهم كمدعين بالحق الشخصي، بل طلبت منهم ضمانات وكأنهم متهمين، حسب ما جاء في المذكرة.

سباحة ضد الشعارات الشطرية والتيارات السياسية ومحاولات الدفع للتجديف نحوها

المشهد الجنوبي.. أمل وحذر يسيران جنباً إلى جنب

■ باسم الشعبي

وصف عبد القادر سليمان الزامكي مطالب المواطنين، على امتداد المناطق الجنوبية، بالطبيعية والمشروعة، لافتا إلى بروز محاولات من قبل جهات مختلفة لتحويرها وتلوينها.

الزامكي يسير الآن في العقد السابع من العمر. التقيته في مدينة الشيخ عثمان عقب وصولي إليها مباشرة من مديرية طور الباحة بعد قضاء إجازة العيد.

عند خروجي من السيارة القادمة من طور الباحة، 70 كيلومترا غرب مدينة عدن، توقفت على الشارع الرابط بين دار سعد والشيخ عثمان، في انتظار سيارة أجرة تقلني صوب مدينة المنصورة حيث قررت النزول لدى أحد الأصدقاء في منزل متواضع يسكنه بالإيجار منذ نحو عامين.

توقفت سيارة العم عبد القادر الزامكي جانبا استجابة لإشارة مني أطلقتها في الهواء. في البدء لم يكن على علم بمهنتي. وحين أخبرته أني صحفي، صمت قليلا، ثم قال: "شوف، أنا حدثتك بكل صراحة وثقة عن رأيي حول ما يحدث، وإذا أردت أن تنشر كلامي لا أمانع". وأردف ببنما كان يمسك مقود السيارة الخصوصي بثبات: "الصحافة اليوم تتسابق على نشر ما يحدث في المحافظات الجنوبية بعلم وبغير علم".

في الطريق إلى المنصورة، دار بيننا حوار طويل. لم تظهر على الرجل علامات تدل على الارتباك أو التردد، بل على العكس فالرجل، الذي بدأ الشيب يكسو جسده ورأسه بوقار، بدا منتعشا، مجيبا على سؤالي الخاص بالأوضاع الحالية في المحافظات الجنوبية دون تحفظ، قال كلاما هاما، كما سيبدو لاحقا، أهميته تنبع من كون الرجل عاصر مراحل ومنعطفات هامة في تاريخ الجنوب.

سكون هل يطول؟

تبدو عدن والمناطق المحيطة بها، وكذا مدينة الحوطة: عاصمة محافظة لحج، وما حولها، أكثر سكونا من ذي قبل. ما يزيد على شهر مر على مشهد الاحتفال بالعيد الأربعين للاستقلال الوطني في الـ30 من نوفمبر الفائت. يومها بدت التوقعات التي سبقت الاحتفال كما لو كانت تشير إلى توفر بيئة ملائمة لوقوع صدامات تزعزع الأمن والسكينة العامة. لكن ذلك اليوم مر بسلام، قياسا إلى حجم التوقعات وتحليق الطائرات في السماء التي تحركت تحتها الحشود من لحج إلى عدن.

بإمكان الزائر لعدن أن يطلب كوب شاي حليب في أحد مقاهي الشيخ عثمان أو المنصورة أو كريتر، ليجلس مستمتعا بالارتشاف الدافئ والاستماع المنصت لأحاديث الناس الخائضة في هموم وتطلعات عديدة ستبدو لك متشابهة بالنظر إلى المعاناة القائمة على امتداد الجنوب.

لم تعد المعنويات هابطة، لقد أسهمت الاحتجاجات والتظاهرات في تجديد الأمل ببزوغ عهد جديد يكفل للناس عيشا ميسورا وكريما. بدأ الإحساس بدور الشعوب في صناعة التحولات يتعاظم كل يوم في النفوس.

أمل مصحوب بقلق وحذر كبيرين خشية الإزهاق المبكر له بفعل عامل "التآمر والتسرع الطفولي والتطلع النهم للزعامة". ورغم قسوة المرحلة وجسامة النضال والتحديات الماثلة، يتعهد الناس بحماية نضالهم المشروع حتى تتحقق مطالبهم العادلة التي إذا ما تحققت "ستعيد الوجه المشرق للوحدة فضلا عن مدها بروح جديدة".

وفي قلب الحدث بإمكانك مشاهدة الأمل والحذر يسيران جنبا إلى جنب في صورة واحدة ستبدو غريبة ربما إذا ما علمنا أن رياحا كهذه لم تهب على الجنوب من قبل.

إمكانيات عدن في استعادت حيويتها وصورتها المعتادة وطبيعتها المدنية الهادئة، كبيرة جدا، لأن ما حدث خلال الأشهر والأيام الماضية ابتداءً بساحة الحرية ومرورا بجولة الهاشمي، يبدو جديرا بجعل المدينة وسكانها وزوارها أكثر توجسا وريبة. غير أن عدن تصفع توقعاتك من الوهلة الأولى وتحيلها مباشرة إلى مجرد وهم كاذب، حين تبدو الحركة طبيعية والأصوات هادئة والابتسامات موزعة في كل مكان، وفي سواحلها وأسواقها الشهيرة يتزاحم ناس كثر من مختلف الأجناس.

صور عديدة في المشهد الجنوبي الكبير والمثير، أبرزها سطوعا ووضوحا تلك التي يظهر الناس فيها أكثر تفاؤلا بغد مشرق. والسبب كما يكرر الناس في أحاديثهم: "الصحوة المتأخرة للنفوس".

كيان سياسي جديد

سبقت الدعوة إلى تشكيل كيان سياسي "للجنوبيين" الفعاليات الأخيرة التي شهدتها مديريات يافع. إلا أن كثيرين في عدن ولحج ما يزالون يجهلون ذلك. وإن كان هناك من يعلم فالثابت هو اختلاف الآراء حول الفكرة. ففي الوقت الذي يفضل فيه البعض استمرار التحركات الشعبية والاحتجاجية من دون إقحام الأحزاب والكيانات السياسية، يرى البعض أن القضايا محل المطالبات هي سياسية في الأساس وتحتاج إلى جدولة وتنظيم أكثر، وأن ذلك لن يكون إلا من خلال تيار أو كيان سياسي. والبعض يرى في إيجاد كيان سياسي جديد انقلابا على الأحزاب القائمة، لاسيما في اللقاء المشترك، والتي تشارك بفاعلية في الاعتصامات والاحتجاجات، وإن كان ذلك يتم عبر أنصارها وقياداتها وأعضائها بصورة فردية ولا يتم باسمها كأحزاب لها برامج وأهداف وشعارات محددة، رابطين ذلك بالانتخابات النيابية القادمة.

السباحة ضد الشعارات الشطرية تبدو لازمة عند الكثيرين، إذ أن الغالبية هنا ممن شاركوا بفاعلية في الاحتجاجات والاعتصامات وساهموا في تشكيل الجمعيات والفعاليات المختلفة، ليسوا مع الشعارات المناطقية والاستفزازية التي يتم ترديدها في الاحتجاجات والمظاهرات، لكنهم وجدوا أنفسهم غير قادرين على إسكات بعض الأصوات التي يقولون إنها "تظهر فجأة ثم تختفي ولكن بعد أن تدفع العامة إلى ترديد ما لا قناعة لهم به، معتقدين أنها صادرة عن المنظمين".

واعترفوا، بكل وضوح، بوجود اختلالات في التنظيم والإعداد، تدفع أحيانا إلى بروز مثل هذه الأصوات التي وصفوها بـ"النكرات"، مطالبين بالدقة والحرص في التنظيم وقطع الطريق أمام محاولات حرف المطالب وإظهار بعكس ما يؤمن به غالبية الناس من قضايا وأهداف نبيلة وشريفة.

وعند الكثيرين ممن استطلعنا آراءهم يبدو الاقتناع سائدا بالجمعيات والفعاليات المختلفة في قيادة الشارع بعيدا عن الأحزاب والتيارات السياسية، خوفا من طاولات الحوار التي لا تجدي نفعا ولا تورث حلا، حسب قولهم، والتي دائما ما تلجأ إليها الأحزاب وتنزع نحوها بدلا من الضغط عبر الشارع. إلا أن هناك من يحاول جر الناس، كما يقول عدد من المهتمين والمتابعين في الساحة العدنية، صوب تكوين كيانات سياسية جديدة أو الانخراط فيما هو قائم من أحزاب، كي تبدو نشطة وحيوية على مساحة أوسع حاضرا ومستقبلا. لكن هذه المحاولات، حسب قولهم، ستسهم في شق الصف إذا ما استمرت، وهي بمثابة ركوب موجة الحركات الشعبية العفوية التي بدأت تتلاحم فيما بينها حول مطالب محددة وواضحة في محاولة لدفع الناس للتجديف صوب الحزب السياسي الذي أثبت عجزه، منذ أمد بعيد، عن حل الأزمات.

عبد القادر الزامكي يشعرك كلامه بأنه يريد توجيه رسالة ما للناس قد تبدو مهمة وتتفق مع ما سبق، وقد تبدو عكس ذلك، المهم أنه رد على سؤالي المتعلق بالأوضاع في المحافظات الجنوبية بقوله: "يا عزيزي، مطالب الناس واضحة وعادلة ولا ينكرها إلا جاحد، لكن هناك من يحاول استغلال زخم الشارع لتحقيق أهداف غير شرعية كما حدث في السابق".

وتابع مخاطبا السلطات: "عليها تقع مسؤوليات كبيرة اليوم، وهي حل مشاكل الناس كافة، وعدم السماح لتجار القلاقل والفتن باستغلال الوضع القائم لتحقيق مصالح فردية".

وأضاف فيما يشبه التحذير: "إن لم تفعل فعلينا انتظار الأسوأ".

الزامكي قال إنه عمل جنديا في جيش التحرير إبان الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي، وحاليا متقاعد برتبة عقيد، ويعمل ناقلاً للركاب على سيارته الخصوصي في مدينة عدن لسد متطلبات العيش.

في تعقيب توضيحي على حوار «النداء»

شعفل عمر: الإطار القيادي للحزب لم يقر فكرة الاغتيالات المضادة

جميعنا نتحمل المسؤولية في قرار الوحدة

أثارت المقابلة الصحفية التي أجريت معي ونشـرت في صحيفـة "النداء" فـي العدد الماضـي ردود أفعال غاضبة عليّ.

والواقع أن هذه المقابلة مرت بمراحل متداخلة؛ في الأول كانت إجابات مكتوبة على أسـئلة احتـوت 25 صفحة، ثم رأى الصحفـي أن المكتـوب طويـل على القـارئ، واقترح حواراً شفوياً مسـجلاً،على أن تُعرض عليّ مسودة المقابلة قبل نشـرها لأقوم بمراجعتها، وللأسف أن ذلك لم يحدث، وأُرسـلت المقابلة رأساً دون أن أطلع عليها، مما جعلني في بعض الأحيان أبدو في المقابلة وكأنني أتناقض مع نفسـي. وهنـاك من الإخوة الأعزاء من غضب، وله الحق أن يغضب، لما اعتبره إسـاءة إليه، وأنا لا أعتبره إسـاءة إليه في حقيقة الأمر، وإنما إساءة إليّ باعتبار أن الكلام صادر عني.

ومع كامل تقديري لصحيفـة "النداء" وصاحبها ورئيس تحريرها، الأسـتاذ سـامي غالب، ومحرريها كافة./ ودون المسـاس بمصداقية الصحيفة واعتبارهـا، فإني أرجو أن يُسمح لي بأن أعقب موضحاً ثلاث نقاط فقط:

أولا: فيما يتعلق بالرفيق المناضل علي سالم البيض

مـا من أحد يشـكك أو ينتقـص من التاريـخ النضالي الحافل للأخ المناضل الكبير علي سـالم البيض، وكنت من الذين يقفـون إلى صفه، كما أوضحت فـي المقابلة مرتين. ولا يعني بأي حال من الأحـوال تطابق الآراء والمواقف بين قائد الحزب وبقية القادة والكوادر. ولقد تعودنا في تجربتنا الحافلة منذ الاستقلال في 30 نوفمبر 67م، لا، بل من قبلها إبان فترة الكفاح المسلح للجبهة القومية وحتى قيام الوحدة، قلت إننا تعودنـا وتعلمنا وتربينا على الديمقراطية الداخلية الحقيقية، وكنا نختلف اختلافاتٍ شديدةً أحياناً ونتباين في الرؤى والمواقف والأساليب تبايناً شديداً يفضي أحياناً إلى صراع حقيقـي، فما تعودنا في تجربتنـا تلك خضوع كلٍ القادةِ والمسـؤولين لرأي وموقف قائد الحزب والدولة خوفاً ورهباً. ذلك لم يحدث على الإطلاق، بل كان كل مسؤول وقائد له شخصيته وله رأيه وموقفه الذي يقتنع به، ولديه الشجاعة الكاملة للتعبير عن موقفه بكل قوة وشجاعة. هكذا كنا طوال فترة تجربتنـا الوطنية الغنية بغض النظـر عما تخللها من صراعـات وتضحيات ما كان لهـا المبرر الكافي، وهذا أمر يراه إخواننا من المسـؤولين والقادة في الشمال شيئاً رهيبا وفظيعا ودخولاً في المحرمات، لأنهم اعتادوا الطاعة العمياء للحاكم، بـراً كان أم فاجراً. ومن هذا المنطلق فحينما ننتقد أو نختلـف مع قائد الحـزب أو الدولة في تجربتنا، وأخص هنـا بالذكر علي سـالم البيض، فلا يعني ذلك أي إسـاءة له أو إنقاصا من دوره وسـجله الحافـل، وهذا ما قصدته فـي المقابلة، وقلت إنه أخطأ بالتسـرع باتخاذ قرار الوحدة بمفرده، دون أن يعرضه على المؤسسات الحزبية والرسمية، ودون أن يطرح الموضوع من الناحية الدسـتورية والقانونية لاسـتفتاء شـعبي في الجنوب، باعتبار أنه كان دولة قائمة معترفا بها دولياً، مثلما كان الشـمال أيضـاً. وإذ يتحمل مثل تلك المسـؤولية فـإن ذلك لا يعني أننـا، من حيث عدم اعتراضنا على ذلك الإجراء وعدم وقوفنا ضده بالأسـاليب الحزبيـة المرئيـة، لا نتحمل قدرا من المسـؤولية أو نتنصل من نصيبنا منها، فكلنا نتحمل المسؤولية فيما حدث، وليس المناضل علي سالم البيض وحده.

ثانياً: خطة الاغتيالات الانتقامية والشيخ الخولاني

الواقع أنني لم أذكر أنني قلت في المقابلة أن هناك خطة أُقرت للقيام بتصفيات انتقامية لمقتل رفاقنا على الإطلاق، لم أقل هذا الكلام، وإنما كان قصدي القول إن هناك مقترحات كانـت تُطرح داخل أُطر الحزب، مدفوعـة بضغوط متزايدة مـن قبل قواعد الحزب، تطالب قيـادة الحزب بالقيام بعمل انتقامي لوقف مسلسل التصفيات الدموية التي طالت منذ ما بعد قيام الوحدة وحتى ما قبل حرب 94م ما يزيد عن 150 من القيادات والكوادر الحزبية للحزب الاشـتراكي اليمني. ولا شـك أن عدم إقدام القيادة علـى تبني مثل تلك الأعمال الانتقاميـة قد أدى إلى تمادي الجانب الآخر من التصفيات والتأثير سـلباً على الروح المعنوية لكوادرنا وقواعدنا، لكن تلك النقاشات لم تصل إلى رأي بشأن القيام بعمل انتقامي، وكانت القيادة تصر على ضرورة التمسك أو بالأصح تمسك الحزب بالخيار السلمي الديمقراطي ونبذ العنف. وعلى هذا الأسـاس لم تكن هناك بالأصل خطة أقرت أو حتى نوقشت فـي الإطار القيادي للحزب إطلاقاً. وبالتالي، ولما كانت هذه الخطة منتفية الوجود أصلاً، فإنه –منطقياً– لا معنى لوجود مـن كُلف بتنفيذها، لا من خـولان ولا من غير خولان. ولقد آلمني أن ينصرف الظن إلى أحد رفاقنا القياديين من خولان باعتباره المعني بما قصدته بالإشـارة إلى شيخ من خولان، ذلك أنني أحمل لذلـك الرفيق كل الاحترام والتقدير، وليس لديّ أيُ ما يعكر صفو صورته المشـرقة عندي وعند قيادات الحـزب وكـوادره. ومن هنا لم أذكر في المقابلة الاسـم، لا تلميحـاً ولا تصريحاً، وإنما كنت أشـير إلى قضايا أخرى لا علاقة لهـا بخولان ورفاقنا فيها، إذ نظراً لجهلي وخلطي بـين التركيبة القبلية والإدارية خلت ما أتحدث عنه وكأنه من خولان، في حين أنه ليس مـن خولان، وأرجو أن يكون هذا التوضيح كافيا لإزالة اللبس الذي ساور من أحترمه وأقدره، إذ لم يكن هو المقصود.

ثالثاً: الأستاذ عبد الرحمن الجفري

وهـو قائد حزب عريق (حزب رابطـة أبناء اليمن)، وهو وأسـرته لعبـوا دوراً وطنيـاً لا يُنكر في مسـيرة الجنوب التحرريـة، وكنـت أتحدث عـن انتقـادات واختلافات في الرؤى والمواقف مع الخط السياسـي الذي انتهجه الأستاذ عبـد الرحمن الجفري وحزبه خـلال فترة حرب 94م، كنت أطرحها بقوة أمامه وبحضوره، ولم أقصد بالنفاق شخصه، بل وصفت مواقفه بأنها تحمل قدراً من النفاق السياسـي، وشتان بين الشخص كإنسان والشخص كموقف، فالجفري كإنسـان له من الصفـات الخلقية والشـخصية ما يميزه إيجابياً، لكنني في المقابلة كنت أناقش السياسـة أو الموقف السياسـي ولم اكن معنياً بالشـخص، فقد يكون الشخص صديقاً حميماً كإنسـان، لكن كموقف سياسي أختلف معه أشد الاختلاف.

فقـط حرصت على إيـراد هذه الملاحظـات التوضيحية لإزالة سـوء الفهـم ولوضع الأمور في نصابها ومسـارها الصحيح. ولو عُرضت عليّ مسـودة المقابلة قبل النشر كما اتفقت مع الأسـتاذ الصحفي مـروان الغفوري لما كان من الممكـن على الإطلاق أن ترد هذه الالتباسـات وما كان لها أن تتـم، ولكن الخير فيما حدث، فقد كانت لي فرصة أخرى لأوضح ولأزيل اللبس عن سوء الفهم الذي حدث والناتج عن الاجتزاء والشطب واللصق الذي أخرج مضمون الكلام عن سـياقه الطبيعي. ولعلي آمل أن يعذرني الأعزاء ممن سببت لهم أذىً أو إزعاجا من حيث لا أحتسـب ولا أريد. وشـكرا لصحيفة "النداء" لو تكرمت بنشر هذا التعقيب التوضيحي.

شعفل عمر

2008 /1/6

■ «المحرر»

«النداء» إذ تنشـر توضيح الاسـتاذ شعفل عمر، لتؤكد أن سـوء فهم حصل بشأن المسودة النهائية للحوار، إذ إن الصحيفة لم تفهم من اتصالاتها بالأسـتاذ أن عرض المسـودة عليه شـرط لنشـرها، خصوصاً وأن الاسـتاذ شـعفل لم يعترض مطلقاً قبل أو فور نشـر الحوار على ذلك. وبشـأن النقاط الثلاث التي أوضحها الاسـتاذ شـعفل، لا ترى الصحيفـة لزامـاً عليهـا التعقيـب عليها، فما ورد في الحوار جاء في سـياق شـهادة على أحـداث ومواقف وأجواء عاشـتها اليمـن قبـل الوحدة وبعدها، وبخاصة خلال المرحلة الانتقالية، وحـرب 1994. وبالتأكيد فإن الأحكام التي أطلقها الاسـتاذ في حق قيادات في السـلطة والحزب الاشـتراكي والمعارضة، إنما تتصل بسـلوكهم السياسـي، لا بمسلكهم الشخصي.

وبشأن توضيح الاستاذ شعفل في النقطة الثانية والمتعلقة بخطة الاغتيالات، تود الصحيفة لفت عناية القراء إلى أن كلمـة «خطـة» لـم ترد في صلب الحوار، وإنما في عنوان فرعي اجتهد فيـه المحرر، وليس الزميل مروان الغفوري الذي أجرى الحوار. وتأمل الصحيفة أن يكون ما ورد في توضيح شعفل عمر كافياً لجبر أي ضرر لحق بأي شخص أو فئة. علماً بأن الصحيفة تلقت بدورها اتصالات من أصدقاء وشخصيات ذات دراية، وكانت في موقع القرار داخل الاشـتراكي وقتهـا، وآخريـن مـن معارف أحد مشـائخ خولان، فهم خطأ أن المقصود من كلام الأسـتاذ شـعفل، وأكد المتصلـون أن التفكيـر فـي عمليات اغتيال مضادة، رداً على اغتيالات كوادر الحزب، لم يترجم إلى قرار في أي وقت، بل توقف عند حدود مقترحات صدرت من أعضاء وأنصار في الحزب في لحظات غضب عارم.

والصحيفة إذ تشـير إلى توضيح الاسـتاذ شـعفل، وبخاصة الالتباس الذي أدى إلى إيلام أحد رفاقه من مشائخ خـولان، لتشـدّد علـى أنها لم تكن تتوقع أن ينصرف الظن إلى شـيخ بعينه في خولان. وعليـه فإن الصحيفة تعتذر بدورها عن أي أذى قد يكون لحق بهذا الشيخ أو أي من أقاربه.

التعريفات

العقلانية الصورية

مفهـوم أدرجه ماكس فيبر فـي علم الاجتماع لتوصيف طابـع الإنتاج الرأسـمالي. ضداً على المفهـوم المضاد له والذي يقـدم مفهوم المضمون المادي في الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادي توجهه لا معايير اقتصادية فحسب بل ومعايير من خارج الاقتصـاد مثل التقاليد والقيم أي غايات لا تتحدد بالاقتصاد وحده الذي يعـده «عقلانية مادية» أي نشـاطاً اقتصاديـاً تحركه الفائـدة والعائد، فلا يعتـرف بعوامل ضابطة من خـارج الاقتصاد أي العقلانيـة الصوريـة. وهذه العقلانيـة الصورية تعني اسـتقلالها الذاتي عن الاستهلاك الذي ميز اقتصاد المجتمعات التقليدية، أي قبل الرأسمالية. ويؤكـد فيبر أن العقلانية الصورية أنموذج مثالي، أي لا نجده في صـورة نفعية في الواقع إلا نادراً بما هي مقولة اجتماعية. إلا أنه في الوقت نفسـه يقرر أن هذه العقلانيـة الصورية هي ميل ونزوع موضوعي في المسـار التاريخي، وهذه العقلانية بمـا هي مبـدأ الاقتصاد الرأسـمالي، في تقدير فيبـر، تتغلغل في المجالات الأخرى: الإدارة والفن والعلـم، وفي نمط الحياة، والتفكير. ويرى فيبر أن البروتستانتية العامل الحاسم في إنتاج العقلانية الصورية الاقتصادية، لأن الأخلاق البروتستانتية جعلـت النجاح الاقتصادي، بما هو إحدى حلقات النشاط العملي، قيمة أو معنى دينياً.

الكلبيون

ممثلو مدرسـة سـقراطية في اليونـان (القرن الرابع ق.م) أسسها أنتسفين، الذي طور الجوانب الأخلاقية في فلسفة سـقراط، وقد رأى أن معنى الحياة إنما هو بلـوغ الفضيلة، والحرية الروحية. والطريق المسـتقيم إليهـا هو الزهد فـي الحياة وحكمته. وأكثر الكلبين شـهرة هـو ديوجين فقد اشـتهر بأنه كلبي في التطبيق، إذ اختصر مطالبة حتى الحد الأدنى، وأعرض عن المجدو الشهرة، بل وعن كل الملذات الحسـية. وهذا كان تجسيداً لمبدأ الأفتاركا الكلبي، أي الاسـتقلال. وقد التزم بفكرة الطبيعـة– القانون ودعا إلـى ازدراء كل المعايير والشروط الاجتماعية، وينسب إليه مؤرخ الفلسفة ديوجين اللائرسـي أفعـالاً تتعمد هـز المجتمع بأفعال تخدس الحياء.

ينسـب إليه واحد وعشـرون من المؤلفات منها «الدولة» الـذي كان القدماء يضعونه في مصاف كتابي أفلاطون ورينون فـي «الدولة» (الجمهورية في الترجمة العربية).

● من المراجـع: (ناخـوف إ.م) مختارات من الكلبية. موسكو 1996.

أبو بكر السقاف

اسبوع آخر من الانفلات في أبين

التدهـور الأمني الذي تشـهده محافظة أبين يسـير صوب المزيد من الفلتان بخطى حثيثة. وقد تصبح أي أجـراءات في المسـتقبل غيـر قادرة على مجـاراة حالة الانهيار.

هذا مـا تحكيه المعطيات في الواقع، فاتسـاع رقعة الحـوادث الأمنيـة يعـد تطـوراً جديداً دخلتـه حالـة الانفلات الامني.

فمنـذ الاربعـاء الفائـت فقط شـهدت مناطـق ومدن مختلفـة في المحافظة أعمـال اختطاف وتقطع واطلاق نار وقتل.

جعـار أكبر مدن محافظة أبين عاصمة مديرية خنفر كانـت الخميـس الفائـت مسـرحاً لحادثـي اختطـاف سـيارات تابعـة لمؤسسـات حكومية صبـاح الخميس مجموعة مسلحة تقدم على اختطاف سيارة هايلوكس تابعـة لمؤسسـة الكهرباء بالمحافظة كانـت متوقفة في أحد شوارع المدينة.

تم تخليصهـا بعمليـة عسـكرية صبـاح الجمعـة بمنطقة البوح شرق مدينة جعار بعد اشـتباك مسلح لأطقـم عسـكرية تابعـة للأمـن المركزي مـع الخاطفين انتهـت بفـرار الخاطفـين تاركـين خلفهـم السـيارة المخطوفة.

سـيارة هايلوكـس أخرى في اليوم نفسـه مجموعة مسـلحة أخـرى اختطفتها عنـد مدخل مدينـة جعار.. السـيارة التابعة لإدارة وقايـة المزروعات كانت تحمل برميـل رش وهـي الوحيـدة فـي المحافظة التـي تقوم بهذه المهمة، ما زالت رهن الاختطاف دون معرفة هوية الخاطفين ولا الجهة التي اتجهو إليها.

الخميس مسـاء اشـتباكات مسـلحة بـين مواطنين بمدينـة الحصن في ضواحي مدينة جعار.. الاشـتباك الـذي اسـتمر ما يقـرب من سـاعة كاملة لم يسـفر عن اصابات وتوقف بعد تدخل بعض أهالي المنطقة.

«باتيس» المنطقة التي يجري فيها التأسيس لثلاثة مصانع اسمنت كانت جماعة مسلحة تترصد للعمال الصينيـين الذيـن يعملون فـي أحد مصانع الاسـمنت هناك الذي بدأ العمل فيه قبل ما يقرب من ستة أشهر.. فحين وصل عمال الشـركة الصينية صباحاً إلى موقع المصنع فوجئوا بإطلاق نار كثيف بشـكل عشـوائي لم يسـفر عن خسـائر أو إصابـات.. الهجوم الـذي نفذته جماعة مسلحة مجهولة لم يعرف بعد أسباب ومرتكبي الحادث.

الجديـر ذكره أن هـذه ليسـت المـرة الاولـى التـي يتعـرض فيها عمـال المصنع لعمليات إطـلاق نار؛ فقد سبقها عدة هجمات منذ بدأ العمل في المصنع.

القائمون على مصنع الاسـمنت الذي يتبع مستثمر يمني مغترب بالمملكة السعودية.. تقدموا بذكره لمحافظ المحافظة يطالبون السـلطة المحلية بتوفير أجواء آمنة في المنطقة مالم فإن الشركة سترفع أعمالها في المنطقة في إشارة إلى إغلاق المصنع.

العاصمـة زنجبار أيضاً لم تكن بمنأى عن الاحداث مساء الجمعة الفائتة عُثر على جثة مواطن مرمية على رصيف الخط الدائري الـذي يمر بالضاحية الجنوبية للمدينة.

القتيل الذي تم التعرف عن هويته هو أحد مواطني حـي سـواحل بمدينة زنجبـار كان قد تعـرض لإصابة بطلاقات نارية في رأسه.

لم يتم بعد معرفة أسباب ومرتكبي الحادث.

علـى صعيد آخر حركـة الاحتجاجات التي دخلتها المحافظة منذ أسبوعين أصبحت الساحة الواقعة أمام بوابـة مبنى ديوان المحافظة مزاراً شـبه يومي لأهالي المحافظة وتنظيم الاحتجاجات.

الاثنـين بينمـا كانـت أعـداد مـن مناضلـي الثورة ينفـذون اعتصاماً أمام مبنـي المحافظة احتجاجاً على ضيـاع إعاناتهم التي تصرف لهم من فرع دائرة رعاية الشهداء بالمحافظة.

وصلـت إلـى تلك السـاحة أعـداد كبيرة مـن عمال النظافـة وعائلاتهم.. ومناصريـن لهم لتنظيم اعتصام آخـر.. قالـوا فيـه إن القائمـين على صنـدوق النظافة بالمحافظـة يجتـزون أكثـر مـن نصـف معاشـاتهم في إجراء تعسفي لا يعرفون له مبرراً.

بينمـا ذهـب بعضهـم لاتهـام قيـادة الصنـدوق بالممارسـات العنصريـة تجاههم بممارسـات تنتقص من آدميتهم.

أعتصـام عمال النظافة كان قـد أخذ طابعاً كرنفالياً بعـد أن حاولـوا التعبير عن رفضهم لتلك الممارسـات التي يتعرضون لها بالرقص على دق الطبول والمزامير التـي أحضروهـا معهـم... الطريقـة تلك التـي اتبعها عمـال النظافة دفعت المتواجدين في تلك السـاحة إلى المشاركة معهم في هذا الاعتصام.

بعد محاكمة استمرت قرابة عشرين شهرا

محكمة الميناء بالتواهي تصدر حكما ببراءة سامي يونس

أصدر القاضي الجنائي بمحكمة الميناء الابتدائيـة، عبد الواحـد البخيتي، صباح الاثنين الماضي، حكما قضى ببراءة سامي يونـس من التهمة المنسـوبة إليه والمقدمة مـن قبـل قيـادة مؤسسـة "14 أكتوبر" للصحافـة والطباعة والنشـر بعـدن، بعد محاكمة استمرت عشرين شهرا.

وكانت مؤسسـة "14 أكتوبر" قد رفعت مذكرة بتاريخ 2006/6/10 إلى قائد شرطة المعلا اتهمت فيها سـامي يونس بتسـريب مسـتندات ووثائـق رسـمية إثـر افتعـال مشاجرة مع زميله محبوب عبد العزيز عند بوابة المؤسسـة تم خلالها مصادرة أوراق شخصية لسامي يونس والتي على إثرها تم الزج بهما في سجن شرطة المعلا طيلة أسبوع.

الجدير بالإشارة أن الخلاف في مؤسسة "14 أكتوبر" كان قد نشب إثر تقـديم يونـس بلاغا بالفسـاد المالي والإداري إلى رئيـس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، إبراهيم علي هيثم، ضد رئيس مجلس إدارة المؤسسة، احمـد الحبيشي، بتاريخ 2006/3/15، متضمنا سلسـلة خروقات مالية وإدارية ارتكبتها قيادة المؤسسة وذلك حسب ما جاء في البلاغ.

بعد13 شهراً من واقعة الاعتداء عليها

صدور حكم بسجن فائقة السيد وتغريمها مليون ريال

فوجئت فائقة السيد عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام يوم أمس الأول بإصدار محكمة التواهي بعدن حكماً بسجنها 5 أشهر وتغريمها مليون ريال في القضية التي رفعتها على أحد مرافقي الامين العام للمجلس المحلي لمحافظة عدن بخصوص واقعة الاعتداء عليها بالضرب.

السيد المتواجدة حالياً في العاصمة المصرية بعد خضوعها لعملية جراحية في القلب علي نفقة منظمة التحرير الفلسطينية، قالت في تصريح لـ«النداء»، إنها ستعود إلى اليمن لكنها تخشى من تنفيذ الحكم.

ووصفت الحكم بأنه ثمن لكل من يفكر بإستعادة حقه بالقانون.

وأشارت إلى أن هذه الممارسات تدفع أبناء عدن والمحافظات الجنوبية إلى اتخاذ أسلوب التقطع وحجز القاطرات لإستعادة حقوقهم.

فائقة السيد التي شاركت في الدفاع عن بيروت أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، تعرضت قبل 13 شهراً لاعتداء بالضرب من قبل أحد مرافقي عبدالكريم شائف نائب محافظ عدن اثناء دخولها قاعة الاجتماعات في مبنى المحافظة للمشاركة في افتتاح أول اجتماع لمحلي عدن.

ودخلت على أثر الاعتداء مستشفى صابر لتلقي العلاج وقامت برفع قضية على الذي اعتدى عليها أمام محكمة التواهي وأصرت على استمرار المحاكمة برغم الوساطات لإقناعها بحل ودي.

تركزت دون الحصول على المعلومة

113 انتهاك للصحافة خلال العام 2007

شهد 2007 إرتفاعاً كبيراً في حالات الانتهاكات ضد الصحفيين إلى ما يقرب من الضعف عن 2006، التي سجلت فيه 67حالة انتهاك.

وطبقاً لتقرير عن الحريات الصحفية في اليمن للعام الماضي، بلغت حالة الانتهاكات التي رصدت ضد الصحفيين والصحف 113 حالة بمعدل 3 انتهاكات في الاسبوع، فضلاً عن وجود حالات أخرى غير مباشرة تمثلت في رفض وزارة الإعلام التصريح لـ68 طلب ترخيص إصدار صحف ومجلات.

التقرير الذي أعدته صحفيات بلا قيود أشار إلى أن الصحف اليمنية المستقلة والحزبية خلال السنوات السابقة تصدرت الدعوة إلى التغيير والاصلاح ومناهضة الفساد من خلال تخصيصها جزءاً كبيراً من صفحاتها لكتاب وضعهم التقرير بالجسورين.

وقال التقرير إن الاحتجاجات السلمية وغير السلمية التي شهدتها البلاد العام الماضي كانت مادة دسمة للأخبار في وسائل الإعلام التي خصصت الجزء الاكبر من مساحتها لتغطية أخبار المهرجانات والإعتصامات التي شهدتها مختلف المحافظات اليمنية.

وأضاف أن التقارير الاخبارية للمراسلين إحتلت الحيز الاوسع في صفحات الصحف بدلاً عن المقالات مما غد، بمراسلي الصحف اصحاب الحظ الأوفر من الإنتهاكات القاسم المشترك لها كانت بسبب نقل الخبر وليس الكتابات الناقده لسياسات الحكومية، كما كان حاصل في السنوات الماضية.

وقال إن ما يميز انتهاكات 2007، هو انخفاض نسبة محاكمات الصحف عن الاعوام السابقة، الإعتداءات على مراسلي الصحف بديلاً عن محاكمة صحفهم وهو ما بدا جلياً أن الانتهاكات التي طالت حرية الصحافة تركزت للحيلولة دون الحصول على المعلومة.

وتوزعت الانتهاكات ضد الصحفيين والصحافة التي بلغت 113 حالة، بين حجب مواقع إعلامية ومصادرة صحف حظر توزيعها من قبل وزارة الاعلام واعتقال واعتداء وملاحقة امنية واختطاف صحفيين بالإضافة إلى تهديدات بالتصفية الجسدية وإطلاق نار وقبض قسري وسب وقذف واستدعاء وتنصت على مكالمات صحفيين.

نهانينا مختار

أجمل التهاني والتبريكات
مكللة بأريج الفل وفوح الريحان
نهديها إلى
الشاب الخلوق
مختار محمد مانع
بمناسبة الخطوبة وعقد
القران، وعقبى للفرحة الكبرى
المهنئون:
أبو بكر الحرد، أمين الورافي،
مطيع أحمد دماج،
علي محسن دماج، وليد مانع.

علي منصر

(تتمة الصفحة الأولى)

الفعاليات الاحتجاجية الأخيرة وأبرزهم ناصر النوبة وحسن باعوم.

العقيد علي الشيبة القيادي في مجلس تنسيق المتقاعدين نفى وجود خلافات بهذا الشأن، مبررا ذلك بأن لكل واحد رؤيته الهادفة لإنجاح الفعالية في موعدها المحدد وهذا هو المهم.

وأضاف: "نحن نتحاور مع أحزاب المعارضة لما فيه خدمة القضية الجنوبية والمطالبة بالحقوق المشروعة". وتابع: "نرحب بأي مشاركة من هذه الأحزاب وبتضامنها معنا سواء في مواقفها أو آرائها، كما نرفض أن تقوم بعض القوى السياسية باستغلال الحراك الموجود بهدف ابتزاز النظام".

وانبثقت عن اللجنة التحضيرية عدد من اللجان هي (اللجنة الاعلامية، ولجنة التنسيق والاتصال، ولجنة حفظ النظام، ولجنة اعداد وصياغة البيان السياسي للمهرجان).

وعقدت اللجان اجتماعاتها ووضعت المقترحات المتعلقة بهذا الخصوص، وتم عرض ذلك على السكرتارية في اجتماعها الذي عقدته عصر يوم الاثنين الماضي.

وخرج الاجتماع بجملة من التوصيات ومنها ضرورة تقديم مذكرة (إخطار) للسلطة المحلية بعدن بموعد ومكان إقامة المهرجان من باب الإحاطة بالعلم ليس إلا.

كما ناشدت سكرتارية اللجنة التحضيرية للمهرجان أبناء الجنوب لضرورة المشاركة الفاعلة في هذه التظاهرة الذي تأتي استمرارا لنهج التصالح والتسامح الذي اختاره أبناء الجنوب وكرسوا قيمه في تعاملهم مع الماضي وآثاره.. بهدف تفويت الفرصة على محاولات السلطة المستمرة لإذكاء صراعات الماضي والتي ما فتئت تمارسها بين الفينة والأخرى.

كما وجهت السكرتارية دعوتها لمختلف وسائل الاعلام المحلي (الصحف والمواقع الالكترونية) ومراسلي القنوات الفضائية العربية والاجنبية ووكالات الانباء، لحضور المهرجان وتغطية أحداثه بالكلمة والصورة وحرصت السكرتارية على طمأنة أبناء الجنوب بأن كل الفعاليات الجنوبية قد اتفقت على إقامة هذا المهرجان بلا استثناء وإن حدث اختلاف في وجهات النظر فهو في إطار التنوع ويعد ظاهرة صحيحة وإيجابية.

التصالح والتسامح

(تتمة الصفحة الأولى)

مواجهة الطرف المتنمر بالقوة العارية!

منظمو فعالية الأحد الواعدة، مدعوون إلى إسقاط أي رهان على توظيف الفعالية ضد أي طرف سياسي، وبخاصة الحزب الاشتراكي، الذي كان أبرز من دفع فاتورة الإقصاء واحتكار الوطنية. في هذه اللحظة الفارقة علينا أن نتذكر أن "الشياطين لا تقيم في ضفة واحدة من النهر"، وفي مجرى التاريخ اليمني الحديث والمعاصر، تورط الفاعلون السياسيون "كل بحسب طاقته" في دورات العنف.

ولسوف يتوجب على منظمي الفعالية لجم أية أطراف تسعى إلى جعل فكرة التسامح أداة لتصفية ثارات ضد الاشتراكي أو على حسابه كفاعل سياسي حاضر في المشهد الوطني.

ملتقيات التسامح والتصالح مدعوة أيضا إلى تعزيز استثنائية الـ13 من يناير القادم، وجعله محطة انقطاع عن دعوات تصالحية سابقة كان أصحابها يلتقون كممثلين محتكرين لجماعات وفئات وقوى، مقررين نيابة عن الضحايا وأسرهم، وبالاستعلاء على عذاباتهم أن لقاءهم –محض لقائهم– كفيل بجبر كل ضرر، وبالنتيجة فإنه لقاء تصالحي يجبّ ما قبله. وفي هذه النقطة بالذات، نود في صحيفة "النداء" التي فتحت ملف الاختفاء القسري مؤخرا، متوخية الانتصار لحقوق الضحايا وأسرهم، أن تؤكد أن التصالح الناجز والمكتمل يوجب الحؤول دون تكرار ما جرى في مطلع السبعينيات في الشمال، ومطلع التسعينيات بعد قيام الجمهورية اليمنية، عندما قرر أهل الحل والعقد إبرام مصالحات باسم جماعات على حساب حقوق المواطنين. تلك "المصالحات الوطنية" ما كان لها إلا أن تؤدي إلى دورات عنف جديدة، وإلى ضحايا جدد انضموا إلى ضحايا ما قبل العهود التصالحية!

منع قناة

(تتمة الصفحة الأولى)

ويرأس هيئة الدفاع عن الخيواني هايل سلام، وتضم المحاميين نبيل المحمدي ومحمد المداني.

وفي مرافعة شفوية، أكد نبيل المحمدي أنه ماورد في عريضة وزارة الشؤون القانونية، تحت مسمى الدفع بعدم اختصاص الدائرة الدستورية، جدير بالإهمال، لأن مسألة الاختصاص حسمت بمقتضى القرار القضائي الصادر من محكمة الموضوع، والأمر برفع الأوراق إلى عدالة الدائرة. وأضاف أن التقرير القضائي (من المحكمة الابتدائية) برفع الأوراق بعدم الدستورية هو بالضرورة تقرير بانعقاد الاختصاص للدائرة للفصل في دفع الخيواني.

ومعلوم أن الخيواني يحاكم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة الاشتراك في تكوين عصابة مسلحة، والترويج لأشرطة وصور متعلقة بالمواجهات التي دارت في صعدة العام الماضي بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي.

ودفعت هيئة الدفاع عن الخيواني أمام المحكمة الجزائية بعدم دستورية القرار الجمهوري القائم عليه قرار الاتهام هدر القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية عام 1999.

غير أن القرار ظل محل شك في دستورية، خصوصاً وأنه منح النيابة اختصاصاً مكانياً ليستغرق كل أراضي اليمن.

هيئة الدفاع شدَّدت أمس في إيضاحها الختامي الذي قدمه المحمدي، على أن الدائرة الدستورية لا تمثل محكمة طعن في قرارات محكمة الموضوع حتى يُثار لديها مسائل متعلقة بسلامة قرارات محكمة الموضوع، ولفتت إلى قانون المرافعات الذي يقرر وجوب الفصل في الدفع المحال إلى الدائرة من محكمة الموضوع خلال 70 يوما من تاريخ اتصاله بعدالة الدائرة.

وبشأن ما أسمته الوزارة بالرد الموضوعي على دفع الخيواني، والمرتكز على القول بأن قانون السلطة القضائية يجيز لمجلس القضاء الأعلى إصدار القرار المرفوع به، أوضحت هيئة الدفاع أن «القرار إنما صدر من رئيس الجمهورية تحت مسمى قرار جمهوري، وبحسبان أنه يمثل ممارسة لاختصاص دستوري مقرَّر لرئيس الجمهورية، حيث جاء في مدونات ديباجة (القرار) ما لفظه: رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على الدستور...الخ، قرر».

وأضافت الهيئة: «بصرف النظر عن جهة الإصدار، يظل القرار معيباً لأنه الدستور لا يجيز للقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية أن تعطل أحكاماً قانونية نافذة»، مشيرة بوجه خاص إلى أن القرار منح النيابة الجزائية اختصاصاً مطلقاً من حيث المكان، «بحيث أصبح لعضو النيابة الجزائية المتخصصة صلاحية التحقيق والإحالة بصرف النظر من مكان وقوع الجريمة، وعن محل إقامة التهم بارتكابها، وعن مكان القبض عليه».

وتابعت هيئة الدفاع في الإيضاح الختامي، الذي تقدمت به أمس، إبراز مخاطر قرار إنشاء النيابة الجزائية على حقوق المواطن، وبخاصة حقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي. لافتة إلى أن النائب العام يختار من يريد لإحالته إلى المحكمة الجزائية، فيما يحيل آخر تهم بنفس بالواقعة نفسها إلى المحكمة الابتدائية العادية، ما يؤكد أن القرار الجمهوري أهدر مقتضيات مبدأ القضاء الطبيعي.

يشار إلى أن النيابة العامة أحالت شكوى وزارة الدفاع ضد صحيفة «الشارع» إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، في قضية نشر، وهي سابقة منذ إنشاء المحكمة قبل عدة سنوات، علماً بأن الزملاء في الشارع دفعوا بعدم اختصاص المحكمة.

وبعدما استمعت الدائرة للايضاح الختامي المقدم من هيئة الدفاع، قررت رفع الجلسة لمدة 5 دقائق للمداولة، ثم قررت فور استئناف الجلسة منح ممثلي وزارة الشؤون القانونية فرصة إضافية، وبعد ذلك قررت الدائرة حجز القضية للفصل في الدفعين بعدم اختصاص الدائرة تقدمت بهما وزارة الشؤون القانونية، وذلك في جلسة الأربعاء القادم.

إلى ذلك، قال مصدر في هيئة الدفاع في اتصال هاتفي أجرته «النداء» معه أمس، إن ممثلي وزارة الشؤون القانونية استسهلوا القول بأن القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة المدفوع بعدم دستوريته، هو قرار إداري صادر عن سلطة تنفيذية تعطن فيه بطريق دعوى الإلغاء «أي بدعوى مبتدأة أمام القضاء العادي لا الدستوري».

المصدر إذْ أبدى «تفهمه لحجم الضغط الذي يشعر به ممثلو الوزارة، ما ألجأهم، على غير هدى، إلى هكذا قول، هروباً من جدية الدفع»، فإنه حذر من «ما ينطوي عليه قولهم هذا من خطورة، تتمثل في صيرورة القرارات الجمهورية بمقتضى قولهم –قرارات إدارية تخضع لرقابة القاضي الابتدائي الذي يملك، وفقاً لذلك، سلطة التقرير بإلغائها». معتبراً ذلك لا يستقيم مع منطق ومعقولية الأمور. وشدّد المصدر على أن هيئة الدفاع ليست بصدد خصومة بين طرفين، تحتمل غالباً ومغلوباً، بل بصدد تكريس الشرعية الدستورية وإعلاء شأن سيادة القانون.

وخلص إلى أنه «ما من غالب أو مغلوب هنا سوى المبادئ الدستورية وتطلعات الناس إليها».

على صعيد آخر، منعت الدائرة الدستورية طاقم قناة «الجزيرة» من تغطية وقائع الجلسة، ما أثار استغراب الحقوقيين والصحافيين الذين حضروا الجلسة.

وفوجئ طاقم «الجزيرة» برفض أمين عام الدائرة السماح لهم بتغطية جلسة علنية للدائرة الدستورية، في حين يسمح لمراسلي القنوات الفضائية ووسائل الاعلام بتغطية جلسات المحاكم الابتدائية بما فيها جلسات المحكمة الجزائية المتخصصة.

تصاعد الاحتجاجات

(تتمة الصفحة الأولى)

وإنما يحال إلى مجلس الكلية». وزاد: «الأمن لا يتدخل إلا في القضايا الجنائية فقط مثلاً إذا حصل اشتباك بين طالب وطالب..»، مضيفاً: «نحن الآن نمنع الأمن من أن يتدخل في أي شيء خاص بالطلاب»، واستمات مدافعاً عن ذلك: «أغلب الذين يعملون في الأمن من منتسبي الجامعة».

حينها لم يكن قد مر على طميم سوى أسبوع من تسلمه قيادة الجامعة، وكان قد شرع في تجهيز لائحة أمنية تقضي بتشكيل «الادارة العامة للحرس الجامعي من قبل الجهاز المركزي للأمن السياسي ووزارة الداخلية والأمن، وأن تنشأ غرفة عمليات تصل رئاسة الجامعة بإدارة الحرس الجامعي في الكليات ووزارة الداخلية والجهاز المركزي للأمن السياسي».

لقد عزز خالد طميم من عسكرة الجامعة وعزز تخلفها. الواقع يؤكد ذلك. فبعد ثلاثة أيام من تعيينه انقض أحد جنود الأمن على الطالب بكلية الإعلام محمد الفضلي وأوسعه ضرباً وركلاً بمساندة عدد من زملائه العسكر.

وفي اليوم الثاني أعتدي على الطالب عبدالعزيز الحيلة، في نفس الكلية ولم يأبه له.

وفي الأونة الأخيرة كثرت البيانات الطلابية المنددة بالاعتداءات عليهم من قبل الأمن سيحاول رئيس الجامعة كعادته عن الأمن.

لكن ما الذي يمكن أن يقوله وقد دشن الإعتداءات الثلاثة كبير الأمنيين في الجامعة العقيد احمد خصروف بنفسه –يقول جميل سبيع إن ما حدث له ولأخية من ضرب وسب كان من خصروف أشد وأقذع من غيره.

صدر عن اتحاد الطلاب عدة بيانات تندد بتلك الاعتداءات، وتطالب بسرعة التحقيق مع الضباط والعسكر. ونفذ الطلاب اعتصامين حاشدين في ساحة الآداب رافعين الشارات الحمراء ولافتات تدعوا إلى إخلاء جامعتهم من الجند المدججين بالسلاح.

المعتصمون أكدوا أن رد الإعتبار إلى زملائهم الذين ضربوا، أمر لا يمكن السماح بمروره. وحمّل المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلاب اليمن، في بيانه الأخير، رئاسة الجامعة مسئولية الإعتداء كاملة، وأن تتحمل مسئوليتها في تهدئة الموقف.

ووصف البيان الطلابي ما يحدث على الساحة الجامعية بالهمجية «غير المسبوقة». وقال: «إن ذلك سيدفعنا جميعاً لأن نقف وقفة جادة ومسئولة لكبح جماح المتنفذين في إدارة الأمن الجامعي الذين يدفعون بالجامعة إلى التوتر ويريدون لها أن تتحول إلى ساحة للصراع».

وإذ طالبوا برد الاعتبار السريع للطالبين المعتدى عليهما دعوا إلى سرعة إستبدال الحرس الجامعي العسكري «بحرس مدني».

ونددت نقابة أعضاء هيئة التدريس بالانتهاكات الأمنية والإعتداءات المتكررة على الطلاب داخل الحرم الجامعي. داعية كافة أعضائها إلى الإعتصام بساحة كلية الآداب يوم السبت القادم في تمام العاشرة صباحاً.

وأكدت: «تضامنها اللامحدود مع طلاب الجامعة ومع اتحادهم الطلابي الممثل لهم»، مبدية استعدادها للمشاركة، في كافة الفعاليات التي سيتضمنها الإتحاد «دفاعاً عن الطلاب وعن حقوقهم المنتهكة ودفاعاً عن الجامعة ومستقبلها».

كما أدان القطاع الطلابي للحزب الاشتراكي اليمني الإعتداء ووصفه بالوحشي والمهين.

واتهم البعض في إدارة الجامعة بالتحريض على العنف ضد الطلاب «انطلاقاً من المفهوم الخاص بهم الذي يرى بأن تكسير رؤوس طلاب الجامعة من أهم وظائف الدولة».

وأكد البيان إن هذا الاعتداء هو الأكثر دموية ووحشية في تاريخ الجامعة. الدكاترة أكدوا ذلك أيضاً. وأضاف البيان إن الإعتداء مؤشر و تطور خطير يكشف «عن التراجع الرهيب في المكتسبات الديمقراطية والمدنية».

منتدى الشقائق العرب لحقوق الانسان هو الآخر أدان الاعتداء، وجاء في بيانه الصادر يوم أمس: «إن تكرار الإعتداءات من قبل أفراد أمنيين على الطالبين سبيع هو تأكيد على غياب المسألة القانونية لضباط وأفراد الأمن بما يشكله ذلك من انتهاك خطير للقانون ولحقوق الانسان».

وأضاف أن ذلك يستدعي «تشديد الضغوط على رئاسة الجامعة التي لم تقم بأية إجراءات ملموسة لضبط المعتدين واتخاذ الاجراءات القانونية تجاههم».

ومثل جميل سبيع الطالب في السنة الرابعة بقسم اللغة الانجليزية بكلية الآداب، للتحقيق معه أمام لجنة شكلت في هذه الحادثة. ومن المنتظر أن يمثل أمامها أيضاً يوم السبت القادم ضابطا أمن الكلية والجامعة (خصروف) وعدد من الضباط و الجنود الذين شاركوا في الاعتداءات. بالإضافة إلى مراد سبيع الشقيق الأصغر لجميل والطالب في المستوى الأول بقسم اللغة الفرنسية في نفس الكلية.

مبروك أسامة

أجمل التهاني والتبريكات نهديها إلى
الدكتور/ أسامة عبده عبدالله قاسم
الفهيدي بمناسبة زفافه الميمون ألف
ألف مبروك.
المهنئون:
بشير السيد، حمدي عبدالوهاب،
جمال ومراد عبدالوهاب الحسامي،
عبدالقوي سيف المجيدي.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

شمّاخ الذي بكيت

عبدالله علي مكارم
Makarem555@yahoo.com

كم هي صعبة على المرء منا تلك اللحظة التي يتلقى فيها نبأ فراق عزيز قوم! والأصعب منها محاولة تجميع الأحاسيس والمشاعر وصقلها في مقال؛ كون الدموع المنبثقة مثل الأنهر تحول دون ذلك.

لم نكن نعلم أن الأقدار ستجرّعنا كأس العلقم في أول يوم من العام الميلادي الجديد 2008 من صنعاء D.C يأتي نبأ وفاة الأب والخال ورجل الخير والتاجر الصادق محفوظ سالم شماخ. غيّم الحزن على شبام حيث مسقط الرأس، وامتدت سحابة سوداء لتشمل وادي حضرموت، ثم ما تلاشى حتى عمّت الجنوب لتزيده فوق حزنه حزناً عميقاً.. ثم اليمن.

ليست شبام تبكي حرقة فراق «أبوي الحضارم» محفوظ شماخ وليست حضرموت وحسب، بل اليمن من أقصاه، إلى أقصاها.

في عنان السماء تلتقي حناجر المترحمين على الفقيد شماخ، منهم من سيتذكر حين هرب من ج. ي. د. ش إلى الشمال مثل كثير من أبناء الجنوب فكان شماخ الحصن المنيع والملاذ الآمن. ويبد أحينها إغداق النازحين بفيض من الكرم والإغاثة وحسن التدبير، التعريف بهم عند السلطات وترتيب أوضاعهم والسعي لتوفير فرص عمل لهم في الشمال أو في الخليج العربي.

ومنهم من يترحم عليه عندما بزغ فجر 22 مايو 1990، فهجرة الحضارم الداخلية كاد أن يكون الفقيد شماخ هو الوحيد الذي يستقبل أبناء جلدته وبكل ترحاب الشاميين المعهود يأويهم ويقدم لهم كافة أنواع الرعاية والمساعدة، وظل كذلك لعقود من الزمن متواترة ينفق من ماله ووقته الكثير والكثير.

ولن ننسى أبداً موقفه إبان حرب الانفصال في صيف 1994، حين تقطعت السبل بأبناء حضرموت والجنوب حيث بادر إلى بلسمة جراحنا والتخفيف عنا من خلال تضميد النزيف والإيواء وترحيل من يرغب إلى وطنه ودياره وأهله مبعداً عنه كارثة الحرب وأهوالها.

رغم أني لست من حضارم 48، إلا أن تلك المناقب والفضائل للفقيد شماخ لم تتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزته بكثير. لقد رأيت مشاعر الحزن تعم اليتامى الذين تبناهم وعادوا إلى اليتم بعد رحيل الفقيد، والنسوة اللاتي أفنى فيهن لمسات إنسانية أبعدت عنهن شظف العيش وقساوة الدهر في مختلف اتجاهات الوطن شمالاً وجنوباً شرقا وغرباً. هذا هو محفوظ سالم شماخ الأب والخال ورجل الخير المنفق بسخاء مشوب بتكتم المنفق حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله.

وأما التاجر الصادق، فإن رحيله مثّل نكسة إقتصادية لقطاع التجار، كيف لا وهو الرجل المجاهر بكلمة الحق في كل محفل، لا يتوانى عن قول الحق أمام علية القوم شاهراً عليهم سيفه وقلمه وعقله، والجميع يذكر مقالات الفقيد ضد قراصنة المال العام والمفسدين، وضد الطغمة الفاسدة الجاثمة على الوطن.. وكم كنت شاهد عيان على حنكة وحكمة الشيخ محفوظ في إصلاح ذات البين بين التجار، يحتكمون اليه عند النوائب لفض المنازعات بينهم فكان نعم الحكم بشرع الله، الجميع يرتضي حكمه ويعمل به في الحال فاستحق بهذه السجايا أن يكون شيخ وحكيم التجار في اليمن.

● شماخ

هذا هو شماخ الذي بكيت، الرجل العفيف عن الوظيفة العامة، فرغم أن المناصب قد أتت اليه تجثو، إلا أنه صعّر خده لها وأبى تلويث يديه وتاريخه الناصع.. وسيبقى محفوظاً في سويداء القلوب شامخاً حدقات الأعين مابقي في المعمورة وفاء.

ويبقى أن اقول بالحضرمي الفصيح والشامي الصريح:

نعم يا بوعمر ذا الزمن يذهب بالناس الأخيار

ختان الإناث.. أحد تجليات غياب القيم الديمقراطية

مروان الغفوري
thoyazan@hotmail.com

يتعارف السودانيون على تسمية عاصمتهم بالعاصمة المثلثة. وهم يقصدون اندغامها مع أم درمان و"خرطوم بحري" في أقنوم واحد هو خرطومهم الحميم، العاصمة الشاسعة المنفتحة على النيلين والحرب، دائماً. زرتها للمرّة الأولى سفيراً للنوايا الطيبة لمنتدى الشقائق، صنعاء، تجاه حقوق الإنسان في أفريقيا، بالتحديد: حقوق المرأة الأفريقية، وبتحديد أكثر جاذبية فيما يتعلق بقضايا ختان الإناث بالمقام الأول.

في ورشة نقاش استمرت ثلاثة أيّام احتضنها فندق "الفردوس"، في السوق العربية القديمة في الخرطوم، وتبنّتها منظمة "لا سلام بلا عدالة" الدولية، وجمعية "الانتشار" الخيرية السودانية؛ في تلك الأثناء مددت يدي إلى العمق الأفريقي، إلى الجوّاني جداً من هذه القارة، إلى الأسمر الخاص المرتبط بتفكير إنسان ما قبل الإنسانية تماماً. تفاجأت، هناك، بسيادة أشكال من الختان لم تخطر على بالي حتى كطبيب. فبحسب تعريف منظمة الصحة العالمية WHO للختان وتقسيمه إلى درجات وجدتُ نفسي أمام تنويعات متوحشة من الممارسة. فهناك ختان السنّة، حتى بتعريف منظمة الصحة العالمية Sunnah circumcision وفيه يتم بتر جزء من -أو كل- البظر، فقط. أما الدرجة الثانية فمعها تجري عملية قطع للبظر والشفرين الصغيرين والكبيرين. ويشتد الأمر سوءاً في الداخل الأفريقي، ومنه السودان، مع الدرجة الثالثة حيث تجرى عملية خياطة للمنطقة التناسلية كلها من الخارج باستثناء ترك فتحة صغيرة بقطر ميليمترات لخروج دم الحيض والبول. وقد يصل عدد الغُرز التي يستخدمها ممارسو هذه الدرجة إلى ثماني غرز لضمان إغلاق المنطقة كلها وحظر التجوال فيها! أما الدرجة الرابعة فقبل عملية الخياط هذه تباشر الدايات، القابلات، بوضع زيوت أو مواد حارقة أو حتى قطع من الزجاج في منطقة المهبل لحرقها وتضييقها قبل إغلاق المنطقة، في عملية إجرامية شبيهة بتفخيخ عربات النقل العام. وفي كثير من المجتمعات تحضر هذه الدرجات بنسب متفاوتة، فالأولى تسود في مصر، بينما الثالثة في كينيا والسودان، في حين تنتشر الدرجة الرابعة في أفريقيا جنوب الصحراء.

وقف مراسل إذاعة ولاية الخرطوم أمامي في بث مباشر ليسألني: كيف يمكن أن تفيد السودان من تجربة اليمن في مناهضة هذه الكارثة (يقصد ختان الإناث)؟ فأبدى اندهاشه الجم حين قلتُ له، وللجمهور السوداني، إن هذه الممارسة/ الفعل الذي يحتاز النصيب الأوفر من الحضور الأفريقي (6000 طفلة تجرى لها عملية ختان يومياً، بمعدل يصل إلى مليوني طفلة سنوياً) ويمتد لأكثر من 5000 سنة في التاريخ، إلى عهد الفراعنة، لا يحظى بأي حضور حقيقي عند أي مستوى من مستويات التشكيل الاجتماعي، أو حتى الثقافي، اليمني، بالتحديد: اليمن الجوّاني المتّجه ناحية الشمال. وحتى تلك النسب اليائسة التي تصل إلى 22% عندما تتحدث عن ممارسة ختان الإناث FGM في اليمن فهي تعودُ لتحصر الفعل في الشريط الجغرافي الممتد بمحاذاة البحر، بمعنى: ذلك الذي يقابل القرن الأفريقي ويتصدّى له. وهو توكيد جغرافي لحقيقة تاريخية تتقصّى دخول الممارسة إلى اليمن، فتحاصرها تاريخياً في بدايات القرن العشرين وليس أبعد. يحدث هذا رغم أن مجتمعنا اليمني يمكن اعتباره بغير كثير حذر في عداد المجتمعات المحافظة دينيّاً وأخلاقيّاً.

هذه الملاحظة ستدفع باتّجاه مساءلة الأفكار التي تحيل، كليّة، ممارسة ختان الإناث إلى العامل الديني لدى المجتمعات، المسلمة بالتحديد. مرّة أخرى، يأتي الدين لينتظم ضمن التفسيرات الارتجاعية التي يعتمد عليها المجتمع لتبرير ممارسة بعينها، ختان الإناث هُنا، قائمة بشروطها وفلسفتها السابقة على التفسير الديني. فالمجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء تمارس فعل الختان بوعي خرافي ليس له علاقة بالدين، أي دين، البتّة، ويمتد في التاريخ والذاكرة عميقاً بصورة يصعب معها إحداث عملية فض اشتباك بينه وبين المجتمعات. فبالنسبة لبعض هذه المجتمعات فإن عملية ختان الإناث هي عملية تطهير للمرأة التي ينظر إليها باعتبارها نجاسة محضة حتى تتخلص من أجزائها الزائدة. وأن الفتاة لن يمكنها أن تلد أو حتى أن تصبح بالغة ما لم تتخلص من أجزاء الرجل التي تظهر عليها بعد الولادة.

مجتمعات أخرى تعتقد أن المرأة غير المختتنة قد يتحوّل لبن ثدييها إلى سم قاتل فيما إذا خرج الجنين ولمس برأسه بظرَ أمّه! آخرون يعتقدون أن أي تماس بين العضو الذكري والبظر قد يتسبب في موت مفاجئ للزوج. كل هذه المجتمعات، أو معظمها، تعتقد أن شرفها الشخصي يأتي من حفاظ الفتيات على بكارتهن قبل الزواج. ثمّة طيف واسع جدّاً من التعليلات العقديّة لدى المجتمعات التي تمارس هذه العادة، وباختلاف هذه المجتمعات وأصولها السلالية والثقافية فإن معنى واحدا تتقاطع عنده كل هذه الخيوط: الطهارة، الحماية.

أبعد في وعي هذه المجتمعات، ستتجلى عملية الختان كظاهرة من ظواهر غياب التسامح، بوصفه سمة ديمقراطية، بالإضافة إلى غياب كل أشكال الممارسة الديمقراطية في هذه المجتمعات، وما يؤول إليه ذلك، بالضرورة، من سيادة البدائل العنيفة وتفشي المزاج الدكتاتوري عند كل مستوى وبنية اجتماعية.

وللبحث عن أمانها الفردي، تمارس الأسر عملية ختان الإناث كعملية حمائية ووقائية ضد توحّش ما متخفّ في المجتمع، غير واضحٍ المعالم لكنه سمة واضحة في تجلياتها وواقعياتها وغير مجرّم عرفيّا.

سيكون من الصعب القضاء على ممارسة ربما كانت أطول عمراً في التاريخ من المجتمعات نفسها، باستخدام التشريعات والقوانين فقط. فهذه المجتمعات تعتقد بأكثر من معنى أن ممارسة فعل ختان الإناث هو واحدة من أهم خصائصها القيميّة وعلامة فارقة من علامات وعيها بذاتها وبدورها الأخلاقي والتزامها النفسي. وعليه فقد تصالحت مع هذا الفعل حين ورثته من السابق لها وأقامت معه علاقة متصالحة ومتفهّمة، وتطوّرت العلاقة حتى أصبحت اشتباكاً قيمياً، ثم مقدّساً في الأخير. وهو ما يعني أن ختان الإناث لدى كثير من المجتمعات، حتى تلك التي تبرر الختان دينيّاً، أصبح في منزلة سابقة على الدين، وربما يجري النظر إلى الدين من منظور ختان الإناث وليس العكس. عند هذه الدرجة الحادة من تعالق الوعي المجتمعي بالظاهرة/ الممارسة سيكون من السخرية بمكان الحديث عن الحد من الفعل باستخدام النص القانوني وسلطة القهر الشرعية. فالذي سيحدث هنا أن التشريعات ستؤسس لمحاكم تفتيش جديدة بينما سيفرّخ المجتمع، ربما لأول مراته، دور البطل الشائع، وهو ذلك البطل الذي ختن ابنته دون علم السلطات، أو تستر على ختان ابنة جاره دون أن يعلم أحد بذلك، أو استطاع أن يعبر الحدود إلى دولة مجاورة لا تجرم فعل الختان فختن ابنته ثم عاد بها سالمة إلى أرض الوطن. تماما كما يفعل أبناء الجالية الصومالية في دول مثل هولندا حيث يجرّم القانون مثل هذه الممارسات. خلاصة ما يمكن أن يُقال من الكلام الكثير حول الإحاطة بهذا الفعل وممارسته أن يتحوّل وعي المجتمع به باعتباره جريمة ضد الإنسانيّة لا علاقة لها بالتطهير ولا بالدين ولا بالحشمة. وليس من قبيل السخرية أن نعرف أن معظم البغايا، في مجتمعات ختان الإناث، مختتنات. وإذا كانت التشريعات الموجهة ضد هذه الممارسة تنزل رأسياً، أو هكذا يُراد لها الآن في أفريقيا وفقاً لتوصيات بروتوكول موبوتو لحقوق المرأة الأفريقية - أكتوبر 2005، فإن التمهيد الأفقي يمثّل الكفيل الأهم لنجاح هذه التشريعات. وأعني بالتمهيد، التمشيط، الأفقي، خلق قابلية اجتماعية لإنزال التشريعات. فدائماً ما تكون التشريعات الناجحة هي استجابة حادّة لحاجة اجتماعية ضرورية. وطبيعي أن يكون هناك اتفاق عام، استشعار سابق، من قبل المجتمع بكل طبقاته لكي تبدو التشريعات لائقة وحميدة، ولكي لا يتواطأ على مناهضتها واختراقها. وهذا يأتي عبر فهم الأصول الثقافية المؤسسة لفعل الختان بالتزامن مع الحديث عن الأضرار الطبية والنفسية للممارسة، وطرح أمثلة حيّة على الجمهور، بعد عملية مصالحة واستيعاب لمخاوفه الخاصة والعامّة. وملائم هُنا أن نشير إلى أن استعمال لفظة circumcision لتدل على الفعل، بمعنى الختان، أكثر مواءمة من الناحية النفسية من لفظة mutilation والتي تعني البتر والقطع والهتك. فليس أعنف، على جمهور متصالح مع فعل ما نفسيا وذهنيّا، من مواجهته بالتسفيه والإهانة وتبييت العزم العلني بإزالة هذا الفعل ولو كلف الأمر استجلاب تشريعات غاية في الصرامة. فإذا كان فعل ختان الإناث في واحد من تجلّياته هو انعكاس لغياب قيم الديمقراطية والتسامح والأمن في المجتمعات فإن معالجته لا بد أن تأتي ضمن وسائل راشدة تبطن في تكويناتها كل هذه القيم وتعززها.

الخرطوم

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

85 صحيفة أسبوعية...

رقم مهول في بلد فيه 85% أميون.

مفارقة رقمية فارهة، وتزداد رفاهية مع الاستعداد لإطلاق صحف جديدة، ليرفع شعار: "صحيفة لكل مواطن"، أو بالأصح: "صحيفة لكل صحفي"؛ لأن المواطنين القادرين على القراءة، ما عادوا قادرين على شراء هذا الكم المهول من الصحف.

وحدهم الصحفيون يقرأون صحفهم، لذلك فبعض الصحف تطبع من خمس إلى عشر نسخ، بحسب عدد العاملين فيها، وأحيانا يكون هناك مرتجع..!

سلام

شمّاخ

هشام علي السقاف

● ما أسوأ لحظات العجز، عندما تختفي وتتملص من بين يديك الكلمات التي تحاول أن تؤدي بها واجباً ثقيلا حطّ على ظهرك بقضاء الله وقدره المحتوم، أو عندما تأبى الأحرف على التجمع وتستعصي المعاني على التشكّل فتتلاشى قبل أن يلامسها المداد، وتتفوقع الجمل وتطير منك بعيدا وما تلبث تسّاقط أحجارا على الظهر المثقل بهمّ وألم الواجب!

ما أضعفني حقاً! فليسامحني ابتداءً القرّاء والأهل في شبام وحضرموت وعموم اليمن!

● أكتب ما أكتب عن رحيل الشيخ الفاضل محفوظ سالم شماخ، ولم تربطني به علاقة شخصية، ولم تجمعني معه حظيرة الحزب والسياسة. ومع ذلك أشعر بثقل واجب العزاء بوفاته كشخصية وطنية عظيمة، أحدثت فيّ كل هذا التأثير عن بُعد وبدون تقارب حميم، وأظن أن مثلي آلافاً نكاد نتساوى مع الذين يعرفونه عن قُرب أو انتفعوا بخيرياته وهم كُثر كثر.

● الشيخ محفوظ -رحمه الله- ظهر في هذا العصر الرديء فارضا احترامه وتبجيله وتأثيره بأفعاله وأخلاقياته وثقافته، كأنموذج حي للشخصية الحضرمية التي مازال يعك الكثيرون في تعريف وتحديد صفاتها وميزاتها بفعل أثرها الواسع في شتى أرجاء العالم وتمتد في جذورها إلى ما قبل امرئ القيس وملوك كندة ومن تلاهم من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم والقادة المسلمين ومرورا بعلماء وشيوخ الإسلام الذين تبوأوا نشر الدعوة في أرجاء الأرض وليس انتهاءً بالأسماء الذائعة شرقا وغربا: علماً وسياسة وتجارة وأدباً وإبداعاً.

● الشيخ محفوظ بهذا الصيت والمحمودية اللذين تركهما في اليمن الكبير هو نتاج التتلمذ في مدرسة حضرموت بعلمها وإسلامها وحضارتها وإفرازها الروحي والسلوكي... ويكاد يجمع في شخصه وتعاملاته وفي انفتاحه ومواكبته لعصره معظم تلك الصفات النبيلة التي تسهل قراءتها في ميادين حيويته التي لم تقتصر على التجارة كإرث حمله من شبام بل لامست وأثرت في مضمار السياسة وتحمّل هموم العوام وفي العمل الجماهيري والتعاوني وتفوّقت في الفعل الخيري واهتمت برعاية الإبداع الثقافي ونشر الكتاب ولا تُغفل كتاباته المعمقة والجريئة في الصحافة.

● الشيخ محفوظ تأسّى بقدوة سبقته وأحسن اتباعها وكونت أنموذجه العطر، القائم -ضمن مقومات أخرى- على حب الآخر وفعل الخير كطبع بلا رياء والتحلّي بالشجاعة اللازمة للصدق في النوايا والمقاصد وإعلاء ثقافة الوئام والوفاق.

● نأسى على رحيله، نعم. ولكن التأسّي به أنفع وأجدى لنا، وله رحمه الله وتغشاه بغفرانه. إنا لله وإنا إليه راجعون.

■ مأرب – محمد الظاهري - تصوير: صالح الدابية

انهارت في عينيها دمعة مقهورة وهي تتذكر ابنها يحترق في بيت من القش كالذي تسكن فيه. قالت: "قبل عامين مات ولدي في مَعْرَشْ يحترق، وهو يحاول إنقاذ سكانه".

باغتتنا العبارة الأولى يا أمي، رعشة يدك، ترنح صوتك الحزين والغاضب معا. على آخر الكلمات سرت فينا قشعريرة باردة في صباح مأربي دافئ.

حتى من يعرفون الحكاية، ومن شاهدوها، باغتهم الحزن وهم يسمعون ناصرة بنت محمد دواس تحكي وجعا صار أكبر من سد مأرب الذي أخذت مياهه منازلهم ومزارعهم.

قبل أن تبكي "ناصرة"

لم أكن أعلم بوجود من يكرهه!!

نكبة السد العظيم

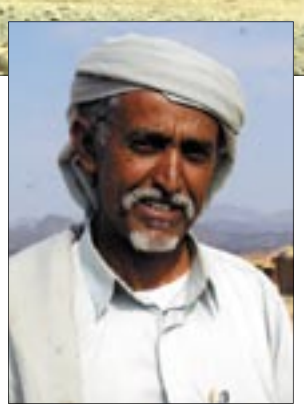

● طعيمان

● ناصرة

"صالح"، نجل الشيخ عبد الله بن طعيمان، من مشائخ "جهم" وأحد المتضررين، ردد بانفعال: "لا حول ولا قوة إلا بالله!"، وكأنه لم يشاهد الحادث ألف مرة في عيني "ناصرة"، ومرة يوم احترق "أحمد".

في 27 رمضان 1426 أنقذ أحمد الزايدي 12 شخصا، وأبعد أنبوبتي غاز، لو انفجرتا لاحترق أكثر من "معرش" مبني من أعواد الأثل والقش.

من يومها بات يطلق على أحمد: "الشهيد أحمد"، وأصبحت زوجتاه: "أرملتي الشهيد"، وأربعة أبناء وطفلتان أصبحوا كلهم: "أبناء الشهيد".

وأنت، يا أمي، صرت "أم الشهيد". لكن من يكترث؟ لقد ذهب أحمد ولن يعود كما قلتِ، حاملا معه كل أحلامك بعودة الفرح ذات يوم.

وتتذكرين! كان لديك منزل كبير، ومزرعة تنتج 100 كيس من القمح كل موسم، وقطيع من الإبل والأغنام والأبقار أخذه السيل.

تتذكرينها بحنين، لأنك اليوم أرملة ثكلى في بيت من القش، تتجرع الفقر كل صباح، وترثي ولدها، وتلعن السد، مثل مئات الأسر في "الزور" و"الصوابين".

من يصدق؟

لا أحد من اليمنيين سيصدق أن هناك من يكره السد؛ فلطالما أشعرهم سد مأرب بالفخر، تاريخهم المنقوش على حجارته، حكايات الأجداد، وقصص مملكة "سبأ" العظيمة، ومهد تاريخهم.

بعد 1986 أضافوا إلى كل هذا اسم الرجل الذي أعاد إليهم أسطورتهم، متباهين بأصول زايد الخير المأربية، كما يؤمنون، ليفسروا علاقة دافئة ربطته بهم، وبمأرب خصوصا.

يلوح السد فيملأ اسم الشيخ زايد المكان، ويبدأ الاحتفال بالتاريخ، والحضارة، وتزاحم مشاعر الفخر حكايات "سبأ"، وقصص ملوكها، وتواريخ الأجداد.

ما يبعثه وجه السد في نفوس زواره من اليمنيين يشغلهم عن ملاحظة أشياء كثيرة، مثل ذهاب مياه السد دون جدوى رغم تمويل دولة الإمارات لقنواته أكثر من مرة. وجه السد يشغلهم عن ملاحظة وجود السد وغياب خيره، وعن ملاحظة غياب أبسط الخدمات في مكان أصبح على الأقل مزارا سياحيا يقصدونه من أقاصي البلاد.

وبالتأكيد يشغلهم ما يبعثه وجه السد عن سماع صوت "ناصرة" الحزين خلفه.

وحده من يأتي السد من الخلف يمكنه رؤية وجهه الآخر مرسوما في تجاعيد الكبار، وفي عيون الصغار، وفي حكايات الجدات. ومثلنا ستصدمه حقيقة أن هناك من يلعن السد.

كانت الساعة تشير إلى السادسة صباحا حين توقفنا في "الزور" بعد 19كم قطعناها من مدينة مأرب باتجاه الجنوب الشرقي.

استقبلنا الشيخ صالح بن عبد الله طعيمان، نجل أحد أهم مشائخ مأرب. قادتنا إليه شائعة كدنا نتجاهلها ونحن نسأل في مدينة مأرب عن منازل من القش، فيردون: "وين ذا؟".

ومع الشيخ "بن طعيمان" في منطقة "الزور" من قبيلة "جهم"، والشيخ محمد الزايدي شيخ "آل الزايدي" من "جهم" عرفنا حكاية وجع يتجمع مثل مياه السد منذ 21 عاما، دون احتساب سنتين قبلها اكتفت بالوعود التي لم تنفذ. وطفنا بعشرات المنازل ومئات الوجوه التي تشعر بأنها تخدع منذ عقدين.

ما الذي حدث؟

بدأ المئات بالنزوح من حوض سد مأرب بعد عام من افتتاحه في 1986 حين غمرت مياه السد قراهم ومزارعهم، وحياتهم التي كانت.

وحسب صالح بن طعيمان، حصل والده الشيخ عبد الله، شيخ قبائل حوض السد بعد 1984 على وعد الرئيس علي عبد الله صالح بأن يتمنى كل يمني العيش في منطقة حوض السد، لما ستحصل عليه من خدمات وتعويضات.

مضى 21 عاما قبل أن تصل الكهرباء في سبتمبر الماضي إلى منطقة "الزور" التي نزح إليها بعض سكان حوض السد من قبيلة "طعيمان".

وما تزال منطقة "الصوابين" القريبة منها ومنطقة النازحين من قبيلة الزايدي تنتظر اكتمال مشروع مدرسة بدأ في موسم انتخابات 2006 لتكون بديلا لمدرسة من القش.

كانت قبيلتا آل طعيمان وآل الزايدي تعيشان على أطراف وادي السد الذي تأتيه مياه السيول من أكثر من محافظة يمنية.

النشاط الرئيس الذي كان يعمل به سكان حوض السد هو الزراعة وتربية الماشية، فالأرض خصبة والمياه كثيرة. وبعد ظهور المضخات كانت المياه الجوفية أكثر وفرة.

حين بدأ السد باحتجاز مياه الأمطار المتساقطة في أكثر من محافظة، غمرت معظم القرى التي كانت في حوضه، واختفت معظم المزارع.

"أراك" هي أبعد قرية من قرى حوض السد، حيث منزل الشيخ عبد الله طعيمان القديم، ومدرسة ابنه "صالح" وذكرياته.

ما إن يبدأ موسم السيول حتى تحاصر "أراك" في مساحة صغيرة بين الجبل ومجرى الوادي لشهور، وربما أكثر، إذا وصلت المياه في السد إلى حدها الأقصى.

لم يعد أحد يعيش هناك سوى أسرة واحدة عجز كبيرها عن مفارقة ذاكرته. لكن لا يمكن هناك تربية الماشية أو القيام بأي نشاط لقرب مجرى الوادي منها.

وما زالت المياه تكبدهم خسائر فادحة حتى اليوم. فحين ملّ البعض الانتظار حاول إعادة استصلاح أرضه، لكن الأمر يبدو أشبه بمغامرة غير مضمونة إطلاقا.

تسقط الأمطار غالبا في مناطق بعيدة، فتفاجئ السيول، القادمة من أماكن سقوط الأمطار، المزارع والماشية والمعدات التي زرعوها بأكثر من طريقة لحمايتها دون جدوى.

انتظار طويل!!

فشل الشيخ صالح بن طعيمان عن إخفاء مشاعره وهو يقف في أطلال غرفة أبيه القديمة يقرأ على جدارها: "آلا يا دار لا يدخلك حزن/ ولا يغدر بصاحبك الزمان".

قال: "والله لقد غدر به الزمان، لقد وثق بوعود الرئيس، واليوم لا أحد يجيب وكأن شيئا لم يحدث".

وهو يضغط على كلماته شعرتُ بأن لا ثمن قد ينسي بدويا مسقط رأسه.

حنين "صالح" قاده في أرجاء المكان الذي يفترض أن نلقي عليه نظرة سريعة من بعيد، وقادنا "صالح" خلفه خلال أطلال قريته (أراك) كلها.

لست متأكدا، هل كان يكلمنا أم يفكر بصوت مرتفع وهو يتحدث عن ألعابه القديمة، عن مدرسته، وأستاذه المصري احمد كامل عجلان الذي تمكن من قطع مجرى الوادي المتدفق وجبن الجميع عن المحاولة؛ عن ذكريات منزلهم القديم الذي تسكنه اليوم الوطاويط؛ مضافة والده التي حولها إلى مدرسة قبل أن يبني الأهالي مدرستهم.

في طريق العودة أوقفنا على طرف مزرعتهم الأكثر قربا من السد. لقد حاولوا إعادة زراعتها أكثر من مرة بالقمح، ونادرا نجح الأمر.

المزرعة المجاورة كانت لحسن الزايدي، أحد من رافقنا، لقد قرر المغامرة، مثل "صالح"، ذات مرة، وأنفق أكثر من 700 ألف ريال لإعادة زراعتها وتوفير مضخة مياه. وقبل أن يحل موسم الحصاد غمرتها المياه، وأخذت "السيول" معظمها.

قريبا منها بقايا مزرعة "ناصرة"، التي كانت تنتج 100 كيس من القمح، لم يتبق منها سوى أمتار مزروعة بالطماطم، ولا أحد متأكد إن كانت ستثمر قبل أن يحل موسم المطر.

هناك الجميع يتمنى لو أن السد لم يوجد. وحسب حديث الشيخ طعيمان، والشيخ الزايدي، لم يكن لمشروع إعادة بناء سد مأرب أن يتحقق في ظل رفض رجال القبائل.

لكن مشايخ القبائل الذين حصلوا على وعود الدولة نقلوا إلى قبائلهم أحلام المستقبل. قال صالح: "أقسم الرئيس لوالدي بأن منطقة حوض السد ستكون أمنية لكل يمني".

وحصل سكان الوادي على تعويضات رمزية قدمتها دولة الإمارات يومها حتى يتم إعادة بناء مساكن خاصة بهم وتعويضهم عن مزارعهم وأملاكهم بشكل كامل.

حسب الشيخ صالح بن طعيمان، والشيخ الزايدي، تراوحت التعويضات بين 50 ألفا و200 ألف ريال يمني للأسرة، وهي أقل بكثير من أن تعدها الدولة تعويضا نهائيا.

حتى بأسعار الصرف عام 87 فإنها أقل بكثير من أن تكون ثمنا حتى لذكريات صالح طعيمان عن قريته "أراك".

زايد الخير ومأرب!

منذ 87 يلوك معظم أهالي حوض السد الفقر، في بيوت من أعواد الأثل يحتشى القش خلالها ليصد حرارة جو مأرب الصحراوي، لكنه يجلب النار بشكل أفضل من قدرته على صد الحر.

حين زرنا المكان أخبرنا الأهالي بأن بيتا احترق قبل أسبوع، لكنه لم يسفر عن أضرار فادحة.

قليلون تمكنوا من بناء منازل من الطوب، كيفما اتفق، في مناطقهم الجديدة. فيما الغالبية يعيشون في بيوت من القش، ومع الأيام تحول الأمر إلى ما يشبه الاحتجاج.

لقد انتظروا كثيرا قبل أن يشعروا بالسوء، لقد غمرت مياه السد القرى والمزارع. وما تبقى من المزارع على أطراف الودي تغمر كل موسم أمطار، ولا تظهر إلا بعد أشهر.

بجوار منزل الشيخ الزايدي، المبني من القش كنوع من التضامن مع أبناء قبيلته ووسيلة للاحتجاج، حاول الجميع تصحيح فكرة أفزعتهم.

حين كانت "ناصرة" غاضبة قالت: "الله يسامح الشيخ زايد! ليش يبني السد؟!". كان الجميع يحاول تبرئة ساحة رجل يملأ وجدانهم بشكل ملفت.

جميع المأربيين مهووسون بفكرة أن الشيخ زايد ليس مجرد شخص ربطته بهم علاقة دافئة، بل رجل يرجع نسبه إليهم، ويعلقون صوره على كل جدرانهم.

إنه اعتقاد راسخ لديهم، حتى أن الشيخ صالح طعيمان متأكد من أنه يلتقي مع الشيخ زايد عند الجد نفسه، "فليح بن فلاح من قبيلة جهم".

قال الشيخ الزايدي: "الشيخ زايد أعاد بناء التاريخ، وقام بعمل لن ينسى له أبدا، لكن كنا نأمل أن تهتم دولتنا بتعويضنا".

هناك من قبض ثمن إقصاء قضيتهم. آخرون غيرهم حصلوا على التعويض نيابة عنهم.

قال الزايدي: "مسؤولو المحافظة باعونا. مسؤولون فاسدون في مأرب وصنعاء حالوا بيننا وبين حقوقنا، كما حالوا بيننا وبين الشيخ زايد رحمه الله".

كان يحول بينهم وبين الشيخ زايد مسؤولون فاسدون في صنعاء ومأرب، وبات يحول بينهم وبينه، الموت ومسؤولون فاسدون في صنعاء ومأرب.

ويبقى أن لا التعويضات التي وُعدوا بها دفعت، ولا مزارعهم عادت، ولا مدينتهم بنيت، ولا أحد سيتمنى أن يعيش في حوض السد.

بعض المسؤولين يصرون على أن أبناء مأرب حصلوا على التعويضات أكثر من مرة. منذ متى تدفع دولتنا تعويضا ولو لمرة واحدة؟ أستطيع تصديق مواطن بطمأنينة، أكثر من تصديق ألف مسؤول يمني.

قبل المغادرة

عشرات القصص ستحكى من منطقة حوض السد، التي وُعدت بكل شيء، ولم تحصل -بعد 21 عاما- على شيء سوى خيبة الأمل.

حتى الرجل الذي علقوا عليه آمالا عريضة رحل. كل ما لديهم هو متسع من وقت للدعاء على سد يكرهونه، وعلى مسؤولين تجاهلوا حقوقهم أو سلبوها.

سيكون لديهم متسع من الوقت، تحت سقف هش، لسرد حكاية "ناصرة"، وتغيير اسم منطقتهم الجديدة، الذي أطلقوه عليها ذات يوم، تيمنا برجل فجعت بموته أمة كما فجعوا.

الدخان يقضي على الأرض والماء والانسان

مستثمر يحرق قمامة إب بحثاً عن ثروة

■ إب - إبراهيم البعداني

لم تقتصر الأضرار الناتجة عن احتراق مخلفات القمامة في مقلب المزروم الخاص بمدينة إب بإصابة سكان منطقة شعب يافع، شمال مدينة إب، البالغ عددهم 23 ألف نسمة بامراض عديدة.

اذ تحولت الاراضي الزراعية المجاورة للمقلب ذات التربة الخصبة إلى أرض قاحلة وحلت محل الزرع فيها أكياس البلاستيك والعلب الفارغة، فضلاً عن دفن آبار المياه التي كانت موجودة في المنطقة من ثلاثين عاماً.

السلطة المحلية بإب ومع رفضها أي نقاش مع المواطنين حول مطالبهم بنقل المقلب إلى مكان آخر نظراً لما يسببه من أمراض صحية وبيئية وقام صندوق النظافة في إب بتأجير المقلب لأحد تجار الخردة بمبلغ 350 الف ريال شهرياً. المستأجر بدوره قام بإحراق القمامة والمخلفات محولاً سماء المنطقة إلى غمامة سوداء.

وصلت رائحة المخلفات المحترقة إلى منازلهم التي تسببت في نفوق المواشي وامراض مختلفة بين الأطفال. وإزاء ما قام به التاجر نفذ أهالي منطقة شعب يافع الشهر الماضي اعتصاماً أمام المقلب قاطعين الطريق المؤدية إلى المقلب ومنعوا ٥٠ سيارة نظافة من الوصول إليه وطالبوا بنقل المقلب إلى مكان آخر.

الهدف من إحراق المخلفات من قبل المستأجر للحصول على المواد المعدنية والحديد واستخراجها بسهولة من المقلب.

عند تأجير المقلب من قبل صندوق النظافة الذي يرأسه أمين الورافي الامين العام لمحلي إب لم يعملوا على توفير قمامة أو محرقة متخصصة بالمخلفات تعمل بطريقة صحية دون أن تتسبب في إحداث الأذى للإهالي وإلحاق الضرر بالأراضي الزراعية.

المجلس المحلي بإب وأمام مطلبات الاهالي لم يقم بسوى تسوير أرضية المقلب مصادراً بذلك الكثير من الاراضي الزراعية دون وجه حق ودون تعويض المواطنين عن ارضهم.

مأساة أهالي شعب يافع تعود إلى عام 1986، عندما رفض ابناء مديرية السياني قرار المحافظ بأن يكون مقلب قمامة ومخلفات إب في منطقة النجد الأحمر؛ مما جعل المحافظ يقوم بالعدول عن قراره امام إصرار أبناء السياني وتحويله المقلب إلى منطقة السحول (قرية المزروم) وأصبح اليوم بعد أكثر من 20 عاماً يدفع أهالي المنطقة ثمن القرار صحياً وبيئياً.

«النداء» زارت المنطقة المنكوبة والقرى المحيطة بالمقلب. هناك بالفعل كارثة بيئية تهدد آلافاً من البشر بالخطر بعد أن قضت على الاراضي الزراعية والمياه الجوفية.

ومن الصعب الوصول إلى المقلب بسبب بسبب الرائحة الكريهة المنبعثة، وجدت العشرات من المهمشين «الأخدام» يقومون باستخراج المواد المعدنية والحديدية من بين أكوام المخلفات المنتشرة في المقلب بطريقة عشوائية ومقززة. في حين ترتص خمس معدات خاصة بالمقلب (معطلة) داخل المقلب. وأكد عديد عمال أن هذه المعدات لم تستخدم منذ سنوات حتى لا تؤثر على المواد التي يبحثون عنها.

إلى جانب المقلب توجد مدرسة الميثاق التي حاصرتها مخلفات المقلب من كل ناحية ولم يسلم طلابها من الامراض التي لحقت بهم بسبب المقلب.

عادل قعشة (مدرس) افاد «النداء» أن كثيراً من الطلاب تعرضوا للإصابة بالامراض الجلدية والتنفسية والالتهابات الحادة. كما أن الروائح المنبعثة من المقلب تؤثر على العملية التعليمية بالمدرسة مما يترتب عليه عدم تمكن الطلاب من التركيز والاستيعاب. وأضاف أن قرب المدرسة من المقلب صاحبه انتشار الحشرات خاصة الذباب والبعوض بشكل كبير جدا.

إلى جانب المدرسة يوجد دار الأحداث ومبنى الشؤون الاجتماعية والمعهد المهني التجاري والصندوق الاجتماعي.

الحاج عبده علي محمد، 60 عاماً، لا يفارق علاج الربو (سابوتن) منذ أكثر من ثلاث سنوات، بفعل الروائح المنبعثة من المقلب. وأضاف أن أكثر الاصابات بمرض الربو بين الأطفال و إلى جانب الملاريا التي أصبحت من الامراض المزمنة فإن أمراض الصدر لا تفارقهم، مشيراً إلى أن كل ستة أشهر تقريباً يموت طفل من بين المصابين.

د. بسام قائد، أحد سكان المنطقة، أكد لـ«النداء» أن أكثر الامراض انتشاراً في المنطقة هي الالتهابات الرئوية والتهاب الأنف والعينين وتعرض الكثير من الأهالي بالإصابة بفيروس الكبد، الاسهال، الملاريا، السعال. حين مررنا بجانب إحدى المزراع شاهدنا العديد من السيارات واقفة أمام بئر ماء قديمة محملة ببراميل فارغة بغرض تعبئتها من مياه البئر، إلا أننا أصبنا بالدهشة حين اكتشفنا أن تلك المياه غير صالة للشرب.

مطيع الصنعاني من أهالي المرزوم أفاد لـ«النداء» أن المقلب وضع في الاساس داخل أغنى أحواض المياه في وادي السحول حيث كان يوجد العديد من الآبار في المنطقة.

المياه فيها كانت نقية وعذبة.. هذا قبل ثلاثين عاماً أما اليوم وبعد أن حل المقلب داخل الحوض المائي فقد تم دفنها تماماً ولم يعد من أثر لها سوى بئر واحدة ومع ذلك فهي غير صالحة للشرب بسبب تعرضها للملوحة، فقد وصلت نسبة الملوحة في هذه البئر إلى أكثر من 5000 درجة، وأكد الصنعاني الذي يملك البئر أن المؤسسة العامة للمياه نصحت المواطنين بعدم الشرب من هذه البئر.

وأضاف الصنعاني أن الاهالي وبعد أن وجدوا أنه لا فائدة من حصولهم على مياه نظيفة من هذه البئر قاموا بتحويل مياه البئر إلى مزارع القات.

كما أن المقلب تسبب بجلب الحشرات الضارة التي قضت على ما تبقى من محصول البن الذي انتهى تماماً من المنطقة.

«النداء» لا حظت إقدام شركة النفط إلى إنشاء محطة جوار المقلب تماماً، فوجود المحطة بجوار المقلب والمخلفات المشتعلة بداخله يهدد بحدوث كارثة في المنطقة.

إفتتاح ندوة الأحدث في تكنولوجيا اليوم بصنعاء

يفتتح وزير الكهرباء والطاقة رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية الدكتور مصطفى بهران اليوم الاربعاء بفندق موفمنبيك بالعاصمة صنعاء الندوة العلمية: «الأحدث في تكنولوجيا العلاج الإشعاعي» بمشاركة خبراء من انجلترا، وفرنسا، وكندا، وأطباء يمنيين متخصصين في الأورام وجراحة المخ والأعصاب.

وقال الدكتور حجازي محمود نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة بايونير الدولية التي تنظم الندوة، إن هذه الندوة تأتي تلبية للدعوة الموجهة من هيئة الاستثمار للمجموعة للاستثمار في اليمن. وأضاف أن الغرض من الندوة هو تطوير آليات العمل في المجال الطبي اليمني من حيث التجهيزات الطبية والدورات التدريبية للمتخصصين.. الامر الذي يقلل من سفر المرض للعلاج في الخارج.

وأشار إلى أن الندوة سيعقبها لقاءات مع متخصصين يمنيين في أماكن عملهم سواء المستشفيات أو المراكز المتخصصة بعلاج الاورام لتقديم الشرح عن الاسلوب المتطور في العلاج الإشعاعي بحيث يتم إزالة الاورام للمرضى دون تدخل جراحي.

المياه هدر بلا حساب وحروب من أجلها تدق الأبواب

عباس المساوي*

مما لا شك فيه أن المياه عنصر مهم في حياة البشرية، بل وتعتبر المياه إحدى أهم ركائز الاقتصاد، فهي داخلة ضمن كل الصناعات، ناهيك عن الزراعة والثروة الحيوانية، فبدون المياه لا حياة. ولما للمياه من أهمية فقد دخلت كلاعب أساسي وكورقة مهمة لأرباب السياسة في أتون المصالح، واتخذت أحياناً لتركيع الدول، وأحياناً لتهديد أمنها القومي. وهنا أتذكر ما صرح به الرئيس المصري حسني مبارك، ومن قبله السادات، أن بلاده لن تخوض حرباً إلا إذا هوجمت أو حدث أن هُددت بأمنها المائي. وللحقيقة الظاهرة أن هناك بوادر أزمات ومشاكل بين الدول بسبب المياه، وما إصرار إسرائيل على تأمين ما تحتاجه من مياه نهر الليطاني الذي ينبع ويصب داخل الأراضي اللبنانية، إلا أنموذجاً لما سيصبح عليه الصراع المقبل في الشرق الأوسط. ويعتقد كثير من المحللين الاستراتيجيين أن حروب المياه هي التي ستكون ماثلة في العقود المقبلة. هذا وتطالعنا كثير من التقارير بأن العالم سيكون على موعد مع جفاف ليس له مثيل في العام 2050، وبدأت بوادر هذه الحروب تظهر جلية في العقدين الأخيرين، وليس بخفي الصراع العراقي السوري، والصراع التركي العراقي، والخلافات الإثيوبية المصرية، والسودانية المصرية...

يمكن تقسيم الشرق الأوسط إلى قسمين: بلدان قاحلة ليس لها أنهار ولا مصبات مائية، مثل الجزيرة العربية وتضم الخليج واليمن، ودول لها أنهار وبحيرات وتصب في أراضيها أنهار مثل مصر السودان وسوريا والعراق. ومصر والسودان تنبع أنهارهما من أثيوبيا. أما سوريا والعراق فتنبع أنهارهما من تركيا: البلد المجاور لهما. وقد استعملت هذه المياه كورقة ضغط للوصول إلى أهداف سياسية أو اقتصادية. ولا يستثنى الخليج من إمكانية عدوى المشكلات التي ستطال المنطقة. إلا أن شح المياه في منطقة الخليج يعتبر من القضايا المسكوت عنها والتي لا يتناولها الخبراء أو كتاب الأعمدة بالبحث والتحري، رغم كونها من أهم المشكلات التي ستواجهنا في المستقبل القريب. ويكفي أن نورد بعض الحقائق لتقدير حجم المشكلة ومدى خطورتها، خصوصاً على الأجيال القادمة التي ستولد وهي لا تجد مصدراً للماء سوى مياه التحلية من البحار التي تستخرجها بلدان الخليج.

● يبلغ عدد مصانع التحلية في العالم 1200 تنتج كلها ما مقداره 26 مليون متر مكعب في اليوم، ثلثها تقريبا ينتج في منطقة الخليج، أي نحو 9 ملايين متر مكعب تستهلك للشرب والزراعة وحمامات السباحة وري الحدائق الخاصة والعامة.

● يستهلك الفرد الواحد في منطقة الخليج من 700 إلى 1000 لتر يومياً، بينما يستهلك الفرد في ألمانيا، المليئة بالأنهار والبحيرات الحلوة والأمطار، 130 لتراً فقط. هذا في الخليج، أما في اليمن فإن القات يستهلك ما مقداره 60% من المياه! وما يقارب 40% يستهلكها الفرد وكل متطلبات الحياة، وهذا من عجيب المفارقات.

● صنف البنك الدولي 22 بلداً تحت خط الفقر المائي، والتي تعرّف بأنها تلك البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب من المياه سنوياً. ويوجد بين هذه البلدان 15 بلداً عربياً تشمل جميع دول الخليج.

● برامج الاقتصاد في استعمال المياه وإعادة استعمالها برامج ضعيفة، ولا يوجد في أي بلد خليجي ولا حتى عربي نظم فعالة لإدارة الطلب على المياه ولا آليات اقتصادية لترشيد استعمالها.

وتعتبر الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في قمة الدول المنتجة للمياه الصالحة للشرب المستخرجة من البحر. بينما يتوافر في دولة الإمارات أكثر من 25 منشأة لاستخراج الماء الصالح للشرب من البحر بطاقة 175 مليار جالون في السنة. وتعتبر الكويت من أكثر المناطق جفافاً، ولذلك حاولت الاتفاق مع إيران على استيراد الماء من الأخيرة بواسطة الأنابيب، ولكن لا يعرف ما إذا كان الاتفاق سيبرم مستقبلاً أم ستنتظر الكويت استقرار الأوضاع السياسية في العراق كي تبرم معه اتفاقاً لجر مياه شط العرب القريبة من الكويت بواسطة ترعة صناعية. ولكن هذا القرار ربما يحمل أبعاداً سياسية تتخوف منها الكويت مستقبلاً.

أما البحرين فقد جفت غالبية آبارها المائية منذ فترة، لأسباب كثيرة ليس هنا مجال ذكرها، وأصبحت تعتمد على مياه التحلية المكلفة في طريقة استخراجها وصيانتها. وكذلك قطر وعمان والمملكة العربية السعودية، جميعها تعتمد على المنشآت المقامة على امتداد الخليج لاستخراج المياه الصالحة للشرب والزراعة وغيرها. لكن إلى جانب تأثير تلك المنشآت على ملوحة البحر وإلى حاجتها للصيانة المستمرة، فهي معرضة للتفجير، ليس فقط من دول معادية، وإنما من أعمال إرهابية يقوم بها أفراد أو تنظيمات بلغ بها اليأس مداه وقررت تفجير المعبد بمن فيه. نكتشف ساعتها مخاطر السكوت عن مناقشة تلك القضية التي تمس كل فرد منا. إن المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني بفصائلها كافة مدعوة إلى النظر من جديد في تلك القضية الحساسة وبحثها من دون تريث، للاطلاع على مختلف الحقائق واستخراج الحلول اللازمة. من هنا يتضح جلياً حجم المشكلة. وهي ليست مشكلة فحسب، إنما كارثة بحق الشعوب والأجيال القادمة. ومما يؤسف له أنه رغم ندرة المياه في اليمن إلا أن الوضع مسكوت عليه، وهنا كل شيء لا يحسب له حساب (الارتجال هو سيد الموقف) وإلا كيف يمكن أن يفهم هذا السكوت للحفر العشوائي لآبار المياه، مما هدد حوض صنعاء بالجفاف. ولا يقتصر هذا على صنعاء فقط، بل إن إب المدينة الساحرة بنت الدولة الاستاد الرياضي على سطح حوضها المائي. أما تعز فهي من أكثر المناطق تضرراً... وهلم جراً. أما الخليج فهو مشغول فقط ببناء ناطحات السحاب ومتابعة مباريات الأهلي مع الريان، والمياه سوف يؤجل بحثها إلى وقت الشدة!!!

* كاتب وإعلامي – الإمارات العربية المتحدة

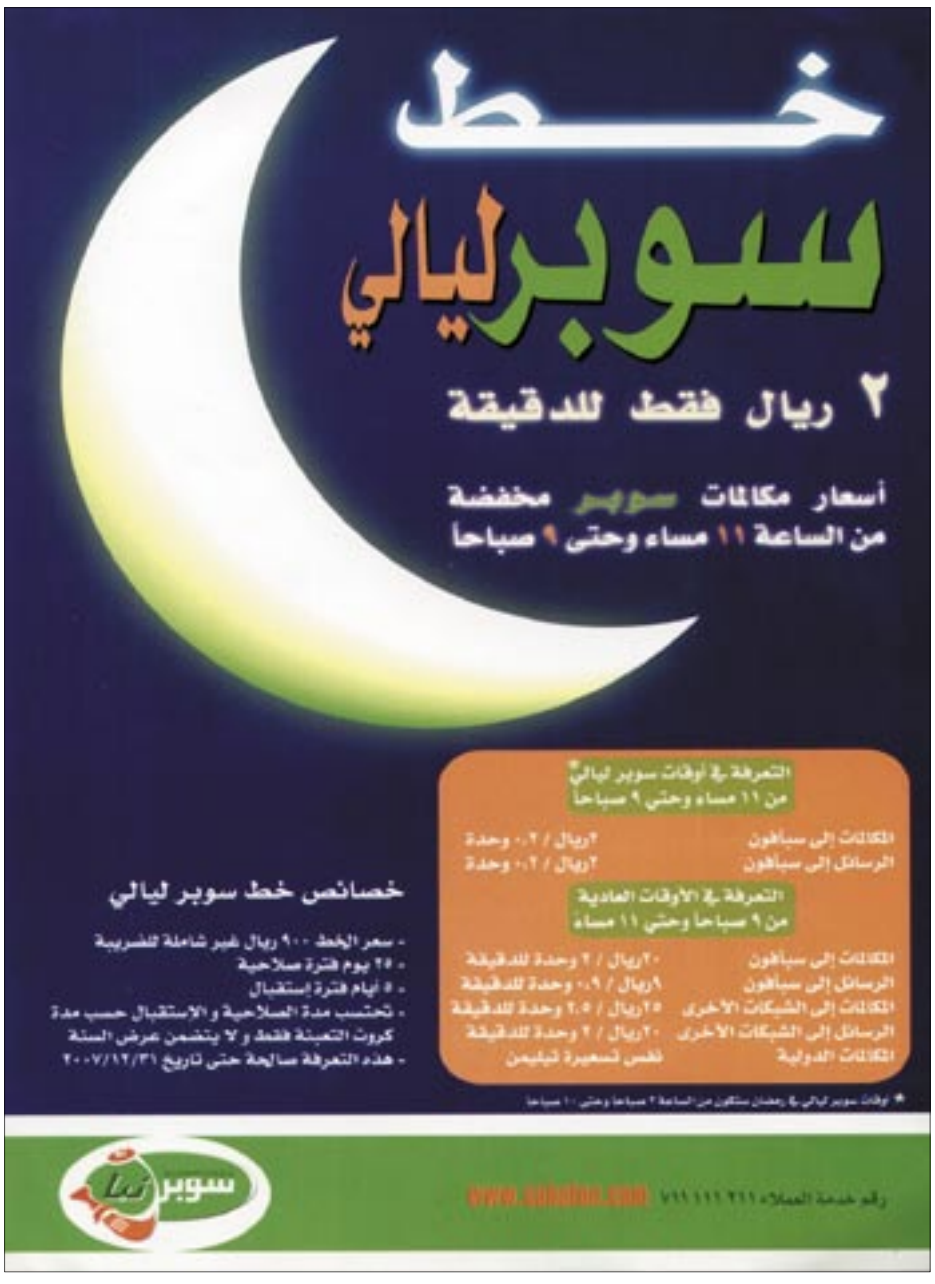

بمستشفى سيئون العام

خطأ طبي يجهض مريضة ويحرمها من الإنجاب

■ سيئون - عبدالله مكارم

يترقب الشارع العام بحضرموت الحسم من الدائرة المدنية بالمحكمة العليا للجمهورية بصنعاء في الطعن المرفوع اليها حالياً من مستشفى سيئون العام ممثلة بمديرها الجديد ضد المريضة (س. ق) بشأن ما قضت به محكمة استئناف سيئون في جلستها المنعقدة بتاريخ 5 ديسمبر 2006. برئاسة القاضي محمد الشعيب رئيس الشعبة المدنية والشخصية بالمحكمة الذي قضى بتأييد حكم محكمة سيئون الإبتدائية بكافة بنوده وهي إلزام مستشفى سيئون العام بدفع مبلغ مائتي ألف ريال كتعويض عما أصاب المريضة من أضرار ودفع مبلغ عشرين الف ريال مقابل نفقات الخصومة، و إلزام مستشفى سيئون العام دفع دية الخطأ للمريضة عملاً بأحكام المادة 41 فقرة11 من قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لعام 1994.

وعزت محكمة الإستئناف حكمها إلى أن المريضة عندما أتت إلى المستشفى كان الجنين حياً بشهادة المختصين ومكثت المريضة عدة ساعات في الترقيد منتظرة الدكتور المختص حتى مات جنينها وتردت حالتها وهي في انتظار الدكتور الذي غادر إلى العاصمة صنعاء بموجب تفريغ من الإدارة العامة لمكتب الصحة، وكان على ادارة المستشفى إيقاف هذا الدكتور حتى إكمال العملية، أوتقديم النصح للمريضة عند وصولها مباشرة بالذهاب إلى مستشفى آخر. ولذلك ثبت الإهمال من إدارة المستشفى، وترتب عليه وفاة الجنين، وحرمان المريضة (الأم) من الحمل أو الإنجاب مستقبلاً (عقم مستدام) وعليه فإن مستشفى سيئون يتحمل المسئولية في الخطأ لقطع النسل، وفق قانون الجرائم والعقوبات المشار إليه.

نقابة جامعة صنعاء تتفق مع الخدمة المدنية

اتفقت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، الاحد الماضي، على تصحيح أوجه الاختلالات التي رافقت عملية نقل وتسكين أعضاء هيئة التدريس في هيكل الأجور، بعد حوار استمر شهرين.

وأوضح الدكتور عبدالله العزعزي المسؤول الاعلامي والثقافي للنقابة أنه تم الاتفاق على منح أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات الزيادة المستحقة للمرحلة الثانية من استراتيجية الأجور واعتماد بدل طبيعة العمل وفقاً للقانون.

ونوه إلى أن هذا الاتفاق انهى مرحلة من التجاذبات والاحتجاجات التي شهدتها الجامعات الحكومية واستمرت لأكثر من عام.

مخطوط جعدان في طريقه إلى السوق السوداء

■ هلال الجمرة

بخطوات واثقة،انطلق الشاب خالد أحمد جعدان باتجاه الهيئة العامة للآثار والمخطوطات لبيع «مصحف أثري قديم» كتب قبل مئات الأعوام.

قبل أسبوعين، كان أحد المهتمين بالآثار والمخطوطات القديمة يجلس إلى جوار خالد في حافلة صغيرة تقلهم باتجاه شارع مأرب، وعندما خاضا في حديث عن المخطوطات، ذكر الشاب أنه يمتلك مصحفاً قديماً، فألحَّ الرجل على أن يراه، «بمجرد لمحة» امتلك قلبه، وعرض على خالد مبلغ مالي لأخذ هذا المخطوط الثمين، وفقاً لخالد. عندها أدرك الشاب الثلاثيني أهمية «المخطوط» ومضى غير آبه لمغريات الرجل.

صباح اليوم التالي، حمل خالد المصحف إلى الهيئة، يقول: «سرنا نبيعه للدولة بدل المهربين وطالبين الله». وهناك التقى مديرها وقصَّ عليه «أنا قد رفضت الزلط الذي جابوا لي مقابل ثمن المصحف»، طلب منه شراء المخطوط، بيد أن الرد كان محرجا: «لا توجد ميزانية هذا العام للمخطوطات وما نقدر نشتريه»، حسبما أفاد جعدان.

● جعدان

سكت خالد لحظة لمراقبة أصداء الرد في نفوسهم، وراح أحد الموظفين يساومه أن «يشتري منه المصحف». ووجه للمدير العديد من التأنيبات «ايش من دولة ما بش معاها ميزانية للمخطوطات وتحاربوا المهربين وتحتجزوا الذي يبيع الآثار لغير الهيئة، كيف شاتهتموا بالمخطوطات القديمة ولا معاكم ريال».

ويتذكر الشاب برودة المدير في الرد عليه: «قال لي: وأنت في ذمتي إذا جاء مشتري بيعوها له»، وسرعان ما أخذ يقارن بين اليمن ومصر وزفر قائلاً: «عادهم يشتوا ينافسوا لك مصر بالسياحة، مصر إذا معاهم حبل يخلوه حنش، يهتموا بآثارهم ومخطوطاتهم..».

الأحد الفائت، كان تفكير خالد يدور حول نقطتين: «المخطوطات، والآثار»، متحسراً على ماجهله سابقاً: «كنت أظن أن الدولة مهتمة بهذا الجانب وأنها تكرم الذي يدي هذه الاشياء».

ويبدو أن هول المفاجأة التي حملها المدير قد اثرت في خالد: «حكا لي أن: واحد حصل على قطع أثرية وقد طلع من ريمة 20 مرة من أجل مقابلة اللجنة وفي الاخير تفاجأ أنهم قدروها بـ10 الف ريال»، قال مضيفاً: «مسكين هذا الريمي، أقدر خسارته تصل إلى 50 ألف ريال».

خالد لم يعتبر الحادث منتهياً لكنه يقول: «كلام المدير هذا يوحي لي أنه يشجعني لبيعها خارج مبنى الهيئة!».

خطر.. ممنوع الاقتراب! (فساد الأخلاق)

1 - "عفة نسوة وبراءة طفولة.. مغتالة ومغتصبة"

المحامية/ عفراء الحريري

(إن أي مجتمع لا يستطيع رعاية وحماية النسوة والأطفال من العنف والاعتداء أيا كان نوعه وشكله، خاصة العنف والاعتداء الجنسي، في أي مكان كان: البيت، المدرسة، الشارع، وسيلة المواصلات، موقع العمل، الفنادق، دور الرعاية، أقسام الشرطة، دور العبادة... وغيرها من الأماكن، ومن أي كان: رب الأسرة أو ولي الأمر، المحارم، الأهل، الأصدقاء، الزملاء، سماسرة التهريب، أرباب العمل، العسكر، المتنفذين، ذوي رأس المال، أئمة المساجد، القوادين/ات... وغيرهم؛ بحيث أصبحت تلك الاعتداءات تشكل ظواهر اجتماعية، ويلتزم الصمت والخوف حيال كل هذا وتجاه كل هؤلاء هو مجتمع يعاني من فساد الأخلاق).

تتناول العديد من الصحف مواضيع الفساد بجميع أشكاله وأنواعه وشخوصه. وتتناول أيضا هذه الصحف "رائعة الصيت والسمعة" (مستثنية منها العالم الوردي للصحف الرسمية وصحف الحزب الحاكم والصحف الصفراء) الاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال والنسوة في عملية التهريب بأعداد هائلة لأغراض: التسول، الدعارة، الرقيق، وثم إعادتهم من أراضي الدول المجاورة وتصريحات تلك الدول. كما تضم في ثنايا صفحاتها مقالات عن التعذيب والانتهاك التي يتعرض لها الأطفال والنسوة، خاصة الصغيرات والشابات، والجرائم التي تقع عليهم/هن، وعن عمالة الأطفال، ومن تم النداءات والمناشدات تجاه بعض هذه الاعتداءات التي يتم تناولها في هذه الصحف (ولكي لا أظلم أحدا فاعذروني، لن أفصل أسماء الصحف وأرقامها وتواريخها وأسماء كتاب المقالات، مع تقديري لهم ولهن) العودة إلى الصحف، منها: "الوسط"، "النداء"، "المستقلة"، "نبأ الحقيقة"، "يمن تايمز"، "الصحوة نت"، وغيرها. وإذا أضفت إليها أحاديث الناس، نساء ورجالا، عن وضع قائم بهذا الشأن وهم/هن شهود عليه في كل الأماكن المذكورة أعلاه، لأدركتم معي حجم هذه المأساة التي أصبحت تشكل ظاهرة يتناولها الناس في أحاديثهم همسا؛ خوفا من مصائر مجهولة و للأسف الشديد.

فتلك الأحاديث والمواضيع هي باختصار شديد تتعلق بالفساد الأخلاقي أو فساد الأخلاق، لأنها تعنى وتدور وتتداول بين أحاديث الناس وأسطر المواضيع عن الاعتداءات والاستغلال والانتهاكات الجنسية التي تقع على النسوة: الشابات والفتيات صغيرات السن، والأطفال. والجنس هو المنطقة الخطيرة/ المحرمة، التي يمنع الاقتراب منها. وبناء عليه تتنوع تسميات المواضيع والمقالات رغم جراءة الطرح فيها وعرضها ما عدا أن نفصح ونجاهر بأن لدينا فساد أخلاق أو بالأحرى جرائم تتعلق بالجنس (تجارة الجسد)، وهو أكثر الفساد خطورة على المجتمع اليمني، ليس فقط لكونه يتنافى مع مبادئ وتعاليم شريعتنا الإسلامية، ولكن لأن آثاره ونتائجه ومؤشراته، قريبة وبعيدة المدى، تؤثر عميقا وبشكل سلبي في أن يكون لدينا مجتمع سوي ومتوازن أخلاقيا، لأنه ينعكس على كل المفاهيم التي تتعلق بالأخلاق.

فهذه الأحاديث والمواضيع والمقالات المختلفة لا بد أن تكون علامة على ثورة لا مثيل لها في المشهد السياسي للمجتمع اليمني الإسلامي، خاصة أنه مجتمع محافظ ومتشدد ضد فساد الأخلاق (أيا كانت تسميته: اعتداء جنسيا مقترنا بالتعذيب، اغتصابا، هتك عرض، تحرشا جنسيا، زنى، الاستغلال الاقتصادي الذي دفع ببعض الأسر إلى عرض بناتها في أسواق النخاسة ومراتع النجاسة، وغيرها) والظواهر الأخرى التي ينتج عنها ذلك، وهي: عمالة الأطفال، أطفال الشوارع، التسول، الزواج المبكر، الزواج بدون رضا، والزواج السياحي، الدعارة والبغاء،وغيرها. ومثلما ظهرت المقالات والمواضيع وبعض التقارير لمنظمات المجتمع المدني (من حسن الحظ إنها منظمات تحظى برضى السلطة عنها) فلا د أن تكون لدينا تحديات لمواجهة هذا الخطر.ولا أخفيكم علما أني سألت: أية حماية قانونية يتم توافرها للحد من هذه الظواهر وهذا الخطر؟ فقانون الجرائم والعقوبات كنصوص محفوظة ومخطوطة في الجريدة الرسمية تجاه هذا الخطر تشبه تماما حفظ المتاحف لجماجم الأجسام وهياكلها العظمية! وطالما أن الرائحة النتنة للخطر قد فاحت نظرا لنقص مادة التحنيط (أي بقاء النص القانوني مجردا دون إجراءات وتطبيق فعلي تجاه كل من تسول له نفسه القيام بذلك الفعل الإجرامي، أيا كانت مكانته أو موقعه أو صفته أو مهنته... الخ، فينبغي إذاً مواجهة الخطر) الظواهر" مثلما تسنى لنا الحديث والكتابة عنه وطرح السؤال: لماذا القانون يغض البصر عن هذا الفساد؟

إن مجرد سؤال يتوجه إلى مسؤول ما في السلطة: التشريعية، التنفيذية، القضائية، وفي السلطة المحلية بأشكالها الثلاثة، مضافة إليها الأجهزة الأمنية، وصل إلى السلطة عن طريق التزوير في الانتخابات أو الوساطة والمحسوبية، عما إذا كان هناك فساد أخلاق ضد هؤلاء (المذكورين أعلاه)، فسوف يجيبكم بالنفي دون شك، فمثل هذا الفساد لا وجود له إلا في الغرب "الفاسد الأخلاق" ولا بد من توافر الدليل، فإن مقدرة المسؤولين في السلطة مرتبطة بقدرتهم على حجب وإخفاء هذا الواقع وراء الخطاب الرسمي والمعالجات الرسمية له.

وإن الحيلولة دون وصول المواطنين والمواطنات إلى معرفة ذلك الفساد أصبح غير ممكن في ظل وسائل الإعلام المختلفة والتكنولوجيا الحديثة للإعلام. فمهما سمح للنخب التي تستحوذ على الخيرات وعلى سلطة القرار باحتكار كلي للمعلومات عن هذا النوع من الفساد وحجب الواقع عنه من طرف ساستنا، فإن ذلك يكشف عن وجود تمثيلية أخرى لمكافحة الفساد في الجوانب الإدارية والمالية لمختلف السلطات والهيئات والمجالس واللجان (الذي ضاعف من معدلات الفقر والجهل والبطالة... وغيرها) بالإضافة إلى عدم المبادرة إلى الحد منه لكونه الفساد الأكثر خطورة على المجتمع. فالخطر أو هذه الظواهر أصبحت تفرض إجراءات وقائية متنوعة تستوعب أبعاد الظاهرة وأسبابها وآثارها، وليس فقط الاكتفاء بتفعيل النصوص القانونية المحنطة أو إنشاء مؤسسات ومراكز تستحوذ عليها السلطة وأربابها كي يبقى الخطر وتبقى الظواهر دائرة في الفلك نفسه وضحاياها تتزايد أعدادهن/ أعدادهم باطراد؟

فكل قنوات المجتمع ومؤسساته تنتج خطابا يؤكد على أولوية الاهتمام بالنسوة وبالأطفال في أي مشروع اجتماعي أو سياسي أو تربوي، ويكاد الاختلاف أن يكنون غائبا فيه. إلا أنه عند الحديث عن فساد الاخلاق يغيب الاتفاق بين الناشطين الحقوقيين والاجتماعيين والنفسيين ومنظمات المجتمع المدني عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة والطفل وحماية النسوة والطفولة في بلادنا لهذا الجانب (فساد الأخلاق)، على الرغم من أن الحد منه ومناهضته هو تجسيد للقيم الإسلامية والإنسانية التي تهتم بها مختلف الحضارات الإنسانية وتترجمها الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة، وبالتالي فهي ملزمة للسلطة والأفراد. إلا أن الخطاب الدولي والحقوقي والأخلاقي والاجتماعي، يتعارض بشدة مع وقائع وممارسات وظواهر تصدم مشاعرنا وتهز وجداننا وحسنا الإنساني من معاناة الاعتداء الجنسي المقترن بالتعذيب، الاغتصاب، هتك عرض، التحرش، الزنا، الاستغلال الاقتصادي وعرض بعض الأسر لبناتها في أسواق النخاسة، والظواهر الأخرى التي ينتج عنها ذلك، وهي: عمالة الأطفال، أطفال الشوارع، التسول، الزواج المبكر، الزواج السياحي، الزواج بدون رضا، الدعارة، وغيرها، والتي تقع في مجملها على الأطفال من الجنسين وعلى النسوة. فتواجهنا صعوبات كبيرة عندما نطالب بالحد من فساد الأخلاق أو نثير فساد الأخلاق، لكونه موضوعا محاطا بالتكتم والسرية ومحرما، وبالتالي فإن المجتمع بدوره يلجأ بآلياته المختلفة إلى إنتاج أشكال التعتيم التي تحمي الخطاب السياسي السائد وتساعده على تكريس قانون الصمت تجاه ذلك الفساد. فهؤلاء الضحايا ليسوا في حاجة سوى لكلمة دعم للوجدان ولإحساس إنساني صادق يشعرهم/ يشعرهن بأن هناك من يؤازرهم ويقف معهم/ معهن في مأساتهم/ مأساتهن أولا وتقويمهم/ تقويمهن ثانيا، لا أن يتم مواصلة الاعتداء والانتهاك بشكل آخر وأساليب أخرى فنعيد إنتاجهم/ إنتاجهن، أو الإكثار من أعدادهم/ أعدادهن وتوزيعهم/ توزيعهن وتهريبهم/ تهريبهن وإخفائهم/ إخفائهن... وإلى آخره من الأفعال، كما يحدث الآن. فعلى الرغم من أن النص القانوني المحنط متشدد إلى حد ما في النص العقابي منه تجاه هذا الخطر أوالفساد (الجرائم) إلا أنه جامد حيال الفاعل أو الجاني عندما يكون في موقع سلطة، سواء كان في إطار الأسرة أو ذي نفوذ (مالي أو وظيفي مهني، قوي وجامد جدا) ليس بسبب السلطة وحدها فحسب، بل لأن هناك فراغا قانونيا يتم الاستفادة منه، وهو صعوبة الإثبات، والتحايل على القانون، فمثلا في التحرش الجنسي والاغتصاب يحدث في البدء بعيدا عن أعين الشهود وإن وجد الشهود يتم رشوتهم/هن أو إخافتهم/هن... وغيره، أو عدم ترك آثار جسدية يمكن الاستدلال بالشهادة الطبية في بعضها، بسبب التهديد والترهيب أو الترغيب أو حتى التأثير على الطبيب الشرعي بأية وسيلة أيضا، أو بسبب مفهوم العيب والفضيحة والعار الذي ينتاب الأسرة، فتسجن الضحية خلف بوابة الصمت وتستمر إلى أن تجعل من الضحية سلعة في سوق الدعارة أو تنفجرفي حالات نفسية حادة.

فيا ترى كم هوعدد القضايا التي أفلت فيها الفاعل من الجزاء والعقاب منذ لحظة القبض عليه؟ وكيف يتم التعامل مع القضايا التي وصلت إلى المحاكم ليبت فيها القضاء؟ ولماذا نجد تضاربا في الأحكام بين البراءة والحبس والإعدام إن وجدت؟

كل تلك الأمور تعتمد على سلطة الفاعل ونفوذه (المادي والمعنوي). فهل يمكن للسلطة السياسية أن تضمن مواجهة هذه الظواهر التي أصبحت تشكل بالفعل خطورة على توازن المجتمع وأخلاقه؟

لعل وعسى من خلال تلك الجهود لكتاب المقالات والمواضيع لهذه الحوادث والظواهر نستطيع أن نتضافر ونخلق مبادرة تنخرط ضمن المجهودات التي تسعى إلى تكسير قانون الصمت المحيط بالفساد الأخلاقي. فنطرح سؤلا واحدا وحيدا: لماذا لا نتجاوز إذاً بهذه المقالات والمواضيع منطقة الخطر ونصرخ أبعد من جدران الصمت والخوف، وننسج آثارا أقوى وأبقى وأكثر انتشارا للقيم والمبادئ والأخلاق السامية، لأنها من صميم عقيدتنا وشريعتنا، وتتحول الكلمة إلى فعل ورفض، ونقترب أكثر من منطقة الخطر ليلاد أجيال قادمة تشكل أفرادا صالحين لبناء مجتمع سوي ومتوازن؟

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت
فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ترفض النيابة العامة إطلاق سراح بقية السجناء المعسرين المحتجزين في عموم سجون الجمهورية.
أعداد هؤلاء المعذبين تقدر بالمئات، ويمضي العشرات منهم فترات سجن إضافية لم تحددها الأحكام القضائية الصادرة بحقهم.
إنهم محتجزون على ذمة حقوق خاصة. بينهم تجار ومقاولون، وأساتذة جامعون، وأكثر من 15 إنساناً من جنسيات غير يمنية.

■ علي الضبيبي
ali.dhubaybi@yahoo.com

40 معسراً يتنازلون عن حقهم في الاستئناف مقابل إطلاق سراحهم

● البوابة الداخلية للسجن بصنعاء ليلة عيد الفطر الفائت (صورة خاصة بـ«النداء»)

في السجن المركزي بصنعاء تعدَّى أكثر من 40 سجيناً فترات العقوبة المحكومين بها (بعضهم لسنوات. أنظر الجدول). لقد أبقي على حيوات عدد منهم في السجن بخلاف ما قررته المحاكم، كما في حالة تاجر السيارات المعروف علي محمد الحميضة (صاحب معرضة «القادسية» للسيارات، الذي كانه).

لم ينص الحكم الصادر بحق الحميضة على حبسه، لكن النيابة اقتادته إلى السجن ليمضي 6 سنوات في جحيمة. ولا مؤشرات جادة تشير إلى قرب انتهاء مأساته.

وتتحفظ السلطات على كثير من السجناء المعسرين بذرائع أغلبها هشة وغير قانونية.

اعتذرت النيابة العامة وبشدة عن إطلاق سراح عيدروس حمود مقبل القباطي، بعد أن نشرت «النداء» قضيته في عددها قبل أشهر. وطلب مسؤول كبير في مكتب النائب العام حينذاك من الصحيفة ومن أسرة عيدروس مزيداً من الصبر لحين يصل اسمه إلى قاضي المعسرين المكلف في السجن، «وإذا ثبت إعساره يخرج فوراً». لقد ثبت إعساره في 2 ديسمبر المنصرم، لكن ما الذي حصل؟!.

لا يزال عيدروس في السجن منذ 11 سنة! ويشترط رجال النيابة الضمان التجاري لمعاودة حياته. وكما لم يتضمن الحكم الابتدائي الإبقاء عليه في منشأة العقاب كل هذه السنوات، لم يدخل «الضمان التجاري» في منطوق حكم الإعسار كشرط للإفراج عنه أبداً.

قبيل عيد الأضحى الفائت حاول ملتقى 17يوليو لأسر وأطفال السجناء بعث الفرح في قلوب أسرة عيدروس (أطفاله وأمهم) بعودته. لكن مذكرة الملتقى تعثرت في مكتب النائب العام. لقد اعتذر المسؤول النيابي الكبير «ولم يلتفت لتلك المناشدة» حد قول الملتقى.

عيدروس ليس وحده، فالسجين الأردني الدكتور عيسى عبدالعزيز خواجه لا يزال قابعاً إلى جواره في عنبر واحد. حصل الأخير على حكم «إثبات حالة فقر» في 27 نوفمبر الماضي، من المحكمة المختصة أيضاً.

وكان النائب العام قد وعد بإطلاقه فور صدور هذا الحكم، وقد صدر فلم يخرج.

يوم أمس تلقت «النداء» رسالة من عيسى بالغة الأسى. بدا فيها ناقماً على المصير الذي آل إليه. قال إنه مريض «ومقهور جداً من السلطات اليمنية». واستغرب الدكتور خواجة، وهو المؤسس والمدير الأول لمدارس «الحسين» الأهلية بحدة، من معيارية التعامل مع السجناء، «لقد خرج كل من ثبت إعساره إلا أنا ونفر يسير!»، وتساءل بحرقة: «لماذا يصرون على بقائي في السجن كل هذه السنوات خارج القانون؟! هل لأنني لست يمنياً؟! أنا إنسان يا عالم! أبغي اشوف أطفالي وأحوال أسرتي».

وأخذ يناشد رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام وهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين إنقاذه: «أرجوكم! ضاقت عليَّ الدنيا، وارتفع عندي الضغط والسكر. أرجوكم رجاء من تقطعت به السبل!».

لقد تنازل 40 سجيناً عن قضاياهم المطروحة أمام محكمة درجة ثانية (الاستئناف) حتى لا تكون ذريعة للإبقاء عليهم في دهاليز السجن، بعد أن تحججت النيابة العامة بذلك ولا تزال.

وحصلت «النداء» على نسخة من التنازل الممهور بختم النيابة وإبهامات الجميع، كل قرين اسمه. وكانت النيابة العامة أوضحت للصحيفة ولأسر السجناء أنها لن تفرج عن أي سجين لاتزال قضيته رهن الاستئناف.

السجناء المتنازلين عن حقهم في الاستئناف (ملتقى 17 يوليو)

م	الاسم	النيابة	العقوبة المحكم بها	المبلغ	المدة الزائدة
1	عبد الهادي يحيى جعفر	الأموال العامة	لا يوجد	700 ألف + أرضية	7 أشهر
2	محمد علي عبدالله الماوري	شمال الأمانة	3 سنوات	دية+ 300 ألف مخاسير	5 سنوات
3	عادل حمود الشراعي	جنوب شرق	–	مليون و795 ألف ريال يمني	8 أشهر
4	احمد عبدالكريم علي الديلمي	جنوب غرب	–	900 ألف ريال يمني و14 ألف س	–
5	سامي فؤاد المقطري	جنوب شرق	اكتفاء المدة	غير محدد	سنة و10 أشهر
6	مطيع عبدالله علي الظرافي	غرب الأمانة	اكتفاء المدة	23 ألف س + 2 كيلو جرام ذهب	سنة ونصف
7	يوسف عبداله عبده	ج. غ	3 سنوات	مليون يمني	–
8	مجيز عبده علي عثمان	شرق الأمانة	–	ذهب+ فلوس	–
9	ناصر ابراهيم الأهدل	ج. ش	8 أشهر	85 ألف ريال يمني	–
10	حسين عبدالله طاهر غبش	ج.ش	اكتفاء المدة	مليون و300 ألف	3 سنوات
11	محمود شمس الدين الريمي	ج.ش	اكتفاء المدة	إرجاع تليفون	شهر
12	محمد محمد الحاوري	همدان	3 سنوات	500 مليون ريال	–
13	عمر علي عبدالله عبيد	ج.ش	سنة واحدة	205 ألف ريال يمني	انتهت المدة
14	علي أحمد حسن المخلافي	ج.غ	سنة واحدة	3 ملايين ونصف	أربع سنوات
15	قناف صالح محمد ناصر	سنحان	سنتان	مليون و300 ألف ريال	سنتان وشهر
16	محمد حسين صالح السويدي	ج. ش	3 أشهر	24 ألف دولار	سنة
17	حافظ عبدالله علي المناري	شرق	6 أشهر	75000 ريال	4 أشهر
18	محمد عبدالرحمن الوهباني	غرب الأمانة	إكتفاء المدة	42 ألف سعودي	3 سنوات وشهرين
19	عبدالواحد حسين القرماني	أرحب	3 سنوات	150 ألف ريال يمني	11 شهراً
20	فهد خالد سعيد صالح الموسوي	–	3 ش مع وقف التنفيذ	100 ألف ريال	11 شهراً
21	محمد محسن عبداله شعفل	بني الحارث	3 سنوات	مليونان + جنبية	سنتان وشهر
22	فراص محسن عبدالله شعفل	بني الحارث	سنة	4 ملايين	3 سنوات وشهر
23	عبدالرحمن حسن مرشد	ش	3 سنوات	غير محددة	3 سنوات وشهر
24	عيبان على أحمد مسعد	غرب	سنة	560 ألف ريال	سنتين وشهر
25	عبدالكريم عبدالله مداعس	سنحان	3 سنوات	غير محددة	–
26	محمد محمد حسين القاضي	غرب	اكتفاء المدة	125 ألف ريال	–
27	عبدالرحمن محمود الصامت	غرب	8 أشهر	13 مليون ريال	8 أشهر
28	أحمد محسن سعد الريمي	جنوب شرق	8 أشهر	13 مليون	8 أشهر
29	تركي حسن عربي المحسن	التجارية	اكتفاء المدة	4 ملايين	5 أشهر
30	عبدالله احمد عبدالغني الصوفي	جنوب شرق	إكتفاء المدة	مليون و300 ألف ريال	سنة ونصف
31	عبدالحميد عبده محمد الجلال	جنوب شرق	إكتفاء المدة	800 ألف ريال	7 أشهر
32	ابراهيم عبدالله المرادي	غرب الأمانة	6 أشهر	175 ألف ريال	3 أشهر
33	حمدي ملاطف محد الذيب	غرب الأمانة	3 سنوات	800 ألف ريال	سنة وشهر
34	عبده حسن أحمد المحويتي	ج. غ	اكتفاء بالمدة	500 ألف ريال	9 أشهر
35	عبدالكريم أحمد عبدالوهاب الدربي	ج. غ	اكتفاء بالمدة	600 ألف ريال	4 أشهر
36	عبدالله محمد عبدالله الشيبة	غرب الأمانة	اكتفاء بالمدة	محددة في الحكم	سنتان ونصف
37	صالح علي محمد العلوي	غرب الأمانة	سنة ونصف	650 ألف ريال	4 أشهر
38	عبدالواحد محمد صالح الوبر	شمال الأمانة	اكتفاء بالمدة	مليونان و680 ألف ريال	3 سنوات
39	عبدالجبار عبدالرحمن الذبحاني	ج. ش	3 أشهر	مليون و145 ألف ريال	شهران
40	لبيب عبدالرحمن عبدالله	ج. ش	لا يوجد	4.800.000 ريال	سنة ونصف

بعد غيابه 17 عاماً

«خشب» يغادر منفاه إلى بني بهلول

استطاع الخولاني محمد علي خشب الانفكاك من قبضة السجن مطلع الأسبوع قبل الفائت.

وأمضى محمد خشب، وهو من بني بهلول خولان، في السجن المركزي بصنعاء 16 سنة على ذمة مليون ونصف، وحكماً شرعياً قضى بحبسه سنتين فقط.

ووجه النائب العام بالإفراج عنه بعد أن كسب «خشب» دعوى الإعسار التي تقدم بها إلى قاضي الأحكام المستعجلة (المعسرين) في رمضان الفائت.

لقد ثبت إعساره يقيناً، وخسرت أشجار باحات السجن رجلاً وفياً كان يقضي معظم الوقت في تنظيفها.

ويعتبر محمد علي خشب آخر أقدم نزلاء قسم التوبة (سجناء الحق الخاص) الذين رافقوا السنوت الاولى لعبده شوعي (المفرج عنه في سبتمبر الماضي) والحاج زيد القميحة المفرج عنه هو أيضاً في يونيو نفس العام.

وأشارت «النداء» إلى قضية خشب لأكثر من مرة وفي أكثر من عدد. وفي رمضان الفائت التقته في السجن وهو يشهد أكبر عملية إفراج جماعية في تاريخه. بدا يومذاك حزيناً والبكاء يخنقه، وتمنى لو أن النيابة العامة تلتفت لمأساته. أكد لـ«النداء» براءته من تهمة سرقة السيارة «الصالون» المنسوبة اليه.

خرج من السجن وقد فقد كل شيء حتى أسنانه، وأفاد أنه فقد زوجته أيضاً: «دخلت السجن وإبني في شهره الأول والآن جاء يزورني ويشتي مني زواجه».

ويعتبر «خشب» من أشهر نزلاء السجن المركزي وأكثرهم ألفة، وكان لا يبارح فرن السجن، ولا يمر يوم دون أن تراه «يجهم» الشجر أو يسقيها.

وعلمت «النداء» من ملتقى 17 يوليو لأسر وأطفال السجناء أن النيابة العامة أفرجت أيضاً عن السجين زمام بشعة في 26 نوفمبر الماضي.

● خشب

..و«ضوء البيت» يواصل إضرابه عن الطعام للشهر الثاني

يواصل السجين السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت إضرابه عن الطعام لأكثر من شهر ولكن دون فائدة.

لا يبدو أن السلطة القضائية آبهةً بما يصنع. يضرب رجل الاعمال السوداني عن الطعام منذ 26 نوفمبر الماضي احتجاجاً على طول الإبقاء عليه في السجن إلى أجل غير مسمى. إنه يتكبد مرارة 7 سنوات من السجن أغلبها مجانية.

وحمَّل عبدالقيوم محمد (35 سنة) الجهات الرسمية (أمنية وقضائية) في رسالة بعثها إلى وسائل الاعلام، مسؤولية تدهور حالته الصحية، وما ألحق به السجن وبأسرته من أضرار «مادية وإنسانية وقانونية على مدار فترة الحبس القاسية».

وأوضح عبدالقيوم أنه أضرب عن الطعام «ولم أجد أي إنصاف سوى قولهم لي :مت».

وإذ أشار إلى شريكه اليمني الذي قال إنه تنصل عن «دفع أموالي التي تقدر منذ عام 2000 حتى الآن بأكثر من 3 ملايين دولار أمريكي». اتهم مسؤولين في النيابة بالتواطؤ ضده «وحكم عليَّ ظلماً بالسجن سنة ونصف ودفع 100 ألف دولار باطلاً».

وشكا تعرضه للابتزاز المالي لأكثر، من مرة من قبل أحد القضاة الذي قال إنه أخفى سندات الدفع «ببطلان الدعوى ضدي، والذي قال لي إنه سلمها للنيابة، وهو مالم يحصل حيث لا يزال يحتفظ بها.. وقد عمل على ابتزازي مالياً عدة مرات مع صديقه العقيد بالاستخبارات (ع.ج) كما أرغمني على تسليم الضامن (....) وبالقوة مبلغ 124 ألف دولار أمريكي عهدة لديه حتى صدور حكم بات ونهائي من المحكمة العليا كضمان لضمانته كونه الضمين التجاري بالقضية.. وبإيجاز إنهم، من العصابة».

إلى ذلك اتهم عبدالقيوم وكيل نيابة جنوب شرق الأمانة أحمد أبو منصر بعرقلة قرارات الإفراج الصادرة «دون أي حق ولا يزال يمارس ضدي كافة أشكال العنصرية».

ولم يستبعد عبدالقيوم مساهمة السلطة اليمنية في انتهاك آدميته «وممارسة نوع من العنصرية والتمييز»، وقال إنه شكا إلى كل الدوائر الحكومية والقضائية، وحتى رئاسة الجمهورية، ما لحق به من ظلم «لكن مناشداتي وكل شكاوي فشلت، إنهم يريدون لي أن أموت ببطئ، أو أجن، ويدفعونني دفعاً إلى الإنتحار».

ويمضي «ضوء البيت» في السجن للعام السابع. وكان حكم بسنة ونصف فقط. وقد أسف ملتقى «17 يوليو» لأسر وأطفال السجناء لهذا الوضع القائم.

الحدي قامة وطنية ولكن!

ناشر العبسي

من حق رفيقي المناضل محمد صالح الحدي أن يقول ما يريد ويكتب ما يريد ويصرح ويتحدث للصحافة كيفما يريد وأن يستعرض تاريخه النضالي بالطريقة التي يراها مناسبة. ولكن ليس من المناسب ان يجير لنفسه تاريخ نضالي وكفاحي كبير بحجم نضالات تنظيم الجبهة الوطنية الديمقراطية (جودي) وأن يظهر نفسه البطل الذي لا يبارى كما حدث في مقابلته مع صحيفة محترمة كصحيفة «النداء» التي انتزعت مكانتها المتقدمة من بين قائمة الصحف بفضل مصداقيتها اولا وثانيا وثالثا. ولا اظن أن زميلي العزيز الاستاذ/ سامي غالب رئيس التحرير قد أجاز المقابلة شخصياً لمعرفتي دقة الرجل وحصافته وحنكته السياسية والصحفية معاً وما يمتلكه من بعد معرفي بمختلف القضايا الوطنية والسياسية. ولا أرى ضرورة لمزيد من الاسترسال عن هذه الجزئية على أهميتها.

رفيقنا الحدي عن المقاومة الشعبية وكانه قائدها ومعه مجموعة افراد والحال كذلك عن احداث اغسطس وكان عدد من الاشخاص اختلفوا مع السلطة فتوجهوا الى عدن ولا يعد الامر اكثر من ذلك.

فلم يكن موفقاً البتة في الاجابة الشافية والايضاح الكافي سيما فيما يتصل باحداث اغسطس. الامر الذي اظهر تلك الاحداث وكانها خلافات بين مجاميع عسكرية محددة وبين والسلطة وهذا ليس صحيحا على الاطلاق، فلقد كان لتلك الاحداث اسباب ومسببات متعددة لا اجد ضرورة لسردها هنا.

لهذا كان الاولى بهذا الرفيق إعطاء الخبز لخبازه، كما يقول المثل الشعبي أي ترك الحديث السياسي للسياسيين من قادة المقاومة الشعبية ومنظمة المقاومين الثوريين وبقية احزاب «جودي وحوشي».

وفي معرض إجابته على سؤال يتعلق بمن نزح معه الى عدن في ذلك الحين، قال: «كان معنا محمد ناصر العنسي وعلي عبدالله السلال وآخرون». ولا أرى من سبب وجيه باختزال تلك القضية الهامة والكبيرة بشخص المناضل العنسي والتنكر لقيادات تاريخية وقامات شامخة وعظيمة كالقائد سلطان احمد عمر، والمناضلين الكبار كعبد الحافظ قائد واحمد حسين السلامي وغيرهم من قيادات ونشطاء وكوادر واعضاء الحزب الديمقراطي الثوري الذي يزيد عددهم في ذلك الوقت في تقديري الخاص عن 3500 شخص. باعتبار ان الديمقراطي كان قد تأسس عام 1968، أي قبل منظمة المقاومين الثوريين التي ولدت من رحمه، بعده بستة اعوام تقريباً.

في سياق حديثه عن الحملات العسكرية التي استهدفت المناضلين اقتصر كلامه على حملات عامي 1970/69، في المناطق الوسطى، وكان يفترض به ان يكون منصفاً كمناضل وأن يشمل حديثه حملات عسكرية ابتدأت منذ عام 1968، وتواصلت حتى عام 1983، وطالت عدداً من مناطق محافظة تعز كالحملة الاولى التي طالت قرى ومنازل الاعبوس وبالتحديد منازل رفاقه عبدالرقيب الحربي ومحمد عبدة ناشر ورشيد عبده ناجي وطه سيف علي، وما تلا ذلك من حملات شملت الوازعية، موزع، ماوية، الحشاء، ووادي الحار، رداع، جبن، وصاب، عتمة، ريمة، شرعب، وغيرها من مديريات ومناطق محافظة: تعز، الحديدة، ذمار، البيضاء، صنعاء، عمران، مأرب واستهدفت مناضلين كثر لا حصر لهم، خاصة وأن الحديث عن الحملات العسكرية التي نفذتها السلطة ضد المناضلين مترابط واية تجزئة له إنما يعني تشويهه ومسخ أبعاده ومعانيه. وكانت هذه الحملات قد اتسعت بعد قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية في فبراير من عام 1976، واستمرت بين المد والجزر لتنتهي عند عام 1983، كما معلوم.

على أن ما أوضحته هنا لا يعني بأي حال أن المناطق الوسطى وبالذات محافظتي إب- الضالع لم تطالها الحملات العسكرية من قبل السلطة، بل تعرضت لحملات ظالمة على امتداد فترة تزيد عن 14 عاماً، دمرت خلالها منازل الكثير من المناضلين من المنتمين للحزب الديمقراطي الثوري ومنظمة المقاومين الثوريين وحزب العمل واتحاد الشعب وغيرهم من المنتمين لاحزاب اليسار في ذلك الوقت. كما تعرض أعداد كبيرة من المنتمين «لجودي وحوشي» 76-1983، لحملات قهر وإذلال لم تطل المنازل فحسب بل طالت ايضا الافراد سجناً وتنكيلا وملاحقات. فضلاً عن اتلاف الاراضي الزراعية وتحولها إلى بور غير صالحة للاستخدام الزراعي نتيجة استخدام مختلف الاسلحة وما ترتب عليه من آثار وأضرار «البارود».

دعوني إذاً هنا أتوقف قليلاً عند «احمد السيد عبدالله» الذي كان ضمن سؤال طرحته الصحيفة لرفيقنا الحدي؛ فهذا الرجل كنت قد تعرفت عليه في مطلع السبعينيات كمثقف ثورياً ومفكر بارع يحمل أرتالاً من الانسانية في فؤاده. وقد كتبت حوله حلقة كاملة ضمن كتابات سلسلة «ديمقراطية الرفاق» والتي ستنشر في كتاب قريباً، باذن الله.

أقدر للرفيق الحدي هذه اللفتة الرائعة وإن كنت أعتقد أن أسماء عديدة قد سقطت سهواً منه كعبدالجيل الصيادي وشاهر عبدالحق وغيرهما ممن ظلموا ظلماً فادحاً ونطلب من السلطة رد اعتبارهم ومنح اسرهم كافة الحقوق المكتسبة أسوة بغيرهم من المناضلين الأحياء والشهداء. وتلك قضية ينبغي أن نقف أمامها جميعاً في الجبهة الوطنية ومعنا رفيقنا الحدي وغيره من المناضلين وأن لا يغمض جفن عين لنا حتى تستجيب السلطة لتلك المطالب الحقوقية والتعويضية للمتضررين من الحروب الشطرية قبل إعادة تحقيق وحدة وطننا الحبيب حيث إن تقديراتنا الأولية لعدد المتضررين لا يقل عن عشرة آلاف متضرر ممن دمرت منازلهم وتصدعت مزارعهم وحقولهم وفقدوا ماشيتهم. فضلاً عن من فقدوا أجزاء من أجسادهم ليصيروا «معاقين». كما أن هناك عدداً من اسر الشهداء المحسوبين على الجبهة الوطنية (جودي) لم تمنح أية معاشات او استحقاقات حتى الآن. عدد كبير منهم من قرى ومناطق محافظة إب ومن الضرورة بمكان أن تحصل هذه الاسر على اعادة اعتبار لمناضليها والأوسمة المستحقة علاوة على الاستحقاقات الاخرى.

ولا بأس ايها الرفيق الحدي من أن نمد أيدينا لبعضنا، وأن نمضي في طريق تحقيق هذه المطالب المشتركة والعادلة والمستحقة للمناضلين من الاحياء والاموات فتلك قضية تعني وجودنا ومحك اختبار حقيقي لمقدرتنا النضالية المعززة لتاريخنا الكفاحي وبدونه، ورب السماء، لا نساوي شيئاً يذكر.

اقبل ايها الرفيق الحدي إذن، أو نحن سنقبل إليك إن شئت، لنسوي صفوفنا وننسى جراحاتنا ونكفر عن أخطائنا بخدمتنا رفاق درب نضالنا.

فالنضال الديمقراطي السلمي بالنسبة لنا ليس بجديد اوغريب. اكتفي بهذه الملاحظات على ما ورد في مقابلة رفيقنا المناضل محمد صالح الحدي، رغم أنه لا يزال لي ثمة كلام حولها، وأهمس في أذن هذا الرفيق العزيز بأن «إب» وأهلها مكانة خاصة في قلوبنا لخصوصية يعلمها جيداً. ونذكره بأنه من اجل وحدة الوطن «أكلنا نحن الجبهويين أوراق العلب- السدر» في الكهوف ونحن مطاردين من قبل السلطة.

نحن من فعل هذا دون غيرنا من سائر الاحزاب والتنظيمات السياسية وتوزعت دماؤنا واشلاؤنا على طول وعرض البلاد، ودفعنا ثمناً غالياً من الاذلال والتنكيل والقهر والتعسف، وكانت تضحياتنا لا تساويها تضحيات غيرنا كما تدرك انت يقيناً ايها الرفيق الحدي- لذلك ليس مكاننا «أية تجمعات قبلية او جبهوية أو أية تجمعات اخرى»، ولا ينبغي ان نلدغ اكثر من مرة واكثر من اتجاه. وما جمعنا في السابق من قضايا نضالية سنجد ما يجمعنا في الحاضر والمستقبل من قضايا وطنية ونضالية لا تقل أهمية عن سابقتها.

كن كما عرفناك نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات شامخاً عملاقاً وهامة وطنية سامقة لا تنحني ابداً مهما كانت الرياح والظروف. ذلك ما نرتجيه منك.

«تعودتهم على جرح المشاعر»

كلمات/ محمد مسعد الحابشي

هذه القصيدة تعقيب على القصيدة التي نشرت في صحيفة «النداء» يوم الاربعاء 5/ديسمبر2007. العدد 130 وتعرضت بالسب والشتم للرئيس السابق علي ناصر محمد بهدف طمس تاريخه تشويه سمعته وهذا ما لا يرضاه عاقل أو عنده ذرة من ضمير واذا لم تستح فاصنع ما شئت.

يقول الضالعي امسيت ساهر ... أفكر في كلام أهل الغشامةْ
قرأت الندا وفيها شعر سافر ... لشاعر ما عرف يوزن كلامه
عديم الذوق يهاجم ليث كاسر ... وعبر الفاكس أرسلها عدامة
علي ناصر محمد خير كادر ... ومتواضع وعالي في مقامه
ضميره حي وماشي له مناظر ... يحب الخير ولا يقبل ذمامه
وعند الضالعي له قدر وافر ... وله حبه كذلك واحترامه
تصالحنا جبرنا كل خاطر ... تسامحنا بضحكة وابتسامة
ومن يهجي علي ناصر مغامر ... ولا يجني سوى غير الندامة
لأنه من غباه قد صار خاسر ... لكادر حر قد وجه سهامه
غبى من بالكرامة با يتاجر ... يدنسها لكي يبلغ مرامه
تعودتم على جرح المشاعر ... وما باقي لكم غير الصرامة
غرقتم بالوحل باطن وظاهر ... وختمتم بصندوق القمامة
وهذا طبعكم من وقت غابر ... تعيشونه إلى يوم القيامة
عمل فرق تسد بين العشائر ... خسيس ماشي على الجاهل ملامة
تعودتم عليه من وقت باكر ... وادمنتم على فعله غشامة
ظهر لي انكم مثل البرابر ... لأجل الفيد تدوموها دوامة
وانا طبعي الوفا ما ناش قاصر ... ولا باطوف على كرسي الزعامة
ولا نهتم برواد المخادر ... ولا نوثق بمن يخلف كلامه
فساد اليوم طغى ماته الضمائر ... سلام الله على حكم الامامة
ولن نخضع لها أم الكبائر ... ولا نعطي لها حتى علامة
ولن نصغي لدغداغ المشاعر ... ولا يمكن نتاجر بالكرامة
ترفعنا على كل الصغائر ... نقول الحق ونمسك في زمامه
إذا نادى المنادي قلت حاضر ... وجودي مثلما فيض الغمامة
تحية بالختام لك يا ابن ناصر ... بعرف الفل وكاذي والخزامة
وباقة ورد لك والجو عاطر ... من الضالع إلى أرض اليمامة

لماذا أصبح الوفاء نادراً؟!

محمد الصفواني
asawani@hotmil.com

الاستاذ/ عبدالله حسن غالب الزريقي أحد رواد وقامات التعليم الشامخة في الوطن جنوبه وشماله منذ عام 1957 وحتى عام 2001، عندما أحيل للتقاعد. وكانت مبادرة طيبة من الاخ الاستاذ يحيى هايل سلام الذي تطرق إلى معاناة هذا الاستاذ والظلم الجائر بعدم إعطائه الاستحقاق الذي كان ينتظره ويتوقعه، وينتظره معه طلابه ومحبوه وغيرهم. وكانت أيضاً لفتة كريمة وإنسانية من «النداء» التي تناولت ونشرت موضوعه ودوره التربوي والانساني المشهود له، وذلك بعددها رقم 131، الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2007، صـ7، والشكر موصول لرئيس تحريرها الاستاذ الفاضل/ سامي غالحيث تداولت الموضوع أغلب المواقع الالكترونية.

حيث وقد أنعم الله سبحانه وتعالى على منطقة القاعدة مديرية ذي السفال- محافظة إب بوجود هذا الاستاذ الكريم الذي يعتبر المؤسس الاول للتعليم الرسمي الحديث، والانطلاقة الاولى التي واكبت العصر والتحولات الجديدة حينها واللحاق بها في هذه المنطقة التي أنتهجت هذا النهج المتقدم على يديه، والذي عرفناه في بداية الثورة المباركة بالتعليم الحقيقي الجاد بوجود هذا الاستاذ، وبناء المدرسة التي بنيت بسعي حثيث منه بعد أن كان يوجد في المنطقة «معلامات» (كتاتيب) فقط.

وبدأ التعليم الحديث إضافة لإيجاد واعتماد الانشطة المختلفة كالرحلات والتربية الرياضية والفنية، واكتشاف المواهب المبرزة والواعدة من بين الطلاب وتشجيعها لتجد طريقها في المجتمع لتحقيق بغيتها، بعيداً عن العوائق وتجاوز الصعوبات، رغم شحة الامكانيات والاعتماد على الذات. وعرفنا مع مرور الوقت والزمن التغذية في المدارس، والتعليم الفني والمهني، ومحو الامية وتعليم الكبار، للذكور والاناث على حدٍ سواء. وكان مستوى التعليم أحسن بكثير من الآن وكذا الكفاءات والقدرات المتميزة لدى المدرسين، واختفى بريقه ووهجة في الوقت الراهن وطال كل شيء، وتراجع التعليم على ما كان عليه إلى أدنى مستوى، وانعدم الدافع والحماس عند الجميع.

إن بعض تلاميذ وطلاب هذا الاستاذ قد تبوأوا أعلى المرتبات والدرجات وأصبحوا مدرسين ومدراء وأطباء ومحامين وقضاة في كل أنحاء اليمن الموحد، بالاضافة إلى أن البعض قد أصبحوا وزراء والبعض في مجلس النواب ومدراء في الكثير من المرافق. ولكن مع الأسف الشديد إن القليل والنادر منهم فقط يحملون له الحب والوفاء، والغالبية أصابهم مرض النسيان. مع العلم أنه لا يطمع في التكريم المعروف في بلادنا وهو إقامة حفل وشعارات جوفاء وتصفيق وانتهى، بل يطالب جهة الاختصاص وذوي العلاقة بوزارة التربية وقيادة المحافظة والمجلس المحلي بإنصافه بحقه المهضوم، وذلك عن طريق تسوية وضعه وإعطائه المرتب الكافي الذي يستحقه ويفي بمتطلباته الضرورية الملحة لفترة خدمته الطويلة التي قضاها والمجهودات المشرفة التي قدمها، وبصماته الملموسة على أرض الواقع. بعد تعرضه للكثير من المعاناة والامراض بدون أن يحصل حتى على العلاج، بل إنه يتحمل الأمراض بصبر وجلد لا تحتملها الجبال لأنه يعتبر المجهودات واجباً عليه لا يمن بها على أحد، ولكنه عاتب على الوزارة وذوي العلاقة لتقصيرهم في واجباتهم نحوه. مع العلم أنه قد راجع الوزارة مطالباً بحقوقه فلم يجد إلا الصد والجحود ومواعيد عرقوب. وكما يقال: «إن العدل والرحمة فوق القوانين» والتي أصبحت جامدة لأنها من صنع البشر!! وما الفائدة من القوانين غير العادلة، والمبنية على المحسوبية والولاءات وذوي الجاه والرشوات!

إن التكريم الذي يحلم به كل كفء وكل مخلص هوحصوله على المرتب العادل الذي يستحق، وأن يعالج عند المرض، وأن يجد أبناؤه الرعاية والتعليم والإعفاء من الرسوم الذي تفرضه الوزارة والجامعات إذا أردنا تشجيع الابناء على حب مهنة التدريس والالتحاق بها عن قناعة ورغبة وليس من أجل المرتب كما يحدث الآن حيث يتم التعيين على أساس حزبي وعن طريق المحسوبية وشراء الدرجات الوظيفية بمئات الآلاف حيث يلتحق بمهنة التدريس أصحاب الحرف المختلفة ناهيك عن شراء الذمم.!!

فماذا يتوقع من أمثال هؤلاء.. إننا ما نزال نأمل الخير في الوزارة وقيادة المحافظة والمجلس المحلي ومن له صلة بذلك لإصلاح وضع المذكور وزيادة مستحقه المعيشي (المرتب) وإعفاء ولده من رسوم الجامعة، اذاً أردنا أن نخطو الخطوة الاولى نحو ارتفاع مستوى التعليم وتطوره كما عرفناه عند قيام الثورة والسنوات التي تلتها لأن الأفكار النبيلة لا يمكن أن تظل حبيسة ومجرد هواجس في عقل صاحبها، بل يجب أن تخرج إلى النور وتترجم إلى واقع ملموس. والله من وراء القصد والمراد.

﴿ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بأحر التعازي والمواساة إلى الإخوة:
أبوبكر سالم بن شماخ، أحمد سالم بن شماخ،
معروف سالم بن شماخ،
ونجل الفقيد عمر محفوظ شماخ،
وكافة أفراد الأسرة الكريمة
لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
الشيخ محفوظ سالم بن شماخ
رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة
سائلين المولى جل جلاله أن يتغمد الفقيد
بواسع رحمته وأن يدخله فسيح جناته
وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
شركة تهامة التجارية

ما قبل الكارثة

عبدالباري طاهر

ما أطلقه المستشرق البريطاني الاصل برناردلويس لم تكن نبؤة بأي معنى. فالباحث المهم والصهيوني المتعصب كان يقرأ الواقع العربي المتعفن والآيل للخراب. فتوقعاته عن تفكك المنطقة العربية وعودتها إلى وحداتها الاولى: قبلية، عشائرية، طائفية، وأعراق وانتماءات ما قبل وطنية، أو «هويات قاتلة» كتسمية الروائي النابه أمين معلوف كانت تتحلل من داخلها وتحت تأثير عوامل خارجية: أمريكية، اسرائيلية، وأوروبية.

واسهمت عوامل عديدة في العودة «غير الحميدة» إلى مستنقع التفكك والانحدار فالسياسات والاساليب القبلية والاسرية والعسكرة ثمرة كريهة للفساد والاستبداد.

وكارثة العراق واحتراب الفلسطينيين وتمزقهم يمثل أو يعطي التجلي الأسوأ كعنوانين دالين للمنطقة كلها. فمصر قائدة المنطقة للوحدة والتحرر والاشتراكية، والمدافع الاول عن قضية فلسطين تمنع الحاج الفلسطيني من الدخول إلى أرضه المغتصبة خوفاً من الابتزاز الاسرائيلي. ويمتد الانحدار والتفكك رأسياً وأفقياً. فالتفكك القائم في النظام العربي في مستوى الرأس يمتد إلى الجذور الداخلية في كل قطر عربي مرتدياً خصائص الواقع. فالسودان بلد الخيرات والعاصمة المثلثة يتقاتل ابناؤه على الماء والكلأ. وهو إحدى سلال غلال العالم.

اما اليمن السعيد سابقاً والقريب العهد بكفر الانقسام وتسيد القبيلة والطوائفية والجهوية، فإن التفكك فيه يتخذ طابعاً مأساوياً. فالدولة بالمعنى المجازي تتخلى عن هيبتها ووظيفتها كدولة أو كهيئة حامية للنظام والقانون وحامية للمجتمع. وترتدي الزي القبلي، وتتحول إلى جزء أساسي في الصراعات الدامية، بل طرفا رئيساً في تفجير الصدامات، وتوتير الأجواء، وتسميم العلاقات المجتمعية. ففي حين تمتشق خطاب التخوين والتكفير ضد الجنوب، فإنها تمنع التسامح والتصالح بين أبنائه. كما تهيئ الاجواء للتصارع الدائم بين مناطقه المختلفة. وفي الشمال فإن «الدولة» تستجيب للداعي القبلي، وتحتكم إليه في مواجهات قبلية ومناطقية وطوائفية.

ويصل التفكك حد الصدام بين الدولة وحلفائها في صعدة، مجزرة آل مجلي، وهم مشائخ حلفاء للنظام في منطقة مواجهات عسكرية بينها والحوثيين. اما في إب فإن الدولة تتواطأ مع القبيلة ضد النظام والقانون وضد مسؤوليتها وهيبتها كهيئة أو مؤسسة، أو حتى تحالف عدة قبل وعساكر كحال الدول القديمة.

وتكون أحداث شرعب هي الاكثر مأساوية وفجائعية فالشيخ القيسي، أحد اعمدة السلطة، يلقى مصرعه على يد جنود من الأمن المركزي، ويسود اعتقاد بالتستر على أطراف معينة في مقتله الذي ارتبط بصراع على المصالح والنفوذ، ويكون الرد هو الآخر سيئاً ودامياً. وما يجري في شرعب وصعدة أنموذج فاجع «دال ومؤشر» فمنطقة شرعب كصعدة منطقة محاربة، ويقبل أبناؤها على التعليم، وهم منتشرون في جسم المجتمع اليمني وجهاز الدولة، وكانت لابناء شرعب مشاركة في حرب صعدة الاولى. كما أن شرعب حاضرة بقوة في الدفاع عن الثورة، وفي الحروب بين الجبهتين: الوطنية والاسلامية وهي حاضرة في الدولة والمعارضة، فهل لأحداث شرعب علاقة بصراعات الحكم؟ أم لها علاقة بالشعور العام بالغبن والحرمان من حق المواطنة والعائد من الخدمات والتنمية والبناء؟! أم أن الأمر عائد إلى الاحتقان السياسي المرتفع الذي يعم البلاد كلها، وخصوصاً الاقسام الحية منها!

إن التململ اليمني يبلغ تخوم الذروة. وفي حين تتصاعد الاحتجاجات ضد الظلم والفساد والاستبداد فإن السلطة ترتد إلى جذرها القبائلي، وتستخدم الجيش كرديف للقبيلة وحام ومدافع عنها. ما تعمله السلطة في شرعب من تحويل الصراع إلى صراع بين منطقة وقبيلة هو ما عملته في صعدة فتجييش القبائل ضد بعضها، والزج بالجيش في الفتن القبلية والصراعات المذهبية أو الجهوية، أو بين المناطق المختلفة هو أخطر علائم التفكك والانهيار.

حرب 94 كانت الشرخ الاكبر بين الشمال والجنوب، وهذه الحرب الكريهة تتحول الآن إلى حرب وفتن وهي وإن كانت صغيرة ومتفرقة: الضالع، ردفان، أبين، صعدة، شرعب إلا أن سحبها الداكنة تتجمع في سماء يمن شديد المعانات والأمية والفقر والغضب الشامل.

معالجة العجز عن بناء الدولة، بالاحتكام للسلاح، ومحاولة حل قضايا التنمية والبناء والاستثمار بأشكال الفتن والحرب هنا وهناك هو منتهى الإفساد وشاهد الأفول. ويبقى الخطر الماثل أمام الجميع أن السلطة نفسها هي قائد الخراب «غير الجميل» في ظل غياب معارضة فاعلة وحية وحقيقية.

إن هذا ما يفتح الباب أمام فتن وحروب تبدأ ولا تنتهي، وإذا كان صلاح السلطة او إصلاحها ميؤوس منه، فإن غياب المعارضة يجعل المواجهة شاملة والكل في مواجهة الكل.

لا يدرك الحكم استحالة حكم اليمن باسلوب إيل وتر أو شمر يهرعش أو ياسر يهنعم، أو محمد بن علي الصليحي، أو المتوكل علي ابن اسماعيل، وانه بدون مشاركة ندية وعلى قدم المساواة بين الجنوب والشمال ودون مشاركة حقيقية لألوان الطيف المجتمعي والسياسي في حكم البلاد، فإنه ليصعب ان لم يكن مستحيلاً تفرد قبيلة أو حزب أو أسرة أو فرد بحكم اليمن، وحتى حكم تلك الاقوام الغابرة إنما كانت ثمرة تحالف عدة قبائل سرعان ماتتفكك وتنهار وتعود سيرتها الاولى بمجرد انفراط عقد التحالف، واختلاف المصالح.

وجل ما تعمله السلطة اليوم هو نهب موارد البلاد وعسكرة المجتمع والحياة، ونهب المال العام، وإغراق البلاد والعباد في الفتن والاحتراب والفقر والامية.

هؤلاء يخطفون الدولة!

طاهر شمسان*
tahershamsan@hotmail.com

من أجل أن يتصف نظام سياسي ما بأنه يسير بجدية على طريق التحول الديمقراطي لا بد أن يتوفر فيه شرطان:

الأول: دولة مجسدة –إلى حد ما– للإرادة العامة، تقف على مسافة واحدة من كل مواطنيها. الثاني: مجتمع مستجيب للحد الأدنى من متطلبات دولة ديمقراطية.

نحن في اليمن نفتقر إلى الشرطين معا. فالدولة مختطفة لا تجسد إلا إرادة خاطفيها. والمجتمع مقسم إلى كيانات قبلية ومناطقية لا يراد لها بعد أن تندمج في متحد وطني متماسك، ولا أن تتبلور في مفهوم "الشعب"، ولا لأفرادها أن يصبحوا "مواطنين" وإنما رعية تتوزعهم كيانات قبلية ومناطقية. ومن يخطف الدولة في المركز هو الذي يقرر من يمثل هذه الكيانات في إطار مؤسساتها، وهو الذي يضع معايير التمثيل وأهليته ويتحكم بشروط صناعة النجوم في المجتمعات المحلية. وإذا استطاع أي مواطن أن يكسر هذه القاعدة ويحقق حضورا جماهيريا في مجتمعه المحلي ويتحول إلى قيمة اجتماعية أو سياسية رغما عن إرادة الخاطفين، فعليه أن يكابد المعاناة بسبب طموحه السياسي وأن يتوقع كل الاحتمالات السيئة.

ولكي تجسد الدولة الإرادة العامة لمواطنيها يجب أن تكون دولة مدنية حديثة مبنية على قاعدة التوافق والتفاهم بين كل مكونات المجتمع في الإطار الجغرافي الذي تحميه وتمارس سيادتها عليه. وأحسب أن أحداً لا يستطيع أن يدعي أن اليمنيين أقاموا دولتهم الراهنة على مبدأ التوافق الوطني بين نخب تمثل كل مكونات المجتمع. ولا أحد يستطيع أن يغطي على حقيقتها كدولة مخطوفة قامت على مبدأ الغلبة والاستقواء.

واختطاف الدولة هو الفساد الأكبر المتربع على كامل جغرافية الوطن. فهو اختطاف للثورة والثروة وللجمهورية والوحدة وللوطن والدين. وهو اختطاف لحاضر الأمة ومستقبلها بكل ما ينطويان عليه من معان ورموز مادية ومعنوية. ومع اختطاف الدولة يصبح الحديث الرسمي عن الفساد لهوا ولعبا ومضيعة للوقت. فما هو الفساد المستعصي على المعالجة إن لم يكن اختطاف العام "الدولة" لصالح الخاص "الخاطفين". والأنكأ من ذلك أن اختطاف الدولة يشكل الأساس المادي الموضوعي لتحول الفساد إلى ثقافة تعيد صياغة منظومة القيم لدى قطاعات واسعة في المجتمع وتتبدى في سلوكيات الأفراد. ومع شيوع هذه الثقافة تستحدث السلطة هياكل ومسميات مبنية –نظريا– على نقد الفساد، وعمليا يراد منها تحسين صورة الدولة المخطوفة خارجيا وتقييد جرائم الفساد ضد مجهول وإلقاء اللوم على الثقافة السائدة في المجتمع واعتبارها سببا للفساد لا نتيجة له.

تستمد الدولة المدنية الحديثة قوتها من قوة شعبها وإرادته الواعية. أما الدولة المخطوفة فتستمد عوامل قوتها من الإضعاف المنظم للشعب وتغييب إرادته وتزييف وعيه. وهي لا تمثله بل تفرض نفسها عليه وضده. والسيادة فيها لا تكون للقانون وإنما للخاطفين الذين يتحكمون أكثر مما يحكمون، ويستطيعون أن يمارسوا عمليات فساد من العيار الثقيل ويراكموا ثروات هائلة بطرق غير مشروعة، دون أن تطالهم يد العدالة. والدولة المخطوفة دولة بلا هوية معروفة ومحددة، لأن بقاء الخاطفين وديمومة مصالحهم هو المعيار الأهم في سلوكها السياسي داخليا وخارجيا.

تنظر الدولة المدنية الحديثة إلى الفرد باعتباره مواطنا الأصل فيه العقل والصلاح، وتتعامل معه مباشرة دون وسيط بغض النظر عن لونه وجنسه ومنطقته ومحتده الاجتماعي ومعتقده الفكري والسياسي. وعلى هذا الأساس يؤدي الفرد واجباته ويأخذ حقوقه. أما الدولة المخطوفة فلا تعترف بمبدأ المواطنة المتساوية. والمبدأ عندها: من أين أنت؟ وابن من أنت؟ مع من أنت؟ ضد من أنت؟ من يضمنك؟... الخ. وغالبا ما يدفع الإنسان ثمن أشياء لم يخترها، كلقبه ومنطقته وطبقته ومحتده الاجتماعي. ويحرم بالتالي من حقوق أعد نفسه لسنوات من أجل استحقاقها دون أن يعلم أن توفر شروط الاستحقاق ليست كافية لتقرير مصيره.

تتيح الدولة المدنية الحديثة فرصا متكافئة لكل مواطنيها من أجل تحسين شروط حياتهم. وبقدر ما يبذله المواطن من جهد مشروع لترقية ذاته ماديا ومعنويا يكون نجاحه، وبقدر إسهامه في الإنتاج المادي والمعرفي تكون المكافأة. وبالتالي لا يستطيع أي فرد أن يحصل على نصيب من الثروة العامة إلا بما يتناسب وحجم ما يبذله من جهد مادي ومعرفي في عملية التنمية بمفهومها الشامل. فحاجات التنمية ومنطقها هما اللذان يقرران مكانة الفرد في المجتمع وحجم دخله ومستوى الحياة الذي يستحقه. أما في الدولة المخطوفة فتنشأ معايير غير عقلانية –سياسية في الغالب– تكف معها الإنتاجية المادية والمعرفية عن أن تكون مقياسا للمكافأة والنجاح الفردي وتنهار بالتالي قيم التنمية لصالح قيم غير تنموية.

في الدولة المدنية الحديثة لا يستطيع أي موظف عام –بما في ذلك رئيس الدولة– أن يسخر السلطة الممنوحة له من أجل مصالح شخصية أو أسرية أو مناطقية أو حزبية... الخ، وإلا أصبح عرضة للمساءلة والمحاسبة. والموظف العام في هذه الدولة مجرد مواطن ألقيت على عاتقه مسؤولية معينة (واجب). ولكي يتمكن من القيام بواجبه دون تقصير تمنح له صلاحيات بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه (حق). هذه الصلاحيات تسمى "سلطة". والسلطة تفويض لا يجوز استخدامه خارج أغراضه وإلا عد ذلك خيانة تستوجب إيقاع العقاب... والوظيفة العامة في الدولة الحديثة لا يرتقي سلمها القيادي أي مواطن إلا وفق معايير يجب أن تتوفر فيه وينص عليها القانون. والخروج على هذه المعايير يصنف ضمن جرائم الفساد. ولهذا لا يستطيع أحد مهما علا شأنه أن يعين قريبه أو ابن منطقته أو عضوا في حزبه في وظيفة قيادية: مدنية أو عسكرية، لمجرد أنه يريد ذلك. أما في الدولة المخطوفة فالوظيفة العامة هبة لا تمنح إلا لأهل الولاء من الأقارب والأباعد. وكلما زاد المرء قربا زاد حظا.

والدولة المدنية الحديثة هي دولة كل الشعب لا دولة قبيلة أو عشيرة أو أسرة. ولا هي دولة حزب سياسي حتى ولو كان هو الحزب الحاكم الناطق باسم الثورة والجمهورية والوحدة أو حتى الدين. فالحزب الحاكم يملك السلطة –كتفويض مؤقت– ولا يملك الدولة. وهو يمارس سلطته في إطار مؤسسات الدولة التي تراقب سلوكه وتصرفاته وتمنع تجاوزاته وتجبره على دفع ثمن أخطائه.

أما الدولة المخطوفة فهي لخاطفيها فقط. وتمثيلها للشعب مجرد ادعاء لا سند له في الواقع. وفي ظلها تتحول الديمقراطية إلى ملهاة، لأن الذي يخطف الدولة يخطف أيضا نتائج الانتخابات ويحتكر الأغلبية المريحة في البرلمان. ويصبح التداول السلمي للسلطة خدعة كبرى، لأنه –بالبداهة– لا يوجد حزب سياسي في العالم يغادر السلطة طوعا ما لم تكن هناك دولة مؤسسات مجسدة للإرادة العامة، محايدة تجاه الأحزاب، تنظم عملية التداول وتشرف عليها. وبالتالي فإن المراهنة على التراكم الديمقراطي في ظل دولة مخطوفة هو رهان خاسر ما لم يكن هناك شعب مستجيب عن وعي للحد الأدنى من متطلبات دولة ديمقراطية وملتف حول نخب مؤهلة لقيادته من أجل تحقيق خياراته فيما يريد وفيما يحتاج.

في الدولة المدنية الحديثة تقوم العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على قاعدة الشراكة في إطار المنظومة السياسية للدولة. أما في الدولة المخطوفة فحزب الحاكم يتعامل مع معارضية باعتبارهم أعداء. ولهذا لا يكون الاستقرار السياسي –إذا وجد– استقرارا حقيقيا وإنما هو تكريس بالقوة لسياسة الأمر الواقع. وبالتالي يتضاعف معدل الاعتماد على الأجهزة العسكرية والأمنية في حسم التباينات السياسية، وتتحول معسكرات الجيش إلى ساحات للتحريض ضد المعارضين. ولا يحتاج المرء إلى ذكاء استثنائي لكي يفهم دلالات الخطاب السياسي الذي راج كشعارات انتخابية تهدد بانهيار الأمن والاستقرار في حال غادر رأس الدولة دار الرئاسة. فنحن هنا أمام مؤشر قوي على حجم الأخطار المترتبة على اختطاف الدولة وشخصنتها وتحويلها إلى آلة مخيفة للمجتمع ومتعالية عليه. فالنظام أصبح إلى حد كبير نظام شخص يحمل طابعه ويلبي رغباته وطموحه.

تأسيسا على ما تقدم: الدولة اليمنية الراهنة دولة مخطوفة آل مسار تطورها إلى اختطافها –في المقام الأول– لصالح عصبية أسرية عشائرية يتعذر –على المدى المنظور– أن تسمح بوجود دولة نظام وقانون تتجاوز مصالحها. ومع أن هذه العصبية ترفع شعارات وطنية، للتعمية على واقعة اختطاف الدولة، إلا أن شعاراتها لا تتسع عمليا إلا لشركائها الفعليين الذين أمكن تصنيفهم إلى خمس فئات تختطف الدولة، وهم: كبار العسكريين، وكبار المشايخ، وكبار رجال الدين، وكبار أصحاب رؤوس الأموال، ثم لفيف من كبار التكنوقراط ومحترفي السياسة. ورأس الدولة هو المايسترو الذي يدير تحالف هذه المجموعات ويوجه تناقضاتها ويحدد سقوف حركاتها كفئات وكأفراد. وهو قاسمها المشترك الذي لا تقبل القسمة إلا عليه باعتباره مصدر ما يصيبها من السلطة والنفوذ والثروة. ويستطيع المرء أن يسطر صفحات كاملة عن كل فئة من الفئات المذكورة، ويأتي حتى على ذكر الأسماء ويسرد مئات الوقائع والأرقام والشواهد، للدلالة على شراكتها في اختطاف الدولة وتوريث أنصبتها منها للأبناء وتحويل اليمن إلى "وطن في مهب التوريث"، حسب تعبير صحيفة "الشورى" قبل اختطافها. لكن الأهم في هذا السياق تأكيد أن هذه الفئات تنتمي جغرافيا إلى اليمن كله: شمالا وجنوبا. وبالإضافة إلى المؤتمر الشعبي العام ينتمي بعضها حزبيا إلى التجمع اليمني للإصلاح. ما يعني تهافت الحديث عن "قضية جنوبية" وعن "احتلال الشمال للجنوب" ووهم الركون إلى معارضة غير مستعدة لطرح قضية الدولة لنقاش عام وشفاف. فغاية ما تريده أحزاب اللقاء المشترك أن يتكرم عليها الحزب الحاكم ويقبل بإدخال إصلاحات على النظام الانتخابي حتى تتمكن من رفع رصيدها في البرلمان لتناضل من داخله معلقة آمالها على "مبدأ التراكم الديمقراطي". ومعنى هذا أنها تضع العربة قبل الحصان وتمارس الديمقراطية بشروط الحزب الحاكم وعلى النحو الذي يكرس واقع الدولة المخطوفة ويعيد إنتاجها.

* صحفي يعمل في الفضائية اليمنية

تحويل جامعات الدولة إلى مكاتب علاقات عامة

أبوبكر السقاف

الجامعات العربية التي نشأت بجهود مدنية بادر بها المثقفون والمفكرون في مصر وسورية، وغيرهما من البلدان العربية، كان قيامها جزءاً من مشروع نهضة متكاملة الأركان، فكر فيه قادة الفكر السياسي والاصلاح الديني، يكفي ذكر أسماء الشيخ الامام محمد عبده ولطفي السيد وسعد زغلول لتتضح الملامح التي أرادها هؤلاء لقيام الجامعة. وحتى إلحاقها بالدولة المملوكية الجديدة لم تستطع أن تلغي دورها الريادي والتنويري وانتاج العلم والرقي الخلقي. وما إن حكم البلاد السيد الانقلاب وجاءت سلطة العساكر، حتى هبت على جذوة الفكر ريح صرصر عاتية، واحتكر الحاكم/ الحكام مهمة التفكير في الشأن العام، ألحقت الجامعة بالأمن وأمن السلطان الجديد.

أما الخطوة الاشد فتكاً بالعلم والفكر والأخلاق فقد تلت هذه السيطرة وذلك عندما أصبحت الجامعة مكتب علاقات عامة. ثم سُلق البحث العلمي في كل حقول الدراسات الانسانية، من الموسيقا حتى الاقتصاد والأدب، ليكون خادماً لسياسات السلطة تماما كما كانت الفلسفة والفكر يخدمان اللاهوت الكنسي وقراراته. ومع طغيان الإعلام المتزايد على الفكر، أصبحت الجامعة مكتب علاقات عامة، ففي هذا الاطار تتم مناقشة رسائل ماجستير ودكتوراه في الخرطوم وصنعاء، وهما يمثلان الصورة الدنيا في دنيا سلق العلم والدكاترة. ويصبح الدفاع الذرائعي السطحي عن شعارات السلطة باسم الاسلام أو الوطنية أو الوحدة بتدبيج هذه الرسائل عملاً روتينياً للجامعات. فيغرق سوق تجارة الكتب برسائل تخجل منها مراكز البحث والجامعات الراقية، حيث الحرية أساس دورها.

كانت الكتب والمقالات التي نشرت في مصر لشرح بيان مارس 1968 أكثر من مجموع الكتب التي حاولت تفسير القرآن منذ القرن الثاني الهجري. ونشهد هنا في اليمن السعيد بحكامه منذ سنوات ندوات ومؤتمرات تعد على عجل للحاق بآخر قرارات الرئيس، كما يجري الآن في الندوات التي ترهق نفسها لفك طلاسم الحكمة في التعديلات الدستورية التي يراد لها إعادة انتخاب الجديد من نقطة التصفير، كما يقول بعضنا ساخراً. ومع ازدياد وتيرة القمع في الجنوب وسقوط الشهداء في المكلا وعدن والحبيلين يعلو الحديث الصاخب عن الوحدة، وكان الاستهلال في صباح يوم 2007/9/1، عندما تزامن احتلال السيارات المدرعة ساحة الحرية في خور مكسر وافتتاح ندوة تبحث عن الوحدة اليمنية في قاعة محمد علي لقمان، وسقوط الشهيد الشاب صلاح القحوم في أحد أزقة المكلا. تكامل مدهش بين وسائل التسلط والقتل بالممارسة الفكرية والممارسة العملية.

المؤيد والمحاكمة العادلة

الدول الاستعمارية تضع نفسها دائماً فوق القانون الدولي، وكان ظهورها على المسرح الدولي إيذاناً باستمرار مبدأ القوة، ومع الارتقاء الذي أنجزته الانسانية وبعد تراكم هذه الانجازات، ازداد تنظيم هذا المبدأ متانة وحضوراً في العلاقات الدولية، ولعل 2001/9/11 كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ هذه العلاقات، لاسيما وأنها جاءت بعد انهيار أحد المعسكرين الدوليين، فأصبح الحدث الإجرامي ذريعة وظفته الدولتان الامبرياليتان على أكمل (وجه)، بل وغدا سلوكاً انتهازياً تستخدمه الانظمة الاستبدادية في كل مكان لحماية نفسها بقمع دموي ومباركة متحمسة من قبل الدولتين اللتين أضفنا بذلك طابعاً عالمياً. فكرة محاربة الارهاب أصبح يهدد فيما يهدد استقلال الدول وحق الشعوب في الدفاع عن الحرية وحق تقرير المصير. أصبح ذريعة سهلة في يد الصين لمحاربة حركة التحرر والحقوق الاسلامية، واستخدمه شارون ومن جاء بعده لإغراق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في سفسطة تلغي الفرق بين الارهاب وحق مقاومة الظلم الذي كان من الحقوق الاولى التي وردت في الاعلان المعروف لحقوق الانسان والمواطن بداية الثورة الفرنسية العظمى، وجعل بوتن من الذريعة نفسها وسيلة لاستمرار حربه ضداً على الشيشان*.

لكن أخطر ما حدث هو أن هذه الذريعة تحولت من قضية أمنية بوليسية إلى وسيلة لعولمة مسيرة الاستعمار ليكون الغزو العسكري مكملاً ومتضافراً للعنف الاقتصادي الدولي. ونتج عن ذلك التنكر لمبادئ الحرية الشخصية، وسيادة القانون حتى في الدولتين الامبرياليتين، أمريكا وبريطانيا، ورفضت الهيئات الحقوقية فيهما القوانين التي تهدد حرية المواطن حتى أن ثلاث عشرة هيئة حقوقية أميركية أجمعت على رفض قانون التنصت وغيره من القوانين التي تناقض الدستور والقوانين السائدة.

أحدثت أمريكا ومعها خادمها ماتي** خلاءً قانونياً في غير بلد حيث السجون السرية في أوروبا والبلدان العربية دهاليز تعذيب بالإنابة، ولكن ذروة هذا الخلاء: غوانتانامو، والسجون الامريكية المعروفة ببشاعتها تأتي بعده.

إن المحاكمة العادلة تعني فيما تعني أن تكون السجون أثناء المحاكمة مكاناً لحجز المتهم، لا زنزانة تعذيب يومي، كما هي الحال مع المؤيد وزايد، وقد نشرت الصحف في غير بلد معلومات عن سلوك يحط من كرامة الانسان السجين، بما يعرف باختصار لظلم سام، الذي من إحدى بركاته تقييد السجين طوال مدة بقائه في السجن وحرمانه من حقوق كثيرة يتمتع بها المجرمون، وهذا أدى إلى وقوع زايد في حال إكتئاب، وإلى وهن شديد أصحاب المؤيد أوجزه الطبيب بأن استمراره يمكن أن يودي بحياته.

الحرية هي حرية الآخر، ولا علاقة لها بآرائه السياسية أو الدينية، وكذلك حق المحاكمة العادلة، لأن هذا اللون من الاحتجاز تعادل تجريماً يسبق نتائج المحاكمة، التي استؤنفت غير مرة.

بعض كتاب صحف المهجر العربية، من ما يعرف بالواقعيين كانوا يبشرون بأن التطبيع مع العدو الصهيوني هو ضرورة لتحقيق السلام، وهو موقف إسرائيلي بامتياز، ورغبة غير معلنة لعدد كبير من الانظمة الرجعية الاستبدادية، وهم اليوم يحذرون الوطنيين والقوميين واليساريين في البلدان العربية من مغبة الاستمرار في معاداة الامبريالية، لأن ذلك يصب الماء في طاحونة المتطرفين المسلمين في القاعدة وغيرها. فشرط التقدم في نظرهم هو أنه يمكن الاختلاف مع أمريكا ونقدها أحياناً ولكن لا يمكن البتة معاداتها، ولذا يجب السكوت عن جرائمها في كل مكان وفي المقدمة ما تصنعه في البلدان العربية. واتساقاً مع هذه الحكمة يجب أن يسكت اليمنيون عن المعاملة غير الانسانية التي يلقاها المؤيد وزايد. إن تأييد حقوق الانسان يرتفع فوق محاكمة آراء الناس السياسية وعقائدهم الدينية والدفاع عن حقوق الانسان بما هو إنسان، هو ما تشير إليه كلمتا «الحق الطبيعي» الذي لا يقبل التفويت، ورغم استقلال هذا الحق بأسسه الفلسفية عن الفكر الديني والأديان، إلا أنه يراها جزءاً من مسار تكوينه. كانت ذروة دعوة السادة الواقعيين في طرح الخيار القاتل بين الامبريالية والفاشية هي السنوات التي سبقت إعادة استعمار العراق، وكأن علينا فعلاً باسم حكمة موهومة أن نختار بين امبريالية الغرب وفاشية صدام حسين وحزبه الأوحد. ودعموا دعواهم بأن إطاحة الفاشية في العراق مدخل لبابان عربية تجدد مجد العروبة والاسلام.

أصبح العراق خلاءً قانونياً بامتياز، مدمراً تدميراً شاملاً، موهناً حتى الإعياء والموت، متناحراً حتى الجنون، وازدهرت فيه الفاشية تحت قناع الاسلام السياسي الجهادي الذي يقتل الأهل قبل الخصم، وينظم قائد الاوركسترا الامريكي شعار الاسلام السياسي السني والشيعي، أصبح حكماً وشاهداً على مأساة صنعها ليسيطر على نفط المنطقة العربية والآسيوية.

إن المشكلة ليست في تجدد ارتفاع هذه الأصوات المفرطة في الواقعية السياسية والأخلاقية، بل فيما أسماه الزميل محمد السيد سعيد (رئيس تحرير صحيفة البديل القاهرية) «موت الرأي العام العربي»، وأرى أن شيخوخة الأحزاب السياسية وهزال برامجها رافق هذا الموت منذ بداية تكونه، ولكن الصحوة الحقيقة لابد أن تبدأ من الرأي العام، صانع المجتمعين: المدني والسياسي، فهما لا يكونان إلا معاً. أصبحت الأحزاب،لا في لبنان وحده، إقطاعاً سياسياً، واذا كانت الحجة في لبنان هي ضرورة الديمقراطية التوافقية، فما حجة البلدان الأخرى. والديمقراطية مثل حقوق الانسان والحق الطبيعي لا تقبل عند تعريفها إضافة غريبة عنها مثل التوافقية أو المواجهة.

عندما لا تكون قضية مواطن/ مواطنة قضية رأي عام، فإن ذلك يعني أن المجتمع لا يزال راسخاً في الوشائج الأولوية التي سبقت المجتمع الحديث. والبدء بالدفاع عن الانسان المواطن دليل نضج ديني وسياسي، يجعل الاخلاقية السياسية أساسه السياسي.

لعل العزاء الوحيد حتى الآن هو ما يجري منذ نحو سبعة أشهر في الجنوب الحبيب، هذا الغضب الجميل، والجموح النبيل للانسان مواطناً وللوطن، دون فصل خبيث بين الاثنين، هو يدين كل أنظمة التسلط.

علينا أن نضع كلمة الانسان الفرد في عبارة فيلسوف الطاوية لاوتسو المشهورة محل كلمة الرحلة. رحلة الأميال الألف تبدأ بخطوة واحدة.

2007/12/20

* أصبحت أمريكا ومعها بريطانيا فوق القانون الدولي وفتحت بذلك الباب أمام كل ألوان الاستبداد. بدأت غزوات الاستعمار منذ القرن السادس تحت ذرائع عدة: محاربة القرصنة التي بدأت على يدهم لاحتلال أوطان مستقلة، على محاربة تجارة الرقيق بعد أن رحل الغرب نحو ثمانية ملايين انسان من أفريقيا، وتقوم محاربة الارهاب بالدور نفسه وعلى نطاق أوسع معولم، ليعود العالم إلى المرحلة الكونيالية التي سبقت النظام الامبريالي.

** إشارة إلى مسرحية برشت «بونتيلا وتابعه ماتي».

استدراكاً لـ شعفل:

السياسة متورطة بالذاتي ومعززة به!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

يبدو الحوار الذي أجراه الصديق مروان الغفوري مع "شعفل" في العدد الماضي من صحيفة "النداء" خصباً ومثيراً للانتباه، ويمكن تلقيه بالتأكيد ضمن أكثر من تلق أو مستوى في القراءة. لكن مع إدراك أن أي "تباين" في التلقي له لا يمكن أن يغادر الحرارة والحيوية التي ميزت الحوار بشكل أساسي ولافت. إضافة للنبرة الذاتية لدى "شعفل" التي لونت جملته وأخضعتها في بعض الأحيان لمستوى معين من الانفعال، وهو ما لم يُمكنه من اتخاذ مسافة يُنقذ فيها "الشخصي" من تداخل مربك مع التقديرات السياسية، أو رواية الأحداث بما كانت عليه وكيف صارت. ويمكن القول أيضاً إن هذه النبرة الذاتية شديدة القرب في الحوار، خلقت تقديراً لمستوى مرتفع من المصداقية لدى رجل اجتنب السياسة بشكل كبير في منفاه، لكنه لم يبرأ منها ومن تناقضاتها، ومن ثقل التاريخ القريب والتباساته.

إن هذه "الذاتية" المتداخلة بالسياسي في سرد "شعفل" للأحداث، تبدو قد لعبت دورا ترويجيا مهما للحوار وتعزيز تلقي إيجابي له عموماً، رغم اتسام هذا النوع من السرد بالتشويش العاطفي وبقدر من التحيزات وضع فيها نفسه مرتفعاً بمقابل الآخرين (الرفاق أو الخصوم) على المستوى السياسي والأخلاقي (وإن يمكن الإنصاف بالقول إن الأخيرة: "الأخلاقي"، كانت خافته ولم يكن مشغولاً بها إلا بشكل مقتضب وانفعالي محدود). ذلك شأن "أي الذاتية" كان يحتاج إلى مستوى من التعطيل لإنقاذ جملة الحوار عموماً من شبهات التحيز المفرط والتعارض الحاد مع أي سرديات أخرى للأحداث التي تناولها. ذلك التعارض الذي يُمكن أن يثار مثلاً في قضية إعداد الحزب الاشتراكي لقائمة اغتيالات مضادة، التي احتلت "مانشيت" مغرياً في الحوار، خصوصاً حين تكون المسألة ترجيح قول على قول، و"قوله" هنا لم يعزز بأي شيء غير ذاكرته الشخصية، وهو ما يتناقض مع مروية "الرفاق" عن الأمر والتي تنفيه عموماً ولا نجد لدى أي آخرين سنداً للأمر، إضافة لحضور تقدير يضع "شعفل" ضمن مستوى قيادي في الحزب لا تتعلق مسؤوليته بمسائل أمنية على هذا المستوى من الحساسية يتعلق القرار بها (إذا وجد أصلاً) بدائرة ضيقة للغاية من قيادات الصف الأول، ولا يتم نقاشها واتخاذ قرار بها جماعياً من الحزب بالطريقة التي رواها "شعفل".

علاوة على ذلك، يبدو التقدير المرتفع من قبله لمواقفه الشخصية، ووصفها لدى الآخرين بتقدير منخفض ونزق، سبباً في إثارة أكثر من التباس أثناء قراءة الحوار. طبعاً يمكن إدراك بعض هذه الالتباسات حين القراءة بتخفف من الانحياز الذي تثيره نبرة "شعفل" المُرضية والتي تنجح بخلق استقطاب عاطفي لصالحه. من تلك الالتباسات الوصف للبيض وقيادات الحزب بعد أحداث 13 يناير بقيادات "الصدفة"، ضمن إشارة إلى تناقضها وتخبطها وتحميلها مستويات مختلفة من المسؤولية، ثم الحديث في مكان آخر عن إعادة بناء الحزب للدولة، الحديث هنا في إطار نفي هرب الحزب نحو الوحدة لإنقاذ نفسه كما يروج، ضمن مشروع جديد وطموح يتغذى على تخطيط ودراسة وتقديرات وإمكانيات متوفرة، وهو بالطبع ما لا يمكن القيام به من قيادات "الصدفة"! إضافة للتوصيف الايجابي ضمناً لاصطفافه (العاطفي) مع البيض في الاجتماع الذي عرض به الأخير على الحزب قراره بالموافقة على وحدة اندماجية مع الشمال، لاحقاً على تجريده القرار ذاته من البيض من أي إيجابية ووصفه بالارتجال! ذلك الأمر مرده تشويش تبعثه سردية للأحداث وقراءة لها غير متخففة من الذاتي وغير معززة بالتجرد السياسي الجاف عادة. الأمر بالطبع لا يعفيني من التأكيد على الشعور بمصداقية عالية في جملة "شعفل"؛ مصداقية في نبرة الحديث، والانفعال الحقيقي أثناءه. وهي "مصداقية" قد لا تحيل لزاماً إلى ضرورة تطابق ما حدث مع الطريقة التي نظر بها إليه أو فسرها به.

إن الألم الممعن لدى "شعفل" الذي أورثته في روحه حرب ظالمة، طالته، بشكل عميق وفادح، خسائرها، وخلفت لديه زوجة وولدا من ضحايا الاختفاء القسري، إضافة لقائمة من "المنهوبات" المادية التي استولى عليها "قيد" ما بعد الحرب، لا تنقذ المرء من انحياز عاطفي له، ولمأساة شخصية ألقت بظلها على كامل روايته، وبشكل لا يمكن تبعاً له إنقاذ أي قراءة منها، مهما حاولت أن تكون صارمة ومتعالية عن الاستجابة العاطفية لرجل ما زال ينتظر "غودو" رغماً على وهنه!

شعفل عمر والحوار الرائع

جمال محمد الجعبي
galjaabi@hotmail.com

يستحق الصديق سامي غالب، والصحفي مروان الغفوري، تحية وتقدير، للأداء الصحفي المتميز من خلال إجراء المقابلة مع القيادي الاشتراكي شعفل عمر، الذي يعيش النفي القسري في مصر منذ انتهاء حرب صيف 1994.

ويستحق شعفل عمر التحية والتقدير على الصراحة والقوة التي تميز بها حديثه. ومعرفتي بالأستاذ شعفل عمر بدأت أثناء الانتخابات النيابية في 1993 عندما كنت ضمن الحملة الانتخابية لمنافسه الأبرز حينها الأستاذ علي سيف حسن، المرشح عن التنظيم الناصري. واستمر التواصل مع انقطاع خلال الزيارات التي أذهب فيها إلى القاهرة حيث يقيم، وكانت لا تخلو من جرعات من الأفكار المتناسقة والرؤية الموضوعية للأحداث في الوطن.

وأرغب في مناقشة بعض ما أورده شعفل عمر في الحوار، حيث قدم وجهاً آخر من الرجل الهادئ قليل الكلام، وجه يمثل الصلابة والإدراك لكل ما يجري، وجه يقدم الرأي بقوة ويتسامى على ألم الذات ليرفض ألم الوطن، ويدين مسببي هذا الألم.

يقدم شعفل عمر في الحوار مجموعة من الأسرار التي تكشف لأول مرة، كالتهديد الذي تلقاه الشهيد جار الله عمر من مسؤول كبير، والثقافة المسيطرة على النظام في تعامله مع الجنوب، قضية وشعب، وأدوار بعض الأشخاص في الحزب ممن لعبوا أدوارا سيئة ولم يتوانوا عن الارتماء في أحضان النظام.

قدم شعفل عمر صورة واضحة لما جرى في دهاليز قصور قادة الوحدة وسبب إشعال الحرب والانفصال، وأثار قضية كانت محل تساؤل الكثيرين، وهي: لماذا لم يتعامل الحزب الاشتراكي بالمثل في مواجهة سياسة الاغتيالات التي طالت كوادره وتركهم دون حماية أو خلق توازن رعب بدل البكاء عليهم في المناسبات؟ حيث كشف عن رؤية كانت مطروحة ويبدو أنها لم تلق البحث الكافي داخل الحزب.

بالإضافة إلى ما جرى في الماضي القريب، تحدث شعفل عمر بمسؤولية عن الدور الحالي الذي يقوم به د/ ياسين سعيد نعمان في قيادة الحزب، ولم يتجن أو يظلم قيادة الحزب مثل آخرين سارعوا للتعسف في قراءة أداء الحزب على الصعيد الداخلي أو على صعيد اللقاء المشترك.

أما النقطة التي أجدني اختلف فيها مع الأستاذ شعفل عمر فهي الدور الذي يلعب هو وأمثاله من المعارضين في الخارج، حيث أن الدور الذي يقومون به لا ينبغي له أن يكون مقصورا على التأثير النفسي، وإنما عليهم أن ينشطوا ويؤدوا دورا ماديا وحيويا يساند المطالب في الشراكة السياسية القائمة على أساس اتفاقية الوحدة التي قامت في 22مايو 1990، وهذا يجعل دور شعفل عمر وغيره من القيادات التي كان لها فضل قيام الوحدة، ممارسة ضغط يمتلكون مفاتيحه بما لهم من تاريخ ووزن سياسي لإعادة تصحيح الأوضاع التي نتجت عن حرب صيف 1994، من خلال التأثير الإعلامي والمساهمة في صياغة الخطاب السياسي في المنفى وبين الأوساط السياسية للنخب العربية والإقليمية والدولية، لشرح الأوضاع بصورة صحيحة، وكذا عليهم أن يستجيبوا لصدى الحراك في الداخل وفتح قنوات التواصل معه من خلال الحزب الذي ينتسبون إليه وبقية شركائه من أحزاب اللقاء المشترك، بالإضافة إلى التواصل مع جمعيات المتقاعدين ومجالس التنسيق في الميدان. وهذا الدور معروف ومشروع وتم ممارسته من العديد من القيادات بدءاً من شارل ديجول في فرنسا وحتى النعمان والزبيري في شمال الوطن قبل الثورة.

إن الدور السياسي ليس مقصوراً على الداخل، ولكنه ممكن ومتاح في الخارج، وليس هناك ما يمنعه.

الاربعاء 1 محرم 1429هـ الموافق 9 يناير 2008 العدد (133)
Wed. 1/1/1429 - 9 January 2008

أُعتبرت أبرز فعل ثقافي في العام 2007

صدور عدد جديد من فصلية «غيمان»

■ المحرر

صدر حديثاً عدد فصلي ثالث من مجلة «غيمان» والمعنية بالكتابة الجديدة.

واحتوى العدد على تشكيلة تنوعت بين النص والدراسة والديوان إضافة لبحث في سؤال الكتابة والمتابعة. افتتح العدد بـ «أول الكلام» كتبه المشرف العام للمجلة الشاعر عبدالعزيز المقالح والذي طرح نقطة انتباه «غيمان» ومنذ عددها الأول لان تجمع بين الابداع والتنظير كما فتحت صدر صفحاتها لأشكال من النصوص وأنواع من الرؤى النقدية «ولم تنس منذ عددها الأول أن تقدم أسئلتها النقدية، إحساساً منها بضرورة الحوار، فكان سؤال الشعر، ثم سؤال النقد. وفي هذا العدد يأتي سؤال الرواية، وإن جاء مقصوراً على الرواية في اليمن، هذا الوليد السردي الذي لم يعرف القارئ العربي عنه حتى الآن سوى القليل، من خلال الأعمال الرائدة التي استطاع بعضها أن يشق طريقه، ويخرج من سديم التعتيم الذي فرضته ظروف هذا البلد، الذي ظلمته الابجدية حين وضعته في آخر حروفها، وظلمته الجغرافيا حين ألقت به في أقصى مكان من أطراف الوطن العربي الكبير»، يقول المقالح.

بعد ذلك ذهب متحدثاً بإيجاز عن ظروف وبدايات الرواية اليمنية الجديدة التي ماتزال أشبه بالطيف، حد قوله ولكنها مع ذلك «في الطريق إلى أن تتحقق بفضل الكُتاب الشبان الذين انصرفوا عن كتابة الشعر وبدأوا يقرعون أبواب فن السرد ومتابعة الاعمال الروائية الحديثة عربية وغير عربية». واختتم المشرف العام للمجلة مؤكداً على حرص «غيمان» على إقامة الجسور بين المبدعين في الساحتين المحلية والعربية، مستهجنة ما يبدو أحياناً على سطح الحياة الأدبية من أحقاد قاتلة، إضافة لما يتعرض له بعض المبدعين هنا وهناك من تهم ومحاكمات استفزازية، تتسم بالعدوانية والجهل بمعاني الابداع وما تتميز به بنيته اللغوية من استحضار مضن للغة، ومن خصوصية في طريقة التناول والتعبير».

إلى ذلك احتوى العدد على دراسات نقدية لكل من عبدالواسع الحميري «أزمة التجريب في الخطاب النقدي العربي الحديث». وجدان الصائغ «قراءة في :خذ الحكمة من سيدوري، للشاعر عبدالرزاق الربيعي». أحمد ياسين السليماني «تقنية القناع الشعري». أحمد سعيد عبيدون «أرابسك الدلالة... قراءة في قصيدة الربيع لأبي تمام». سلمان كاصد «قصيدة النثر... تحولات الكتابة».

في باب النصوص الشعرية جاءت قصائد لكل من أدونيس، عبدالعزيز المقالح، عبدالودود سيف، علي المقري، عبدالوكيل السروري، طاهر الجلوب، نوال الجويري، رياض السامعي، محمد العديني، هزاع مقبل، وطه الجند. في باب «سؤال الكتابة» الخاص بواقع الرواية اليمنية اليوم جاءت مداخلات لحفيظة صالح الشيخ، صبري مسلم، أمنة يوسف، طه حسين الحضرمي، أحمد ناجي أحمد، وهبية صبرة. فيما يخص السرد جاءت نصوص حملت تواقيع وجدي الاهل، ويوسف أبو لوز، عاطف عواد، وهادي محمد جواد. ديوان العدد كان للشاعر حاتم الصكر وكتب رسالته علي الحضرمي وحملت عنوان «ساعة السوربون».

في حين جاءت مختارات العدد لكل من شوقي بغدادي، عبده وازن، محمد الغُزي، شوقي شفيق، محمد زينو شومان، فوزية السندي.

واختتم العدد مساحته بمتابعات لعبده علي الجسماني «الشاعر محمد عبدالسلام منصور في تجلياته الابداعية»، علي يحيى منصور «دوريس ليسنغ وجائزة نوبل للآداب عام 2007». حاتم الصكر «إصدارات»، صبري الحيقي «الدال والاستبدال في مصادر النص»، جمال جبران «ملاحظات أولية عن مهرجان صنعاء السينمائي الأول».

الجدير بالذكر أن عدداً من الاستطلاعات التي جرت حول أهم الأحداث والاصدارات الثقافية اليمنية للعام 2007، تحصلت «غيمان» فيها على إشادة وثناء، معتبرة أياها الملمح الأبرز في العام الثقافي المنصرم حيث استطاعت، بحسب موقع «عناوين ثقافية»، أن تحافظ على محتواها واستمرارية صدورها. يرأس تحرير المجلة همدان زيد مطيع دماج.

احتوى محاضرات وحلقة نقاشية وقصة وشعر

مؤسسة العفيف الثقافية تفتتح موسمها

● طاهر

● اللوزي

● النصيري

● الباشا

● رجاء

● الصوفي

● الزبير

● عمران

افتتحت مساء أمس الثلاثاء الفعاليات الثقافية لمؤسسة العفيف. الافتتاح الذي كان فنياً جاء مقدمة لعدد كبير من الفعاليات الثقافية والفكرية والسياسية والفنية المختلفة إضافة لحفلات التكريم والي ستتوزع على مساحة العام 2008.

ففي باب المحاضرة سيكون هناك حضور لكل من عبدالباري طاهر قارئاً «حرية الاعلام ودمقرطة اليمن». فؤاد الصلاحي محدداً «دور المجتمع المدني في بناء الحكم الرشيد». علوان الجيلاني ملقياً الضوء على «الطارق اجمل ابداعاتنا اللهجية». عادل الشجاع معللاً «أزمة النقد في اليمن». عبدالكريم قاسم وقادري أحمد حيدر في عرض مشترك لـ«الزبيري والنعمان ونضالهما». حورية مشهور مفندة «المشاركة السياسية للمرأة بتطبيق نظام الكوتا». الغربي عمران وزيد الفقية وماجد المذحجي قارئين لـ«أفق جديد لعالم أفضل». نبيلة الزبير عارضة لـ«تجربة كتابة» تخصها. أمل الباشا و«قراءة لنشوء تطور منظمات المجتمع المدني في يمن الوحدة». جميلة علي رجاء ونبيل الصوفي وتحليل في «الاعلام والتنمية». محمد عبدالله باسلامة ووصف «الوعل في الحضارة اليمنية القديمة».

محاضرة لآمنة النصيري ونادية الكوكباني عن «العولمة في مدينة صنعاء. رؤية نقدية للعمارة الحديثة في مدينة صنعاء». عبدالباقي شمسان ومحاضرة عن «الاصلاحات السياسية في اليمن». عرض لـ«الرقصات الافرويمنية» قراءة في أفريقانية اليمن الموسيقية» لنزار غانم. «الاضرار الطبية والصحية لتناول القات» لأحمد الحضراني.

في باب حفلات التكريم سيكون هناك حفل تكريمي لناصر العولقي ولطفية حمزة.

في باب الندوات سيتحدث أحمد الوادعي وبلقيس أبو أصبع ووميض شاكر وسهى باشرين عن «المرأة وقضايا العصر». كما ستقام حلقة نقاشية يتحدث فيها حسن اللوزي وسامي غالب عن «الوحدة والتطور الثقافي في اليمن».

فيما يخص الشعر وأمسياته حفل البرنامج بأسماء محمود الحاج، عبدالعزيز البغدادي. في باب القصة جاء إسما بسام شمس الدين وجمال جبران. إلى هذا ستقام احتفالية خاصة في ذكرى وفاة عبدالله البردوني وكذا احتفالية تسليم جائزة العفيف الثقافية لعام 2008.

رأي آخر في رواية «حب ليس إلا...» لنادية الكوكباني

جراح الجراح
jarjor3000@yahoo.com

بالصدفة البحتة وقعت في يدي رواية الكاتبة العربية نادية الكوكباني "حب ليس إلا..."، إذ أهدانيها صديق التقيت به صدفة "خير من ألف ميعاد" كما قال حينها. فما إن بدأت بتصفح الرواية بعد أن افترقنا، حتى وجدت نفسي أسيرا لصورها، غير قادر على تركها دون إكمالها، فكنت أقرأ منها في الحافلة والقطار وفيما بينهما في أوقات الانتظار. حتى أكملت قراءتها بمتعة ولذة لا يضاهيهما متعة ولذة.

لم يخطر ببالي أن أقول رأيا فيها، فقد قرأت قبلها روايات وقصصا كثيرة استمتعت بها جميعا بدرجات متفاوتة.

إلا أنني وبالصدفة أيضا، قرأت تعليقا عليها في إحدى الصحف، كان، إلى درجة ما، مغايرا للصورة التي رأيت فيها رواية "حب ليس إلا..."، مما دفعني ولو بشكل بسيط لأبحث وأرى إن كان هناك من قال شيئا آخر في الرواية، فوجدت مقالا أو مقالين كانا بعيدين أيضا بشكل متفاوت عن جوهر الرواية وروحها، فمنهم من ركز وأسهب في إلقاء الضوء على جوانب سياسية واجتماعيه في الرواية، ومنهم من أوغل فأسه عمقا ليرى إن كانت الرواية سيره ذاتية أو قصة واقعية عاشتها الكاتبة، وكأن ذلك ينقص من قيمتها الفنية أو روعتها الأدبية شيئا.

إلا أني كنت أتمنى أن أجد من يغوص عمقا في الرواية، يبتلع صورها ويتوحد معها ثم يلقي الضوء على جمالية الصورة فيها، وعلى الوصف الدقيق، بل الهائل في الدقة المتناهية للأحداث والمشاعر... لم أجد من يعيد إضاءة، أو يلقي الضوء على اللوحات الرائعة التي رسمتها الكاتبة خلال حديثها عن فرح العاشقة المخلصة الولهانة الواثقة المستسلمة لقدرها المخدوعة في النهاية بقصد أو بغير قصد، نظرا لاعتبارات ثقافية واجتماعيه وعقائدية راسخة، تقيد الإنسان وتفقده حريته أو جزءا كبيرا منها.

لعل ما أوحى بذلك هو أن الكاتبة وبموهبة عبقرية، استطاعت أن تتقمص شخصيات جميع أبطال رواياتها حتى أتقنتها وعاشتها بشكل رائع جعلت الكثيرين يشعرون وكأنها سيره ذاتية أو قصة واقعية في مختلف جوانبها العاطفية والسياسية والاجتماعية. ولكن هذا بحد ذاته يعد عبقرية وموهبة فذة. فالقاص العالمي المبدع خالد الحسيني، عندما كتب عن مريم في رائعته (A Thousand Splendid Suns) قال: "عشت شخصية مريم تماما حتى صرت أمشي مشيتها وأحكي بمثل صوتها وأتحرك بمثل حركاتها، حتى أنني أحببت ألعابها ومرحها، وكان لا بد من مرور وقت ليس بقصير بعد انتهاء الرواية حتى أعود لشخصيتي وطبيعتي". فالكاتب العظيم المبدع هو من يستطيع أن يعيش أشخاص قصته ويحيا حياتهم.

ولست بصدد مخالفة الذين أشاروا إلى جوانب القصة الاجتماعية والسياسية أو الفكرية العقائدية؛ فبدون أدنى شك، هي رواية ناقدة وذات رسالة اجتماعية وفكرية واضحة، ولعلي اتفق -إلى حد ما- مع من قال إنها تعتبر ثورة وتحررا أو بداية تحرر من كثير من القيود والعادات الاجتماعية البالية والمتوارثة على مر الأجيال دون هدف أو معنى.

حيث أنني هنا أتحفظ على كلمة "تحرر"؛ إذ لا أرى انتصارا كاملا أو تحررا كاملا في مسيرة "فرح" (الشخصية الرئيسية في الرواية)، فهي وإن استطاعت التخلص من كثير من القيود والعقبات الاجتماعية، على الأقل في سفرها إلى الخارج وحيدة لإكمال مسيرتها التعليمية، فهي لم تنتصر على نفسها وقيودها الذاتية، بل أني لا أكاد أرى محاولة جادة من طرفها للتحرر من نفسها وقيودها الذاتية، وكأنها استعذبت سيطرة الآخر وحرمانه.

ولعل هذا يدخلنا في صراع المقولة الفلسفية الخالدة: "أمن الأولى أن نثور ونطالب بتغيير المجتمع أم نثور على أنفسنا ونغيرها؟"، إلا أن المجال لا يتسع هنا للتوغل في الحديث عن هذا الجانب الفلسفي العميق، وما قُصد هو الإشارة إلى الجانب الفني وإلى الصوَر الجميلة في دقة وروعة وصفها للأحداث سواء أكانت سعيدة أم حزينة، وكذلك المواقف والانفعالات الإنسانية في المستشفى وفي الشيخ عثمان وفي المدرسة وبيت الأب وبيت الزوج وغيرها... حتى تغمر القارئ بمئات الصور الساحرة التي استطاعت الكاتبة في هذه الرواية، ومن خلال موهبتها الحقيقية، أن تمتلك القارئ من البداية وحتى النهاية.

لقد وفقت الكاتبة في خلق رائعة من روائع الأدب الروائي من منظور جديد، فكانت روايتها ملحمة شعرية مؤثرة، بأسلوب قصصي ليس للأحداث فحسب، بل لصور المشاعر الإنسانية المتدفقة الملتهبة؛ لوحة لصور متلاحقة متناسقة باتجاه واحد وإن بدت ذات أجزاء كثيرة.

إن النقد والتحليل لا يكون سهلا لمثل هذه الملحمة الرائعة، بل إن إسقاطاتها المتعددة هي التي تأخذ البعد والمساحة الأكبر هنا. فالإحساس الذي يتخلق فيك ويمتلكك ويحتويك عندما تقف أمام لوحة تشكيلية ساحرة، أهم بكثير من تحليل تلك اللوحة ونقدها أو محاولة معرفة دوافع وخلفيات المبدع الذي أوجدها.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندا على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 1 محرم 1429هـ الموافق 9 يناير 2008 العدد (133) Wed. 1/1/1429 - 9 January 2008

شرعب

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

الدبابات ما تزال تحاصر منطقة الاقيوس في مديرية شرعب السلام للأسبوع الثالث على التوالي. ونفْي محافظ محافظة تعز قيام السلطات بتحمل نفقات استقدام قبائل الحدأ إلى مدخل المديرية لا ينفي واقعة أن الدولة أثبتت لنا جميعا أن الولاء القبلي للمسؤولين فيها مقدم على أي اعتبار، وأن هناك مستويات متعددة للمواطنة، الأولى لها حصانة واعتبار وأخرى لا مجال لتفهم حتى خطأها حتى وإن أقرت به...

عبد الناصر القوسي هو مسؤول في جهاز أمني معني بالحفاظ على أمن المواطن، وأي تصرف منه يخالف التزامه الوطني، وخصوصا ما نسب إليه من اتهامات ذات بعد مناطقي، لا ينبغي أن تمر دون عقاب، وما حدث له وزملائه في شرعب أمر لا يقره عاقل، وكان بإمكان الجميع الوقوف مع أي إجراء قانوني وفق تحقيق عادل ومستقل عن الحادثة بكل أبعادها، لكن أن تستعين الدولة برجال القبائل للانتصار للقانون أو لهيبتها فذلك تأكيد على أننا مازلنا نعيش في عصر ما قبل الدولة والمجتمع.

للمحافظ أن ينفي إنفاق مبالغ استضافة لرجال القبائل من صندوق تحسين المحافظة، لكنه مطالب بتوضيح من أين جاء هؤلاء بالخيام ومن الذي تولى تزويدهم بتكاليف وجبات الطعام والقات وغيرها، ومن الذي أعطى التوجيهات للنقاط العسكرية بعدم اعتراض المسلحين منذ خروجهم من ذمار وحتى وصولهم مشارف مدينة تعز. وواجبنا يقتضي أن ندين هذه السلطة التي تستعين بالقبائل لتصفية حسابات مع مواطنيها؛ لأن ذلك يذكر بالآلية التي كان الأئمة يتبعونها في إخضاع الناس ونهب ممتلكاتهم واستعبادهم.

كنت أتمنى أن يغادر المحافظ مربع تحدي الصحفيين أن يثبتوا خبر تحمل المحافظة نفقات الرحلة النضالية لرجال القبائل، ويعلن موقفا منددا ومستنكرا لقرار الاستعانة بالقبائل لغزو منطقة سكنية واستباحتها، لأن ذلك كان سيكفيه عناء البطولات الزائفة.

اليوم وقد سلم أربعة عشر من المطلوبين للسلطات على ذمة حادثة قائد الأمن المركزي في تعز الدبابات وراجمات الصواريخ ظلت مرابطة في محيط المنطقة، وهناك لغة استعلاء وإصرار على اعتبار كل شرعبي متهما ومدانا سلفا، ورغبة في إثبات أن الدولة تمتلك قوة كافية لسحق المناوئين، غير أن هذه القوة لا فاعلية لها خارج حدود محافظة إب باتجاه الشمال.

منذ شهرين ورجل الأعمال فيصل الحبيشي مختطف في خولان. لكن، ولأنه لا ينتمي إلى الحدأ، فإن السلطة لن تستنفر كل قوتها وبطشها لإطلاق سراحه ومنع رجال القبائل من ابتزازه. كما أن السلطة ذاتها لن تجرؤ على حشد الدبابات وراجمات الصواريخ وعشرات الأطقم لاجتياح المنطقة وإخضاعها للقانون، لأن خولان قبيلة معتبرة في نظر أركان الحكم، وهي أيضا سند قوي له وقت الشدة. وقد سبقه في ذلك "صلاح الرعوي"، الذي قتل داخل سجن المباحث الجنائية بمدينة إب، ولم تستفز السلطة لهيبة الدولة المداسة على وقع الزوامل والبرع، بل ما زالت مراكز النفوذ القبلية تعمل بكل جهد من أجل إطلاق سراح القتلة والمتواطئين معهم، وقد حدث بعض من ذلك. والحال كذلك مع خاطفي السياح، حيث تقوم السلطة بدفع الملايين لاسترضائهم بل وإسقاط الأحكام التي قد تصدر في حقهم في نادر الحالات.

وسط عواصف الأزمات التي نعيشها تبدو قضية المواطنة المتساوية أحد أهم مداخل بناء الدولة. وإذا لم يجبر الحكم على التخلي عن سياسة التمييز فإننا جميعا سنقاد إلى هاوية التشرذم، وسنعود للبحث عن بني تميم، وعبس... الخ.

تكريم الباشا

يقيم عدد من منظمات المجتمع المدني في اليمن بالتعاون مع مؤسسة العفيف الثقافية احتفالية خاصة صباح غد الخميس للناشطة الحقوقية البارزة أمل الباشا لمناسبة نيلها وسام الشرف من التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية نهاية العام المنصرم في نيويورك وذلك لجهودها الظاهرة في المجال الحقوقي المحلي والعربي.

تقام الاحتفالية في قاعة مؤسسة العفيف الثقافية.

قريباً.. الإصدار الموسع من دليل رجال الاعمال

يستعد مكتب دليل رجال الاعمال لطرح إصداره الثاني الموسع من الدليل خلال يناير الجاري.

وشرعت إدارة الدليل، وضع لمساتها الأخيرة في الإصدار المتخصص بنشر سيرة حياة رجال الاعمال وشركاتهم.

و تعتزم الهيئة العامة للاستثمار- بحسب طلب رئيس الهيئة- رعاية انتشاره وتوفره كمرجع معرفي على مستوى السفارات اليمنية حول العالم بمساعدة وزارة الخارجية وتوزيعه على السفارات العربية والاجنبية في اليمن.

وعبر الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في افتتاحيته للدليل عن التفاؤل في أن يكون الإصدار بداية صحيحة لتوثيق تاريخ رجال الاعمال اليمنيين ودورهم المساهم والمؤثر في التنمية الوطنية.

ويطمح الناشر رئيس تحرير الدليل الزميل عبدالعالم بجاش أن يكون هذا الاصدار مرجع اهتمام واسع النطاق عن حياة نجوم مجتمع الأعمال، ومصدر أفضل القصص الصحفية الجديدة عنهم كل عام ومستجدات حياتهم.. واستخدامه كمرجع سنوي لمعرفة أسماء المؤثرين داخل مجتمع الاعمال اليمني والأسماء الصاعدة.

ويعد دليل رجال الاعمال أول إصدار صحفي سنوي من نوعه على المستوى العربي، متخصص في مجال صحافة السيرة الذاتية.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

اليمن حينما تعرف بقدميها وليس بقدامتها!

انكمشت الاحتمالات والخيارات والفضاءات في اليمن إلى ما دون الصفر.

وبإزاء يمن تحت الصفر. يمن بلا امرأة ولا حركة مدنية أو يسارية تبدو الحالة شنيعة ومريعة.

إزاء يمن متدافعة إلى أقاصي اليمين، يمن بلا تمدن ولا مدنية ولا مدينة لا ينفسح المجال على أكثر من الانحباس في الحيز المتاح لاحتمال انهمار أمطار التوقعات السوداء على أرض مهيأة لتخصيب «الزعيم» الواحد الأحد على شاكلة الملا محمد عمر المتنع عن الصرف والتصوير والتجسيم، إذا ما تكرم باتخاذ اليمن كنقطة ارتكازية لاستئناف الامارة الطالبانية وتعويمها وعولمتها. والواضح، بل الراجح أن عناصر ومظاهر الجغرافيا الطبيعية والسياسية والثقافية والذهنية، خاصة في المرتفعات القبلية الشمالية الشاهقة البداوة، تتحالف وتتناغم مع الملا محمد عمر كما مع صدام حسين وغيرهما، بما يوطن القابلية لتأبيد الاستعباد، ويؤشر إلى أن اليمن لن تبارح موضعها الرابض في المهب الطالباني إلا عندما تتخلف الشروط المنتجة لمناخات الانتقال من دويلة «الزعيم» والعائلة والعشائر، القبائل، الأقوام، الجماعات، والعصبيات إلى دولة النظام والقانون القائمة على عقد المواطنة والعدل والحرية.

والحال أن هذه الخواطر دهمتني وأنا أتفكر في مالم يقل عالم الاجتماع العراقي والانساني المرموق، المصدوم الاستاذ فالح عبدالجبار من انطباعات عاجلة متصلة بأهوال وأحوال اليمن الراهن.

فهو زار صنعاء مطلع هذا الأسبوع لأول مرة، بعد أن كان زار عدن قبل أكثر من عشرين عاماً إبان حكم الحزب الاشتراكي وتعرفت عليه في تلك الأثناء.

وفي هذه المرة هاله مستوى تقدم اليمن إلى الخلف وإنحدارها واستنقاعها في أسن الهاويات.

وبما أني لن أفي بحق هذا المثقف الرائي والمتفتح على قراءة ما سيأتي انطلاقاً من حيازته لمكانة اللحظة الابداعية الممتدة لأشهر عالمي اجتماع في المشرق العربي: ابن خلدون، وعلي الوردي، فسوف أعتذر من العزيز فالح والقراء الاعزاء لإيجازي وبخسي ومسخي لما قال.

فهو قال إنه صدم وتمزق في حومة اضطراره لإعمال فكره وأحاسيسه وحدوسه في التدرب على ألعاب ذهنية مرهقة وشاقة تفضي به إلى إحراز انقلاب ناجح على عادة التعرف على الإنسان إذا ما كان انثى، من قدميه عوضاً عن الحملقة في لوحة مفاتيحه المجسمة في الوجه أو المتمركزة في الرأس.

وقال إن صدمته بالأشباح المصنفة في قائمة النساء بجامعة صنعاء لا توصف، وقال إنه اضطر الاعتماد على ذاكرة الخرافة وحدوس التكهن والتخمين كيما يتعرف على العاملات في إطار سكرتارية مؤتمر علماء الاجتماع عبر النظر في ذوائب ألوان السراويل (الجينز)، و الأحذية.

ولم يختلج بأوهى متعة عن النظر في ذات الحذاء الوردي أو ذات البنطلون القرمزي والارض الجرداء من رنة الخلخال، وفاكهة الخيال.

ولما كان يتوفر على صورة ذهنية مسبقة تقنعه بأننا من حركة اليسار عندما زارنا وتحدث معنا في منتدى الجاوي الثقافي اقترح علينا، فيما اقترح، أن نتدارس تشكيل لجنة تعنى بالدفاع عن السافرات من النساء بقصد الحيلولة دون الاستحكام المطبق للثلاثية القيامية الزاعقة باسم: يمن بلا ماء، ولاخضرة، ولا وجه حسن.

وربما لم يخطر على بال فالح أن فعاليات السياسة في السلطة والمعارضة، والمجتمع متلبسة في ماراثون التنافس المحموم على الفوز بجائزة الإجهاز على ما تبقى من سافرات يساروني الشك أن جهلن مسترجلات و ذكور مزوقة بمسحة انثوية. ولن أنزلق إلى درجة الاتكاء على توصيف الاقحاح للكائن الـ(.....) لا ذكر ولا انثى. وسأختم بتحية الرفيق القدير فالح عبدالجبار، الجدير بتناولة أوسع يضيق عنها الحيز المتاح في «النداء» الغراء.

مصير غامض في القاهرة لطالب طب الاسنان

■ حمدي عبدالوهاب

كان يفترض أن يبلغ ايمن أحمد سعيد نعمان عامه الـ25 بحلول العام 2008. لكن حسابات فلكية تعتمدها أجهزة الأمن المصرية حالت دون تجاوزه الـ23 عاماً. إذ ما يزال مصير الشاب اليمني غامضاً منذ 15 ديسمبر 2006، وما تزال أسرته تبحث عنه.

والثابت أن أيمن، الطالب في السنة النهائية طب أسنان في جامعة 6 اكتوبر بجمهورية مصر، كان رهن الاحتجاز في قسم شرطة «الدقي» قبل اختفائه على خلفية حادثة صدام بين سيارته وأخرى تابعة لمواطن مصري في شارع جامعة الدول العربية حي المهندسين بالقاهرة في تاريخ 15 ديسمبر 2006. حينها شارف أيمن على إتمام عامه الـ23.

وطبقاً للوثائق التي حصلت عليها «النداء» فإن حادثة اختفاء أيمن لم تكن لتعرف لولا أن أسرته المقيمة في السعودية شعرت بالقلق لعدم رده على اتصالاتهم كالعادة.

وبرغم أن المؤشرات تحمل قسمي شرطة «الدقي» و «اكتوبر» المسؤولية الكلية إزاء إختفاء أيمن، إلا أن أجهزة الأمن المصرية ولأسباب غامضة تصر على البحث عنه في الشقق والشوارع منذ تقديم أسرته بلاغاً عن اختفائه دون التحقيق مع ضباط قسمي الشرطة عن اسباب اختفائه، حسب توجيهات وزير الداخلية المصري.

ويفيد سير التحقيقات في حادثة الصدام أن أيمن اصطلح مع الطرف الآخر (السائق) وغرمته نيابة الدقي 200 جنيه مصري لقيادته سيارة من دون رخصة قيادة، فضلاً عن إعادته من قبل النيابة إلى قسم الدقي لإرساله إلى قسم اكتوبر للإفراج عنه كونه الاختصاص السكني لأيمن.

ويخلو ملف أيمن في قسم الدقي من وثائق تؤكد إخلاء سبيله أو تسليمه إلى قسم اكتوبر حسب قرار النيابة، مما دفع بوالده في رسالة للنائب العام المصري إلى إثارة بعض الشكوك مفادها أن مصير ابنه معلوم لدى قسم الدقي الذي سلمه محفظته الشخصية وأنه سمع أخباراً عن أن قسم اكتوبر رفض تسلم أيمن لتعرضه لتعذيب وضرب مبرح في قسم الدقي.

وقال: «ما يزيد الشك أكثر أن جهاز موبايل أيمن ظل يستخدم منذ دخوله السجن حتى 27 من ديسمبر 2006».

وزاد والد أيمن: «إن أجهزة الأمن المصرية لم تولِ المكالمات الصادرة من جهاز ابني أي أهتمام، كما لم تجهد نفسها لمعرفة من هم أصحاب الأرقام الذين تم التحدث معهم من تلفونه المحمول لمعرفة من كان يستخدمه لعل من شأن ذلك أن يقودنا إلى دليل ربما يكشف مصير أيمن فضلاً عن عدم البحث على مواطنين مصريين كانت بطاقتاهما الشخصيتان، موجودتين في محفظة ابني التي تسلمها من شرطة الدقي».

وأثار رد القنصل العام في السفارة اليمنية في القاهرة على بعض وسائل الاعلام اليمنية التي تفاعلت مع خبر اختفاء أيمن استياء واسعاً، حيث جاء رد القنصل «أن أيمن كان يعاني من حالة نفسية قبل اختفائه وهو ما يجعل عملية البحث عنه في دولة يقطنها 70 مليون نسمة عملية صعبة» وحسب مراقبين فإن رد القنصل يوحي بتخلي السفارة عن مسؤوليتها وتبرر قصور أجهزة الامن المصرية بالمتابعة. أحمد نعمان قمسي الدقي واكتور مسؤولية اختفاء ابنه.

● أيمن

إلى ذلك ما يزال مصير اليمنية زمزم حسين، 69 عاماً، مجهولاً منذ اختفائها في حي ميامي شارع 45 بالأسكندرية.

ونقل موقع «المؤتمر نت» عن مصدر في السفارة اليمنية بالقاهرة أن زمزم أختفت بطريقة غامضة في 19 سبتمبر الفائت، وأن المعلومات الأولية تشير إلى أنها تعرضت للإختطاف من قبل عصابة تتبع أحد مشايخ صعيد مصر.

وتقيم زمزم في مصر رفقة ابنتها.